

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



المرجع : / 2015

قسم : علوم التسيير

الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية

مذكرة بعنوان:

دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مطاحن بني هارون - فرجوة -

مذكرة مكملـة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " مالية "

إشراف الأستاذ:

- فواز واضح

إعداد الطلبة:

- إيمان بودن

- رقية لبصير

- زوينة زيدي

السنة الجامعية: 2015/2014

دعاء

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا،

ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته

على الذين من قبلنا،

ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به وأعف عنا

وانصبر لنا وارحمنا أنت مولانا،

فانصرنا على القوم الكافرين".

شكر و تقدير

"الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"

"العلم نور و الجهل ظلام"

إن هذا العمل المتواضع هو ثمار جهد سنوات عديدة،

من الله فيها علينا بالصبر والإيمان والقوة والإرادة فالحمد لله ثم الحمد لله

ثم الحمد لله الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه فيه اليوم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في هذا العمل،

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "واضع فواز" لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة الذي أفادنا بنصائحه وتوجيهاته القيمة،

كذلك نشكر كل عمال و موظفي مكتبة المركز الجامعي -ميلة-

على مساعدتهم و مساندتهم وصبرهم معنا.

كما لا ننسى أن نشكر من قامت بكتابة هذه المذكرة "صورية" التي سهرت على إخراجها، ونتوجه أيضا بأخلص الشكر والعرفان إلى كل العاملين في مؤسسة "مطاحن بني هارون" - فرجينة - على حسن استقبالهم و ضيافتهم وبالأخص "زوبير".

في الأخير هي رسالة شكر واعتراف و امتنان بالجميل لورثة الأنبياء

لكل أساتذتنا الكرام من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

نتمنى أن يكون هذا العمل قد أوفى بالغرض، وما أوتينا من العلم إلا قليلا،

لذا نرجو من الله إرادة أقوى لتحقيق الأفضل، ونسأل الله التوفيق والسداد.

إهداء

الحمد لله الذي حقق لي ما تمنيت ...الحمد لله الذي أعطاني ما طلبت...
الحمد لله الذي أوصلني إلى ما وصلت.

- أهدي ثمرة جهدي هذا لأكثر الناس فضلا في حياتي، إلى من قال فيهما الله عز وجل: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا " صدق الله العظيم.
- إلى أطيب و أصفى قلب، الذي علمني أن العلم و العمل تاج لا يلبسه إلا الرفيع ولا يخلعه إلا الوضيع، إلى أعز ما أملك أبي العزيز "حسين" أطال الله في عمرك.
- إلى أحن وأطيب أم في الوجود، أم أشرقت حياتي من نور وجهها الوضاء، إلى أغلى من روحي أمي الحبيبة "جميلة" أتمنى لك طول العمر.
- إلى شمعة ظلماتي، إلى من تحضني كلما تظلت الأيام غني جدتي الغالية "زبيدة" أطال الله في عمرك وشملك بعافيته ورحمته.
- إلى زينة الحياة التي أرى فيها الطيبة والقوة والعزيمة خالتي "صوربة" حفظك الله.
- إلى التي أن القلب لفراقها واشتاقك العين لرؤيتها خالتي "رفيقة" رحمها الله.
- إلى من تكون الحياة برفقتها آية من آيات الجمال أختي العزيزة "سعاد" أرق وأجمل أخت في الكون، أتمنى لك السعادة.
- إلى من أعتز به أخت وأتمناه سدي في المستقبل أختي الغالي "مادل" الذي أتمنى له النجاح في البكالوريا.
- إلى مدلل العائلة صاحب الضحكة البريئة "عماد" أدعو الله أن يوفقه في مشواره الدراسي.
- إلى أفرام البيت وعصافيره الزقزاقة "عمار"، "هداية" و "تقي الدين" حفظهم الله.
- إلى جميع أخوالي وأعمامي وكل أفراد عائلتهم حفظكم الله.
- إلى رمز الطيبة والصدق "سامي" أتمنى لك التوفيق في حياتك.
- إلى من كانتا خير عون لي في إنجاز هذا العمل المجنونهتين "رقية" و "إيمان".
- إلى رفيقات الدرب: "عفاف، وفاء، خديجة، روفية، منال، هالة".
- إلى كل من عرفه "زينة" عفووا ثم عفووا فالقلم ينسى.

زينة

إهداء

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، الحمد لله الذي وفقني لأعبر
جسر المسار الدراسي والذي أجاب دعواتي وهو القائل M
"أدعوني استجب لكم".

- إلى النور الخافت الذي كان يضيئ دربي في عصر الظلمات ويأخذ بيدي إلى بر
الأمان، إلى القلب الذي كان ولا زال ولن يكف عن الدعاء لي بصوت خافت ملؤه الحب
والدعاء والنصح والكلمة الطيبة "إنه قلب أمي الحبيبة"،
أسال الله أن يطيل عمرها ويرزقني برّها.

- إلى "أبي الغالي" ينبوع الحب، مصدر الثقة والركيزة التي أعتمدها في حياتي، أطال
الله في عمره وأدامه سقفا يحمينا من قساوة الحياة.

- إلى أختي "سعيدة" التي كانت لي أمّا ثانية، وإلى أولادها "منال"، "سيف الدين"،
أريج"، أتمنى لهم التوفيق والسداد.

- وإلى "أحلام" و"حياة" رفيقتا عمري وأنيستا دربي.

- إلى جميع أخواي وأعمامي بصفة عامة، وخالي "مجدو" على وجه الخصوص، الذي أسال
الله العظيم، رب العرش العظيم أن يشفيه، ويلبسه ثوب الصحة والعافية وأن يرزقه البطانة
الصالحة.

- إلى جميع رفيقاتي اللواتي عرفته الصدق والطيبة والإخلاص في عهدهن "إيمان، زينة،
خديجة، وفاء، عفاف، هالة، هاجر، جويذة، شميرة".

- إلى كل جزائري وجزائرية، عربي وعربية، مسلم ومسلمة.

- إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

- إلى كل من ساعدني بالقليل أو الكثير.

- إلى كل من عرفته يوما وجمعني به خير.

رقية

إهداء

- بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الحمد لله الذي منّ علينا بالعقل، وهدايا إلى الصراط المستقيم، ويسّر لنا طريق النجاح، أما بعد:
- إلى أنبع زهرة تفتحت لي في هذا الوجود، الصابرة دوماً على صعاب الحياة لتخلق لنا من عنائها وشاح الأمان، التي جعل الله الفردوس تحت قدميها، التي لم تتوانى لحظة للدعاء لي، إلى "أمي الحبيبة الغالية" أتمنى لها الشفاء وطول العمر.
- إلى من صمد في وجه الزمان، مرفأ الحب والحنان، من شجعني وسار معي خطوات النجاح، الذي كدّ وتحمل المتاعب من أجلنا، إلى "أبي الغالي" أطل الله في عمره، وأبقاه تاجاً فوق رؤوسنا.
- إلى ينبوع الرحمة والحنان ومن تحضنني في هذا الزمان، إلى جدتي العزيزة "حنوجة" أتمنى لها الشفاء وطول العمر.
- إلى أروحي وأجمل زهرتين في هذا الوجود، إلى الغاليتين على قلبي "هبة الرحمن" و "أميمة" حفظهما الله.
- إلى أعظم إخوة في هذا الكون "عبد العالي"، "عبد النور"، "عبد الوكيل" و "محمد ياسين" أتمنى لكم التوفيق في الحياة.
- إلى أختي الغالية "منال" التي أتمنى لها النجاح في حياتها الدراسية.
- إلى أختي العزيزة "فريدة" وزوجها "زهير" حفظهم الله.
- إلى أختي الحبيبة "حميدة" وزوجها "أحمد" حفظهم الله.
- إلى عمتي "كريمة" وزوجها وأولادها، إلى عمتي "ربيعة" وزوجها وأولادها، إلى كل أعمامي وأفراد عائلتهم.
- إلى كل أخوالي وأفراد عائلتهم.
- إلى أعظم رفيقتين سارتا معي في هذا الدرب "زينة" و "رقية"، دون أن أنسى صديقتي العزيزات "هالة، خديجة، عفاف، وفاء، إكرام، حنان، قمر، روفية".
- إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي.

إيمان

فهرس المحتويات

..... شكر و تقدير

..... إهداءات

..... فهرس المحتويات

..... فهرس الأشكال

..... فهرس الجداول

..... فهرس الملاحق

..... مقدمة أ

01 الفصل الأول: القوائم المالية

03 المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

03 المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

07 المطلب الثاني: وظائف القوائم المالية والعوامل المؤثرة فيها

09 المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية وقواعد إعدادها

10 المطلب الرابع: ترابط وتكامل القوائم المالية

12 المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

المطلب الأول: الميزانية	12
المطلب الثاني: قائمة الدخل	25
المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية	35
المطلب الرابع: قائمة تغيرات الأموال الخاصة	44
المبحث الثالث: التحليل المالي للقوائم المالية	48
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي للقوائم المالية	48
المطلب الثاني: استعمالات و استخدامات التحليل المالي للقوائم المالية	53
المطلب الثالث: أساليب وأدوات التحليل المالي للقوائم المالية	57
المطلب الرابع: تحليل القوائم المالية بواسطة النسب	61
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي	67
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء	69
المطلب الأول: ماهية الأداء	69
المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء و أهدافه	77
المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء ومقوماته	79
المطلب الرابع: وظائف عملية تقييم الأداء ومعاييرها	81
المبحث الثاني: الأداء المالي	84
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته	84

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.....	86
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي.....	88
المطلب الرابع: معايير وأسس تقييم الأداء المالي.....	90
المبحث الثالث: دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي.....	92
المطلب الأول: التخطيط المالي.....	92
المطلب الثاني: اتخاذ القرار.....	96
المطلب الثالث: الرقابة المالية.....	101
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون - فرجيوة.....	105
المبحث الأول: نظرة شاملة حول مكان التربص.....	106
المطلب الأول: لمحة حول المؤسسة وتحديد موقعها الجغرافي.....	106
المطلب الثاني: طبيعة نشاط المؤسسة وبنيتها التنظيمية.....	108
المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن "بني هارون".....	114
المطلب الأول: التحليل المالي لميزانية المؤسسة.....	114
المطلب الثاني: التحليل المالي لحسابات النتائج للمؤسسة.....	128
خاتمة.....	136
قائمة المصادر والمراجع.....	139
قائمة الملاحق.....	147

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الدورة التجارية	17
02	تصنيف التدفقات النقدية على أساس النشاط	38
03	المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة	46
04	المستفيدون من التحليل المالي	55
05	أنواع الأداء	72
06	مقارنة بين الفعالية والكفاءة	75
07	العلاقة بين الفعالية والكفاءة	76
08	بعدي الأداء	76
09	مراحل اتخاذ القرار	98
10	الهيكل التنظيمي للمؤسسة-سمباك-الوحدة الإنتاجية فرجوة	109

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المختصرة	13
02	الميزانية -الأصول-	19
03	الميزانية-الخصوم-	24
04	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	29
05	الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظيفة	31
06	جدول حسابات النتائج حسب الوظائف	34
07	قائمة التدفقات النقدية-الطريقة المباشرة-	40
08	قائمة التدفقات النقدية-الطريقة غير المباشرة-	42
09	قائمة تغيرات الأموال الخاصة	47
10	حساب رأس المال العامل الصافي لمؤسسة مطاحن بني هارون	117
11	حساب نسبة التداول لمؤسسة مطاحن بني هارون	118
12	حساب نسبة السيولة السريعة لمؤسسة مطاحن بني هارون	118
13	حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول لمؤسسة مطاحن بني هارون	119
14	حساب نسبة المديونية الكاملة لمؤسسة مطاحن بني هارون	119
15	حساب نسبة المديونية قصير الأجل لمؤسسة مطاحن بني هارون	120
16	حساب معدل دوران الأصول لمؤسسة مطاحن بني هارون	121
17	حساب معدل دوران الأصول غير الجارية لمؤسسة مطاحن بني هارون	121
18	حساب معدل دوران الأصول الجارية لمؤسسة مطاحن بني هارون	122
19	التحليل الأفقي لميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون	123
20	التحليل العمودي لميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون	126
21	حساب نسبة الفائض الخام للاستغلال لمؤسسة مطاحن بني هارون	129
22	حساب نسبة نتيجة الاستغلال لمؤسسة مطاحن بني هارون	129
23	حساب المردودية المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون	130
24	التحليل الأفقي لجدول حساب النتائج لمؤسسة مطاحن بني هارون	131
25	التحليل العمودي لجدول حساب النتائج لمؤسسة مطاحن بني هارون	133

فهرس الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون	114
02	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن بني هارون	128

مقدمة

مقدمة:

إن كبر حجم المؤسسات وتعددّها، وانفصال الإدارة عن الملكية، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسة أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون لها صفة العمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى، مما يتطلب إجراء بعض الدراسات والتحليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة بغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة.

وتزداد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي للقوائم المالية بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها ودخولها بما يعرف بحقبة العولمة، كما أن تعاظم دور المؤسسات القابضة خصوصا المتعددة الجنسيات منها، وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل إدارة تلك المؤسسات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى معلومات ومؤشرات مالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

وبما أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية للعديد من الأطراف، فإن فهم هذه القوائم ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات والتقارير من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا، إذ من المتوقع ألا يكون هناك تحليل مفيد للقوائم المالية بدون فهم كاف للمعايير والطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه القوائم الذي يهدف إلى تشخيص وتقييم أداء المؤسسة الذي يعبر عن قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرّها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و القصير من أجل تشكيل الثروة، ويمكن قياس الأداء المالي للمؤسسة بعدة مؤشرات داخلية بمعنى ذات تأثير على المركز التوازني للمؤسسة وخارجية ذات تأثير على القيمة السوقية لأوراق المؤسسة في السوق المالي، وبالتالي قيمة المؤسسة ومعدل نموها، لذا يتعين على المسير المالي معرفة كفاءة أصول المؤسسة وأدائها من خلال المؤشرات ولهذا وجب على المؤسسة في ظل هذا المناخ المعقد أن تقوم بدراسات ديناميكية ومعقدة على أدائها المالي من خلال المعطيات الاقتصادية وبالأخص الميزانية الاقتصادية ثم المحاسبية، والهدف من خلاله معرفة سلوك المتغيرات وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي أثره على قيمة المؤسسة.

و بناء على ذلك قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

و للإجابة على السؤال الرئيسي تم تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم القوائم المالية المستخدمة في المؤسسة الاقتصادية؟
- ما هي العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- ما هي أهم المؤشرات المالية المستخدمة في مؤسسة مطاحن بني هارون -فرجيوة- ؟
- كيف تقوم مؤسسة مطاحن بني هارون -فرجيوة- بتحليل وضعيتها المالية؟
- إنّ التساؤلات المطروحة أسفرت عن الفرضيات التالية كإجابة مؤقتة.

الفرضيات:

- يتمثل دور القوائم المالية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ومقارنتها مع أداء المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (المؤسسات المنافسة)، أو مع أداء المؤسسة نفسها في السنوات السابقة.
- تستخدم المؤسسة الاقتصادية مجموعة من القوائم المالية تتمثل في قائمة الميزانية، قائمة الدخل قائمة تدفقات الخزينة، وقائمة تغيرات الأموال الخاصة.
- يعتبر كل من الهيكل التنظيمي، المناخ التنظيمي، التكنولوجيا وحجم المؤسسة عوامل مؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة.
- تستخدم مؤسسة مطاحن بني هارون -فرجيوة- مؤشرات مالية مختلفة لمعرفة وضعيتها المالية تتمثل في رأس المال العامل، نسبة السيولة...الخ.
- تقوم مؤسسة مطاحن بني هارون -فرجيوة- بتحليل وضعيتها المالية عن طريق التحليل الأفقي و العمودي لقوائمها المالية.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي لمؤسسة مطاحن بني هارون " فرجيوة " .

أهمية الدراسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل الهامة التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات، بحيث يظهر تحليل تلك القوائم نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية خلال ممارستها لنشاطها، وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية لتحليل المعلومات المتاحة.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

- إن هذا الموضوع يدخل ضمن طبيعة التخصص (مالية)، وهذا ما دفعنا إلى الاهتمام بعنصر القوائم المالية، وتأثيرها الكبير على الأداء المالي للمؤسسة.
- إثراء المكتبة بدراسة جديدة حول موضوع القوائم المالية.
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.
- إعطاء صورة واضحة عن قيمة المؤسسة الاقتصادية، وعلى أي أساس يتم الحكم على أدائها المالي.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على العديد من مناهج البحث العلمي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- المنهج الوصفي التحليلي:

اعتمدنا من خلال دراستنا على وصف وعرض المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية وكيفية تحليلها وكذلك تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية، انطلاقا من البيانات المحاسبية والمالية.

- منهج دراسة الحالة:

من خلال إسقاط الجانب النظري على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون -فرجوبة-

أدوات الدراسة:

تتمثل الأدوات المستعملة لإجراء هذه الدراسة فيما يلي:

- الاستعانة بالمجلات، المقالات، المؤتمرات، مواقع الانترنت، ومختلف المصادر التي لها علاقة بالموضوع.
- المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف المراجع العربية والدراسات السابقة.
- المقابلة باعتبارها الأداة المناسبة للحصول على المعلومات التي تخدم دراستنا.
- الأدوات الإحصائية المتمثلة في النسب المالية.

هيكل الدراسة:

بناء على طرح الإشكالية وأهداف الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

- **الفصل الأول:** "القوائم المالية"، حاولنا من خلاله التطرق إلى إعداد وتقديم القوائم المالية وتحليلها بواسطة النسب المالية.
- **الفصل الثاني:** "تقييم الأداء المالي"، خصصنا هذا الفصل لدراسة ماهية الأداء المالي ودور القوائم المالية في تقييمه.
- **الفصل الثالث:** "دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون-فرجيوة"، تطرقنا من خلاله إلى إلقاء نظرة عامة حول مكان التربص، ثم قمنا بتحليل القوائم المالية التي تستخدمها المؤسسة بواسطة النسب المالية.

الفصل الأول:

القوائم المالية

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية بمثابة المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي، لأن هذه القوائم بما تحويه من معلومات تشكل المرآة التي تعكس نتائج نشاط المنشأة على مدار الفترة المالية لتعطي بذلك صورة واضحة عن أدائها يمكن من خلالها تشخيص جوانب القوة فيه مع جوانب الضعف، إن تطور الظروف الاقتصادية وتنوع احتياجات مستخدمي المعلومات الحسابية أدى إلى ظهور قائمة التدفقات النقدية ومن بعدها قائمة الأموال الخاصة، في حين أن قائمة الدخل وقائمة المركز المالي سبقتا القوائم المالية الأخرى في الظهور.

إن التحليل المالي بدرجة أولى يعنى بدراسة وتحليل مخرجات النظام المحاسبي، أي المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وبما أن القوائم المالية هي نتاج النظام المحاسبي المالي لكل مؤسسة تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد لتقديم معلومات محاسبية كمية للعديد من الأطراف والمستخدمين يجعل منها أهم المدخلات الأساسية لعملية التحليل المالي لأي شركة أو وحدة اقتصادية.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- الإطار المفاهيمي للقوائم المالية.

- المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

- التحليل المالي للقوائم المالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية.

تتركز أهمية النظام المحاسبي لأي شركة أو مشروع في تجميع كم هائل من البيانات عن كل ممتلكات الوحدة وتلخيصها حتى تنتج عنها معلومات مفيدة لعدة أطراف، إن هذه المعلومات ليست متوقعة فقط على استخراجها، ولكن على توصيلها للأطراف الداخلية أو الخارجية.

إن وسيلة الاتصال لهذه المعلومات تكون من خلال ما يعرف بالقوائم والتقارير المالية (المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة...)، حيث تعرض المعلومات بهذه القوائم بشكل مبوب ومختصر تمكن من قراءتها وفهمها.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية.

1. مفهوم القوائم المالية:

- هي الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة¹.
- تعتبر القوائم المالية الوسيلة التي تستخدم لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية بصورة دورية ومنتظمة².
- تعتبر القوائم المالية بمثابة المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي، لأن هذه القوائم بما تحويه من معلومات تشكل المرآة التي تعكس نتائج نشاط المنشأة على مدار الفترة المالية لتعطي بذلك صورة واضحة عن أدائها يمكن من خلالها تشخيص جوانب القوة فيه مع جوانب الضعف³.

1 - سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن 2013، ص191.

2 - سيد سالم عرفة، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن 2009، ص409.

3 - محمد مطر، المحاسبة المالية مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص285.

2. الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية:

حدد النظام المحاسبي المالي أربع خصائص نوعية ينبغي توفرها في القوائم المالية في تكون ذات فعالية وفائدة لمستخدمي القوائم المالية، وتتمثل في:

1.2. الملاءمة:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تكون ملاءمة لاحتياجات متخذي القرارات وتعتبر المعلومة ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم.

2.2. معلومات ذات مصداقية:

لكي تكون المعلومة ذات مصداقية فإنه يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها بدرجة معقولة، وأن تكون خالية من الأخطاء ويثق فيها المستعملون لإظهار الصورة الصادقة للمؤسسة.

3.2. الوضوح:

ينبغي أن تكون المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية واضحة أو سهلة الفهم من طرف المستعملين الذين تتوفر لديهم إرادة دراسة المعلومة ومعرفة معقولة بالأعمال والمحاسبة، ويبقى هذا المصطلح غامضاً وصعب التطبيق في الواقع الملموس.

4.2. قابلية المعلومة للمقاربة:

المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية تسمح للمستعمل القيام بمقاربات داخل المؤسسة وما بين المؤسسات كما يسمح له نسبياً بتقييم وضعيتها المالية وأدائها وتغيرات وضعيتها المالية، هذا يجبر

المؤسسات على إعلام المستعملين بالطرق المحاسبة المستعملة وكل تغيير مس هذا الطرف إن وجد وآثار هذا التغيير¹.

3. أهمية القوائم المالية:

ظهرت أهمية القوائم المالية في دعم القرارات الاقتصادية وذلك بتوفير المعلومات و البيانات التالية:

- قدرة المشروع على توفير السيولة النقدية (التدفق النقدي) وتوقيت هذا التدفق ومدى التأكد من حدوثه.
- القدرة المشروع على توفير النقد في التوقيت المناسب بما يؤكد قدرة المشروع على مجابهة المدفوعات النقدية المطلوبة مثل المرتبات و سداد الفواتير والفوائد على القروض في وقتها ورد الديون في مواعيدها والوفاء بتوزيعات الأرباح للمساهمين.
- ربحية المشروع بما يعكس قدرتها على استخدام المصادر الاقتصادية المتوفرة لها.
- التغيير في الموقف المالي للمنشأة بما يساعد في تقييم حجم أنشطة المشروع المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتوفير النقدية من نتائج العمليات الرئيسية.
- من خلال دراستنا لأهمية القوائم المالية نخلص للهدف الرئيسي التالي: إصدار القوائم المالية يتركز في عرض المعلومات المتعلقة بالموقف المالي، نتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي من أجل استخدام هذه المعلومات في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم، بالإضافة إلى ذلك فإن القوائم المالية تعكس قدرة الإدارة في الحفاظ على أصول المشروع و أساليب توظيفها².

4. أنواع القوائم المالية:

إن مخرجات النظام المحاسبي لأي شركة تتعدد لتشمل على عدد من التقارير والقوائم المالية ومن أهم هذه القوائم نجد: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، قائمة الدخل (حساب النتائج) قائمة تغيرات الأموال الخاصة، قائمة التدفقات النقدية.

1 - محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص30.

2 - سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، مرجع سابق، صص192، 191.

1.4. الميزانية العمومية:

تكمن من التعرف على قيمة الأصول وقيمة الالتزامات للشركة وقيمة حقوق المساهمين في نهاية ستة أشهر، فالميزانية العمومية تعبر عن المركز المالي للشركة في نهاية الفترة وليس أثناءها¹.

2.4. قائمة الدخل:

قائمة الدخل هي قائمة تغطي نتائج الشركة خلال فترة زمنية قد تكون سنة وهو ما يعرف بالتقارير السنوية وأن تقوم بنشرها ربع سنوياً، وهي في هذه الحالة مهمة جداً، حيث يسمح هذا للإدارة بالاطلاع على كافة الأمور الخاصة بنشاط الشركة في هذه التقارير الربع سنوية تطلع المؤسسة على التطورات وتساعد في اتخاذ القرارات لتصليح المشاكل وإيجاد الحلول لتحقيق الربح المطلوب².

3.4. قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية كحلقة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية العمومية، حيث أن الغرض الأساسي منها هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية محددة، إذ أن هذا الكشف يظهر آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد، لذلك صُنفت ضمن القوائم الأساسية في التحليل المالي الحديث³.

4.4. قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تم إصدارها لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997، وقد عرفها النظام المحاسبي المالي بأنها تشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية⁴.

1 - سامح محمد، القوائم المالية وتقييم المشروعات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، 2014، ص 07.

2 - www.infotechaccountants.com/phpBB2/index.php.

3 - عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص 25.

4 - محمد سامي لزعر، التحليل المالي والقوائم المالية، مرجع سابق، ص 54.

المطلب الثاني: وظائف القوائم المالية والعوامل المؤثرة فيها.

1. وظائف القوائم المالية:

تتمثل وظائف القوائم المالية فيما يلي:

- قياس الأصول التي تقع في ملكية المشروع.
- قياس الالتزامات المترتبة على الحقوق التي يملكها المشروع (وهي الخصوم وحقوق أصحاب رأس المال).
- قياس التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال.
- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة.
- تصنيف التغيرات المشار إليها على الوجه الآتي:
 - الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.
 - التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم وحقوق رأس المال.
 - التعبير عما تقدم بوحدة نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي.
 - إعداد قوائم مالية وتقارير دورية عن أصول المشروع وخصومه وحقوق أصحاب رأس المال في لحظة زمنية معينة وصافي الخل وأجزائه والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة¹.

2. العوامل المؤثرة في تحديد القوائم المالية:

هناك عاملين أساسيين هما:

1.2. الظروف البيئية:

حيث تتأثر عملية وضع القوائم المالية بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع حيث تختلف القوائم المالية في النظام الرأسمالي عنه في النظام الاشتراكي.

1 - سيد سالم عرفة، المفاهيم المحاسبية الحديثة، مرجع سابق، ص412.

2.2. تحديد مستخدمي القوائم المالية:

يجب عند تحديد القوائم المالية التعرف على من هم مستخدمي القوائم المالية وهناك مدخلين لتحديد من هم مستخدمي القوائم المالية:

• المدخل الأول:

وفقا لهذا المدخل يكون المستخدمين غير معروفين واحتياجاتهم من المعلومات غير متجانسة وبالتالي يتم إصدار قوائم مالية عامة تمثل بيانات ولا تمثل معلومات.

• المدخل الثاني:

وفقا لهذا المدخل فإن المستخدمين معروفين ويمكن تحديد احتياجاتهم الخاصة من المعلومات ويؤدي ذلك إلى إعداد أربعة (4) قوائم تحتوي على معلومات موجهة لاستخدامات محددة، مما يعني إصدار عدد لا نهائي من القوائم المالية لكي تلبي الاستخدامات المختلفة.

المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية وقواعد إعدادها.

1. مستخدمو القوائم المالية:

1.1.المستخدمون الداخليون:

يقصد بذلك أن المعلومات تستخدم داخل المنشأة، وتكون تلك المعلومات محددة وقاطعة، ولا تسبب أي مشاكل عند الحصول عليها تتوافر سلطة الحصول على المعلومات في الوقت الملائم وبالتفصيل المطلوب، وتقوم الشركات بإنشاء نظام للمعلومات يفي باحتياجات كل مستوى إداري من المعلومات.

2.1.المستخدمون الخارجيون:

لهذه المجموعة احتياجات خاصة من المعلومات، ولديها سلطة للحصول على المعلومات التي تريدها مثل "الجهات الحكومية، البنوك الدائنة، المقرضين...".

إن احتياجات هذه المجموعة من المعلومات غير محددة، وبالتالي يتم إصدار قوائم مالية لتفي احتياجات هذه المجموعة، وتعتبر تلك القوائم المصدر الوحيد لتلك المعلومات.

وهناك تعارض في الاحتياجات بين تلك الفئات المختلفة في هذه المجموعة، وتعتبر احتياجات تلك المجموعة الجوهر الأساسي للمشاكل المحاسبية وبالتالي يتم إصدار القوائم المالية التالية:

- تقارير داخلية لمقابلة احتياجات الإدارة.
- تقارير خارجية ذات أغراض خاصة.
- تقارير خارجية ذات أغراض عامة¹.

1 - سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، مرجع سابق، صص 191 - 193.

المطلب الرابع: ترابط وتكامل القوائم المالية.

1. ترابط القوائم المالية:

إن العلاقة بين جميع القوائم المالية الأساسية - الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة، وقائمة التدفقات النقدية - مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض، بمعنى أن جميع تلك القوائم المالية تخضع لنفس عملية القياس (مثلاً: وفق التكلفة التاريخية أو وفق صافي القيمة القابلة للتحويل...)، فإذا اعتمدت طريقة قياس معينة في قياس بند من بنود قائمة الدخل فإن تأثير هذا القياس ينعكس أيضاً في قائمة المركز المالي.

وهذا الترابط هو أيضاً نتيجة تطبيق القيد المزدوج على كافة عمليات الوحدة المحاسبية، حيث تنعكس تأثيراته على جميع القوائم المالية، وهكذا، فإن مبدأ الترابط ينطلق من فرض التوازن المحاسبي التقليدي، بينما تعتمد وجهة النظر المؤيدة لعدم الترابط على ضرورة "فك الترابط" باستبعاد التوازن المحاسبي.

إن قائمة التدفقات النقدية نفسها تخضع لمبدأ الترابط، فهذا يظهر في إعداد تلك القائمة على أساس تطابق أرصدة نقدية في أول وآخر الدورة في كل من قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وذلك سواء أتم إعداد التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة أو وفق الطريقة غير المباشرة.

إن القوائم المالية للوحدة المحاسبية هي مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة، إن إعداد مجموعة مترابطة تماماً من القوائم المالية التي تزود بالأنواع المختلفة من المعلومات حول المركز المالي للوحدة وحول التغيرات في مركزها المالي لهو أمر حيوي لتلبية الأغراض المتعددة للتقرير المالي - إن القوائم المالية تترايط مع بعضها لأنها تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث الأخرى المؤثرة في الوحدة المحاسبية.

2. تكامل القوائم المالية:

إضافة إلى ترابط القوائم المالية الأساسية فيما بينها، فإن هذه القوائم هي أيضاً مكملة لبعضها البعض، فالقوائم المالية الأساسية تعكس معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية والعمليات

المالية التي تخص الوحدة المحاسبية، لذلك لا يمكن لأي قائمة تلك القوائم بمفردها أن تلبى كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وهكذا فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة بالمعلومات الواردة في القوائم الأخرى، وفي واقع الأمر فإن مؤشرات التحليل المالي لا تعتمد فقط على الربط بين بنود القائمة الواحدة، بل تراعي أيضا المعلومات الواردة في القوائم الأخرى، وفيما يلي بعض الأمثلة عن حالات التكامل المتاح بين القوائم المالية الأساسية.

- تتضمن قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن الهيكل التمويلي للوحدة المحاسبية، وبالتالي يمكن استخدام تلك المعلومات في تقسيم مدى السيولة والمرونة التمويلية، ولكن قائمة المركز المالي لوحدها لا تعطينا صورة كاملة عن هذه الأوضاع إلا إذا استخدمت جنباً إلى جنب مع قائمة التدفق النقدي.
- تقدم قائمة الدخل معلومات هامة عن قدرة الوحدة المحاسبية على توليد الأرباح، ولكن هذه المعلومات الخاصة بالربحية تكون ذات مضمون أشمل وأعمق إذا ربطت بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي بغرض التوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القدرة الإيرادية للوحدة المحاسبية.
- إن قائمة التدفق النقدي تقدم لنا معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية التاريخية في السنة ذات العلاقة، ومع ذلك تبقى تلك المعلومات التاريخية ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ، فالتدفقات النقدية خلال الفترة الحالية تتأثر بنشاط الفترات السابقة وتؤثر في الفترات المقبلة. لذلك فإن إضافة المعلومات التي تقدمها قائمة الدخل في صورة تدفقات دخلية موجبة وتدفقات دخلية سالبة تزيد من إمكانية التنبؤ بشكل أفضل.
- تقدم قائمة التغير في الأموال الخاصة معلومات مفيدة عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، لكن تصبح تلك المعلومات أكثر فائدة إذا استخدمت جنباً إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى، مثل مقارنة توزيعات الأرباح مع صافي دخل الفترة، أو مقارنة عمليات زيادة أو تخفيض رأس المال مع التدفقات الخاصة بالاقتراض أو سداد القروض في قائمة التدفق النقدي، أو مقارنة تدفقات قائمة الأرباح المحتجزة¹.

1 - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص، ص247-251.

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة.

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الميزانية.

1. تعريف الميزانية (قائمة المركز المالي):

يقصد بالمركز المالي للمنشأة ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات Assets في لحظة زمنية معينة، وما على تلك الموجودات من مطالبات Claims في اللحظة نفسها سواء للغير أو للملاك¹.

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة، وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية فهي عناصر لحظية وتعرف محاسبياً بمصطلح الأرصدة تميز لها عن التدفقات، والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى، حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، وللميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول: بالخصوم أو المطلوبات وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها اتجاه الآخرين، وبالثاني: بالأصول أو الموجودات وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين².

1 - محمد مطر، المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 317.

2 - محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 37.

هي عبارة عن جدول مكون من قسمين: قسم لعناصر الأصول وآخر لعناصر الخصوم، حيث تظهر الميزانية في الجدول التالي¹:

(الجدول رقم 01): شكل الميزانية المختصرة.

الخصوم		الأصول	
المبلغ الصافي	اسم الحساب	المبلغ الصافي	اسم الحساب
	- أموال دائمة: أموال خاصة أموال أجنبية - ديون قصيرة الأجل		- الأصول الثابتة - الأصول المتداولة
	المجموع العام		المجموع العام

المصدر: الميلود بوشنكير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، مرجع سابق، ص، 22.

2. أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة.

ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات العائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

1 - الميلود بوشنكير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 22.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

3. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية:

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي:

• الأصول:

- التثبيتات غير المادية.
- التثبيتات المادية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً).
- خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية.

• الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة مؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقاً).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.
- بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية:
- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدنية.

- مبالغ للدفع والاستلام.
- المؤسسة الأم.
- الفروع.
- المؤسسات المساهمة في المجمع.
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين...).
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كلياً.
- عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها، والمؤسسات المشتركة¹.

4. عرض الميزانية المحاسبية:

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقاً للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة، ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية، ويتم ترتيبها وفقاً للبنية الهيكلية التالية:

1.4. الأصول:

تعرف الأصول على أنها منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل، وأن الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي، ويمكن أن تكون هذه الأصول أصولاً مادية كالمخزون، المباني، الأراضي...، أو أن تكون أصولاً غير مادية كالشهرة والعلامة التجارية...

وتقسم الأصول بشكل عام إلى فئتين رئيسيتين: أصول متداولة وأصول ثابتة².

1.1.4 الأصول الثابتة (غير الجارية):

هي مجموعة الموارد الاقتصادية التي لها وجود مادي ملموس، تتحصل عليها المؤسسة من أجل استخدامها في نشاطها في المؤسسة لعدة سنوات كالأراضي، المباني، الآلات³...

1 - محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص، ص38، 37.

2 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص38.

3 - جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، جامعة بومرداس "أحمد بوقرة"، السنة الجامعية 2008، 2009، ص، ص62، 61.

وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

• التثبيات غير المادية (غير الملموسة):

هي أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، ويقصد به تلك التثبيات المعنوية (غير الملموسة) التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، فارق الاقتناء...¹

الأصول غير الملموسة يفترض أنها تحقق للمنشأة أرباحاً غير عادية فإذا لم تتحقق هذه الأرباح غير العادية فإن وجودها في الدفاتر يعتبر غير ذي قيمة، كما يجب أن يتم استهلاكها أو استنفاد هذه الأصول طبقاً لعمر معين لا يتجاوز الفترة المقدرة فعلاً للاستفادة منها، ويفضل اختيار معدلات استهلاك تعجل باختفاء هذه الأصول غير الملموسة من الدفاتر، فمثلاً: اصطلاح بأن لا يتجاوز استنفاد الشهرة أربعون (40) عاماً².

• التثبيات المادية (الملموسة):

وتعرف أحياناً بالثابتة، حيث يقتنى هذا النوع من الأصول بقصد تثبيته في المنشأة واستخدامه في النشاط التشغيلي ويشمل: الأراضي، المباني، المعدات والآلات، المباني تحت الإنشاء، الأثاث...

وتسجل هذه الأصول بالدفاتر بكلفتها التاريخية وتظهر في الميزانية العمومية مطروحة منها متراكمت اهتلاكها باستثناء الأراضي للحصول على القيمة الدفترية للأصل، وتتأثر القيمة الدفترية للأصل بطريقة الاهتلاك المتبعة وهي طريقة يتم فيها توزيع كلفة الأصل على سنوات العمر الإنتاجي حيث يستخدم هذا المجال طرق مختلفة كالقسط الثابت، وطرق الاهتلاك المتزايد ووحدات الإنتاج حيث تتحدث الطريقة المستخدمة طبقاً لطبيعة الأصل وأدائه³.

• التثبيات في شكل امتياز:

وهي كل التثبيات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له)، ويعرف امتياز الخدمة

1 - محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص40.

2 - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص75.

3 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، ص45.

العمومية بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية.

• التثبيات الجاري إنجازها:

هي التثبيات المادية أو غير المادية التي لا زالت لم تكتمل بعد في إنجازها، أي أنها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيات، فهي إذن تثبيات غير قابلة للاستعمال النهائي.

• التثبيات المالية:

ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأصل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة الإثني عشر شهرا، ونميز بين:

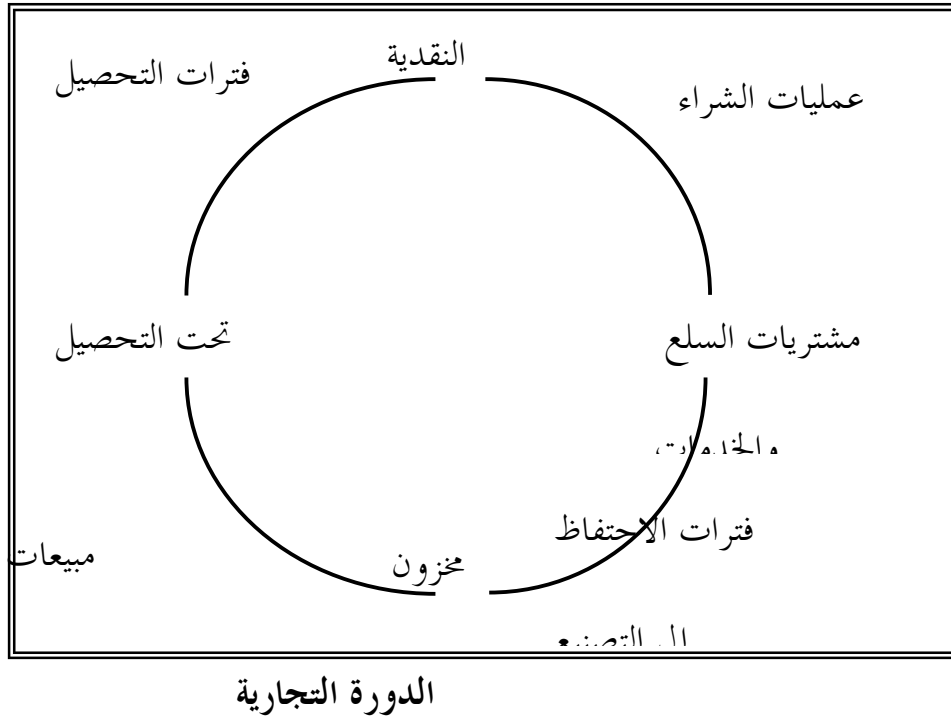
- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيد النشاط لمؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها: المشاركة في المؤسسات الفرعية، المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة.
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر المؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها.
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو التوظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك.
- القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تتوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير: الديون لدى الزبائن، وغيرها من ديون الاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا، أو القروض التي تزيد على اثني عشر شهرا والمقدمة لأطراف أخرى¹.

2.1.4. الأصول المتداولة (الجارية):

تعرف الأصول المتداولة بأنها الأصول التي يمتلكها المشروع في شكل نقدية، أو أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية من خلال بيعها أو استهلاكها خلال سنة، أو خلال الدورة التجارية العادية

1 - محمد سامي لزعر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص، ص41، 40.

للمنشأة أيهما أطول، والدورة التجارية للمنشأة هي الفترة بين شراء البضاعة المعدة للبيع أو المواد الأولية اللازمة لإنتاج البضاعة التامة وبين تحويلها إلى نقدية (الشكل رقم 01) ¹:



1 - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، مرجع سابق، ص، ص63، 62.

وتدرج الأصول المتداولة في الميزانية طبقا لدرجة سيولتها أو سرعة تحويلها إلى نقدية وفقا للترتيب التالي:

أ - النقدية:

وهي تمثل أموالا حاضرة، يتم قبولها فورا كوسيلة من وسائل السداد، وتشمل: العملات المعدنية أوراق البنك، الشيكات والودائع تحت الطلب في البنوك.

ب - الأوراق المالية:

تستطيع المنشآت التي لديها فائض مؤقت من الأموال، وترغب في تحقيق عائد منها أن تشتري أنواعا معينة من الأسهم والسندات وأذون الخزانة، ونظرا إلى أن هذا النوع من الأوراق المالية يتمتع بدرجة عالية من السيولة لإمكان بيعها في أي وقت، فإنها تعد ضمن الأصول المتداولة.

ج - حسابات المدينين:

تمثل المبالغ المستحقة على العملاء، مقابل الخدمات التي تؤدي لهم أو البضاعة المباعة لهم بالأجل وعندما تتعامل المنشأة مع عدد محدود من العملاء، يمكنها إدراج أسمائهم في قائمة المركز المالي، أما إذا كان عدد العملاء كبيرا، فنحذف الأسماء من قائمة المركز المالي، ويكتب رقم واحد يمثل مجموع حسابات المدينين، ونظرا إلى أن حسابات المدينين تستحق السداد عادة خلال فترة قصيرة أقل من سنة فإنها تعد ضمن الأصول المتداولة.

د - أوراق القبض:

تمثل ورقة القبض تعهدا كتابيا من العميل، بسداد مبلغ محدد في تاريخ محدد، ونظرا إلى أنه يمكن تحويل ورقة القبض عادة، بالتظهير إلى طرف آخر أو إلى البنك، والحصول على صافي قيمتها، فإنها تمثل احد بنود الأصول الذي يمكن تحويله إلى نقدية فورا، ومن ثم فإنها تعد ضمن الأصول المتبادلة.

هـ- مخزون البضاعة:

هي البضاعة المتبقية لدى المنشأة التي تعرض سلعا للبيع في أي لحظة سواء على الرفوف أو في المخازن¹.

1 - سيد سالم عرفة، المفاهيم المحاسبية الحديثة، مرجع سابق، ص، ص416، 415.

(الجدول رقم 02): الميزانية: أصول.

الميزانية بتاريخ ...

ن.1 الصافي	ن			ملاحظة	الأصول
	صافي	إجمالي إهلاك ومؤونات	إجمالي		
					أصول غير جارية
					فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي
					تثبيات غير مادية
					تثبيات مادية
					أراضي
					مباني
					تثبيات مادية أخرى
					تثبيات ممنوح امتيازها
					تثبيات جاري إنجازها
					تثبيات مالية
					سندات موضوعة موضع المعادلة
					مساهمات أخرى وديون مماثلة مرتبطة بها
					سندات أخرى مثبتة
					قروض وأصول أخرى غير جارية
					ضرائب مؤجلة عن الأصول
					مجموع الأصول غير الجارية
					أصول جارية

					مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
					ديون دائنة واستخدامات مماثلة
					الزبائن
					المدينون الآخرون
					الضرائب وما شابهها
					ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
					الموجودات وما شابهها
					الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

4.2. الخصوم (الالتزامات):

تعرف الخصوم بأنها تعهدات اقتصادية على المشروع يعترف بها، وتصدر طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وخصوم المنشأة هي الديون أو الالتزامات على المنشأة اتجاه الآخرين¹.

كما تعرف الالتزامات على أنها تضحيات متوقعة في المستقبل بمنافع اقتصادية، نتيجة للالتزامات الحالية لوحدة معينة بتحويل أو بنقل أصول، أو بتقديم خدمات إلى وحدات أخرى نتيجة لعمليات أو أحداث تمت أو وقعت في الماضي.

وهناك ثلاثة خصائص أساسية للالتزام هي:

1 - مرجع نفسه، ص417.

1- يجسد واجبا أو مسؤولية مالية اتجاه وحدة أو أكثر، مما يتطلب التسوية بالنقل أو التحويل المستقبلي للأصول، أو استخدامها عند تاريخ محدد أو قابل للتحديد، أو عند حدوث حدث معين، أو عند الطلب.

2- إن هذا الواجب أو المسؤولية يلزم المشروع المعني، أو لا يترك له الخيار أو يترك له خيارا محدودا في تجنب التضحية المستقبلية.

3- إن العملية أو الحدث الذي يلزم المشروع قد حدث بالفعل¹.

وتتقسم الخصوم بشكل عام إلى قسمين: الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية.

1.2.4. الخصوم غير الجارية (طويلة الأجل):

وتتمثل في القروض والسلفيات طويلة الأجل التي تحصل عليها المنشأة من المصارف وجهات الإقراض الأخرى، والتي تستغرق فترة سدادها أكثر من سنة، ويهتم على المحلل دراسة كل نوع من أنواع هذه الديون ليتحقق من مبالغ الدين وتواريخ استحقاقها، والرهونات المقدمة للحصول عليها، وأي قيود أو اشتراطات قد يضعها المقرضون على عملية توزيع الأرباح كالاحتفاظ برصيد معين من النقدية، أو عدم التصرف في بعض الأصول².

كما تعرف الخصوم طويلة الأجل على أنها تلك الالتزامات التي تقع على المنشأة للغير ولكن لا يتوقع تسبيلها أو تسديدها خلال دورة النشاط العادية، وإنما يحل أجلها في فترة لاحقة لتلك الدورة³.

وتتمثل أهم هذه الخصوم فيما يلي:

1 - ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي أحمد كاججي، إبراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، الدار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص262.

2 - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص77.

3 - محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص318.

• المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفاً:

وتتمثل فيما يلي:

- إعانات الاستثمار (أو التجهيز):

وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل انتقاء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل.

- المؤونات:

تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.

• الضرائب:

وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصوم ومؤونات الضرائب والضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقعة استرجاعها في الفترات المقبلة والمتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم أما لضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة، والمتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.

• الاقتراضات والديون:

هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة، وتساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، وتشمل: السندات، القروض، البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل¹.

2.2.4. الخصوم الجارية (المتداولة):

يستخدم اصطلاح الخصوم المتداولة للإشارة إلى الالتزامات التي يتطلب الوفاء بها استخدام الأصول المتداولة، أو اللجوء إلى خصوم متداولة جديدة، وتبوء الالتزامات المنتظر سدادها خلال سنة واحدة أو أقل، تحت الخصوم المتداولة بحسب حلول موعد تصفيتها أو سدادها، فتظهر الالتزامات

1 - محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص43.

المنتظر سدادها أولاً، يليها الالتزامات المنتظر سدادها بعد ذلك، وهكذا، ومن الأمثلة الشائعة للخصوم المتداولة ما يلي:

• حسابات الدائنين:

نظراً إلى أن حسابات الدائنين تستحق السداد عادة خلال فترة قصيرة (أقل من سنة)، فإنها تدرج ضمن الخصوم المتداولة، وإذا كان عدد الدائنين محدوداً تدرج أسماؤهم في قائمة المركز المالي، ضمن مجموعة الخصوم المتداولة، أما إذا كان عدد الدائنين كبيراً، فإن قائمة المركز المالي تبين مجموع المبالغ المستحقة للدائنين، باسم مجموعة الخصوم المتداولة.

• أوراق الدفع:

تنشأ ورقة الدفع عندما تتعهد المنشأة كتابة بدفع مبلغ محدد في تاريخ محدد، أو عندما تقترض من البنك لفترة قصيرة، وتتعهد كتابياً بالسداد في تاريخ محدد، وتبويب أوراق الدفع ضمن الخصوم المتداولة، ما لم تكن فترة ورقة الدفع أطول من سنة¹.

3.4. حقوق الملكية:

تتمثل في صافي الأصول أي الفرق بين مجموع أصول المنشأة ومجموع مطلوباتها ويطلق عليها البعض مصطلح صافي الثروة، وتختلف مكونات حقوق الملكية حسب الشكل القانوني للمنشأة، أي على ما إذا كانت منشأة فردية أو شركة تضامن أو شركة مساهمة عامة، وبالنسبة للأخيرة تشمل حقوق الملكية أو حقوق المساهمين كل من رأس المال المدفوع (الأساسي والإضافي) والاحتياطات والأرباح المحتجزة وأسهم الحزينة².

تمثل المجموعة الأولى حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري ويعتبر من أهم عناصر الميزانية يحتوي على بيانات تفصيلية عن حقوق المساهمين³، ويتضمن هذا العنصر المعلومات التالية :

• رأس المال المدفوع

1 - سيد سالم عرفة، المفاهيم المحاسبية الحديثة، مرجع سابق، ص 417.
2 - محمد مطر، المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 318.
3 - جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص 61.

- رأس المال المكتسب
- رأس المال المحتسب

1.3.4. رأس المال المدفوع:

وينقسم إلى قسمين فرعيين:

أ. رأس المال القانوني:

ويمثل المسؤولية القانونية لحملة الأسهم ويتحدد على أساس القيمة الاسمية للأسهم، أو سعر الإصدار إذا لم توجد قيمة اسمية.

ب. رأس المال الإضافي :

وهو نوع من رأس المال المدفوع ويشمل عناصر مثلًا علاوة إصدار الأسهم أو خصم إصدار الأسهم، زيادة قيمة أسهم الخزانة المعاد إصدارها، أو نقصان قيمة أسهم الخزانة المعاد إصدارها الهبات الرأسمالية سواء في شكل أصول غير نقدية أو قيمة أسهم خزانة مهداة وأعيد إصدارها.

2.3.4. رأس المال المكتسب:

وهو يعرف أيضًا بالأرباح المحتجزة وهو رأس مال يتم اكتسابه من خلال مزاولة المؤسسة لأنشطتها منذ تأسيسها وحتى الدورة الحالية لذلك لا تتضمن الأرباح المحتجزة الأرباح المحققة وغير الموزعة حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي. إن رأس المال المكتسب قد يكون غير مقيد أو مقيد في شكل احتياطات (احتياطي رأسمالي قانوني أو اختياري).

3.3.4. رأس المال المحتسب:

وهو يمثل تسويات رأسمالية لم تتحقق بعد حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي أي أنها تسويات لم تصبح مكتسبة بعد لذلك يسمى أيضًا برأس المال غير المكتسب أو غير المحقق، وأهم هذه التسويات الرأسمالية هي:

- مكاسب إعادة تقويم الأصول (خسائر إعادة التقويم حيث يتم طرحها).

- أرباح الحيازة غير المحققة ' فروق ترجمة الأرصدة من العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الدورة¹.

1 - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص، ص 302 - 304.

(الجدول رقم 03): الميزانية خصوم.

الميزانية بتاريخ:

الخصوم	ملاحظة	ن	ن-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس مال غير المستعان به علاوات واحتياطات (احتياطات مجمدة) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة صافية رؤوس أموال خاصة أخرى/تحويل من جديد			
المجموع			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون مدنية وأخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا			
مجموع الخصوم غير الجارية			

			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون مدنية أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية
			المجموع العام للخصوم

المصدر: محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: قائمة الدخل (حسابات النتائج).

1. تعريف قائمة الدخل:

- هي قائمة يتم فيها مقابلة الإيرادات بالمصروفات وفقا لمفهوم المقابلة الذي تم التطرق إليه أنفا ويتم إعدادها للتعرف على نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة¹.
- تشمل قائمة الدخل أو كما يطلق عليها بيان الدخل أو ملخص نتيجة الأعمال على مقابلة الإيرادات بالتكاليف لفترة محاسبية تقدر عادة بنسبة مالية².
 - يمكن أن تغطي قوائم دخل أي فترة زمنية إلا أنها عادة ما تعد شهريا، وربع سنويا، وسنوياً على عكس قائمة الميزانية والتي تكون لقطة سريعة للشركة في نقطة زمنية، تعكس قائمة الدخل الأداء خلال الفترة³.

2. أهمية قائمة الدخل:

إن قائمة الدخل تعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية فهي التقرير الذي يقيس نجاح عمليات الشركة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من:

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق في دخل المنشأة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

3. الهدف من إعداد قائمة الدخل:

إن الهدف من إعداد قائمة الدخل وإظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي ربح أو صافي خسارة فهي إذن تهدف إلى معرفة وقياس مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة (عادة سنة أو نصف سنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعليه يمكننا القول أن قائمة الدخل تهدف إلى:

1 - خالد جمال جعارات وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص33.
2 - عبد الخالق مطلق الراوي، محاسبة النفط والغاز، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2011، ص255.
3 - أوجين بريجهام، ميشيل إيرهارت، تعريب، سرور علي إبراهيم سرور، الإدارة المالية، النظرية والتطبيق العلمي، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009، ص180.

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.
- تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها.
- تقييم مدى قدرة المشروع على الاقتراض من المصارف والمستثمرين¹.

4. المعلومات الواجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج (قائمة الدخل):

يتكون حساب النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، ولقد عرفها النظام المحاسبي المالي كما يلي:

• المنتوجات:

تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

• الأعباء:

تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء: مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج، وهي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية.

1 - فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، غزة، 2005، صص 19، 20.

- نتيجة الأنشطة العادية .
- العناصر غير العادية (المنتجات والأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى المؤسسات المساهمة بالإضافة المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج.
- تحليل منتجات الأنشطة العادية.
- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق فنستعمل إذن زيادة على مدونة حساب الأعباء والمنتجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها.

5. عرض قائمة الدخل:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج:

- حسابات النتائج حسب الطبيعة.
- حسابات النتائج حسب الوظيفة.

1.5. حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، المشتريات، البضائع...)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال، ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة، نحتاج إلى المرور عبر كل المراحل التالية:

1.1.5. النتيجة العملية:

وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية (الأساسية)، أي عمليات التمويل، الإنتاج والبيع، وتمثل النتيجة العملية مؤشر للربح الاقتصادي، وهي تقيس الأداء الاقتصادي والتجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات المالية والضريبية

وتوزيعات رأس المال، ويتم التوصل إلى النتيجة التشغيلية عن طريق استبعاد (طرح) كافة الأعباء التشغيلية وإضافة المنتوجات التشغيلية.

$$\text{النتيجة التشغيلية} = \text{المنتوجات التشغيلية} - \text{الأعباء التشغيلية}$$

ومن أجل حساب النتيجة التشغيلية حسب هذه الطريقة نقوم بحساب كل من إنتاج السنة المالية استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال.

وفيما يلي توضيح لكل العناصر سابقة الذكر:

• إنتاج السنة المالية:

يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات، ويمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، ويتضمن كل من مبيعات البضائع، المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة، تغير المخزونات والمنتجات الجاري إنجازها، الإنتاج المثبت إضافة إلى إعانات الاستغلال¹.

• استهلاك السنة المالية:

يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية واستهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها.

• القيمة المضافة:

تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال، يد عاملة

1 - محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي، مرجع سابق، ص، ص44-48.

وغيرها. وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة¹.

• الفائض الإجمالي للاستغلال:

يقيس الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال، وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة، وأعباء الأعمال والضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة (ما عدا الضريبة على الأرباح) من جهة أخرى، وبالتالي فهو يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، ويعتبر بذلك مؤشرا دقيقا يسمح بقياس أداء المؤسسة.

• النتيجة العملياتية:

ويتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات والأعباء العملياتية الأخرى، وكذلك بمخصصات الاهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.

• النتيجة المالية:

ويتم التوصل إليها من خلال طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية.

• النتيجة الجارية قبل الضرائب:

ويتم الحصول عليها انطلاقا من النتيجة العملياتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية، ويمثل النتيجة العادية المحققة على اثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.

• النتيجة الاستثنائية:

هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية، ويتم حسابها من خلال المنتجات والأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة وتمثل طابعا استثنائيا مثل نزع الملكية، الكارثة الطبيعية وغير المتوقعة.

1 - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 27.

• النتيجة الصافية للسنة المالية:

وتساوي الفرق بين مجموع المنتجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويتم حساب النتيجة انطلاقاً من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح، والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية، وتشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين، وأن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياطات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة¹.

(الجدول رقم: 04): حساب النتائج حسب الطبيعة:

رقم الأعمال:
تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها
الإنتاج المثبت
إعانات الاستغلال
1 - إنتاج السنة المالية
المشتريات المستهلكة:
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
2 - استهلاك السنة المالية
3 - قيمة الاستغلال المضافة (2-1)
أعباء العاملين:
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال
المنتجات العملياتية الأخرى:
الأعباء العملياتية الأخرى

1 - محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي، مرجع سابق، ص، ص48، 49.

المخصصات للاهتلاكات والأرصدة
استرجاع خسائر القيمة والأرصدة
النتيجة العملياتية
المنتجات المالية
الأعباء المالية
النتيجة المالية
النتيجة العادية قبل الضرائب
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
النتيجة الصافية للأنشطة العادية
المنتجات غير العادية
الأعباء غير العادية
النتيجة الاستثنائية
النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

2.5. حسابات النتائج حسب الوظيفة:

ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية، ومن أجل إعداد هذه القائمة فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع...) إلى الأعباء حسب الوظيفة، كما هو موضح في الجدول التالي:

(الجدول رقم 05): الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظيفة:

				المبلغ	عناصر الاستغلال
أعباء أخرى عملياتية	الأعباء الإدارية (الإدارة)	أعباء التوزيع (التسويق)	كلفة المبيعات (الإنتاج)		
					- مشتريات البضائع - تغيرات المخزون - مشتريات المواد الأولية والتموينات - الأخرى - تغيرات المخزون - مشتريات أخرى وأعباء خارجية - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة - أعباء المستخدمين - مخصصات الاهتلاك والأرصدة - أعباء الاستغلال الأخرى
					المجموع

المصدر: محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية، وتشترك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية.

وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية.

1.2.5. هامش الربح الإجمالي:

وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات، وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، وتحرس المؤسسات على الحصول على هامش ربح عالٍ، حتى تتمكن لاحقاً من تغطية مصاريف تشغيلها¹.

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة المبيعات}$$

• رقم الأعمال:

الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة وقد تكون هذه المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات البيع، ومبالغ الخصم المسموح به.

$$\text{رقم الأعمال} = \text{إيرادات المبيعات (مردودات ومسموحات المبيعات + الخصم المسموح به)}^2$$

• كلفة المبيعات:

وهي تشكل التكاليف التي تتحملها المؤسسة في سبيل توفير البضاعة المباعة للزبائن والخدمات المقدمة للعملاء.

وتحسب هذه التكاليف في المؤسسة التجارية من خلال:

$$\text{تكلفة المبيعات} = \text{صافي المشتريات} + \text{المصاريف المدفوعة على المشتريات} + \text{بضاعة أول فترة} - \text{بضاعة آخر فترة.}$$

أما في المنشأة الصناعية فتحل كلفة البضاعة المصنعة محل المشتريات، حيث تقوم المؤسسة بإنتاج السلعة وتصنيعها بدلاً من شرائها.

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص31.

2 - دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص79.

كلفة البضاعة المباعة = بضاعة أول مدة (مواد خام + مواد تحت التشغيل + بضاعة جاهزة) +
صافي مشتريات المواد الخام + أجور صناعية مباشرة + مصاريف صناعية مباشرة + مصاريف
صناعية غير مباشرة - بضاعة آخر المدة (مواد خام + بضاعة تحت التشغيل + بضاعة جاهزة)¹.

2.2.5. النتيجة العملياتية:

وهو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة
نشاطها الجاري (الأساسي)، ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتجات
العملياتية الأخرى واستبعاد كل من التكاليف التجارية، أعباء إدارية والأعباء العملياتية الأخرى².

• التكاليف التجارية:

فهي الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة مثل: مصاريف الإعلان
والدعاية، رواتب رجال البيع وعمولاتهم والعينات المجانية...

• الأعباء الإدارية:

فهي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة وتشمل: مصاريف التأمين
الإيجارات، رواتب الإدارة والموظفين واهتلاكات الأثاث والمباني المستخدمة في مكاتب المؤسسة.

النتيجة العملياتية:

هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية -
الأعباء العملياتية الأخرى³.

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص31.

¹ <http://www.acc4arab.com/acc/archive/index.php/t.2227.html>.

3 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص33.

(الجدول رقم 06): جدول حسابات النتيجة حسب الوظيفة:

رقم الأعمال
تكلفة المبيعات
هامش الربح الإجمالي
منتجات أخرى عملياتية
التكاليف التجارية
الأعباء الإدارية
أعباء أخرى عملياتية
النتيجة العملياتية
المنتجات المالية
الأعباء المالية
النتيجة المالية
النتيجة العادية قبل الضرائب
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
النتيجة الصافية للأنشطة العادية
المنتجات غير العادية

الأعباء غير العادية
النتيجة الاستثنائية
النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية (تدفقات الخزينة).

1. مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

- نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، أو مصادر الاستخدامات النقدية خلال الفترة المالية ، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB المعيار (95) بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية ، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من عام 1992 م والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية¹.
 - هذه القائمة توضح التدفقات النقدية أي النقد الذي تم تدفقه من المؤسسة عن طريق بيع منتجات مثلا، والنقد الذي تم دفعه خارج المؤسسة عن طريق شراء مواد وخامات وسداد الديون وغيرها. هذه القائمة تتكون من مجموع الزيادة والنقص التي حدثت في النقدية نتيجة لما قامت به الشركة من بيع وشراء وسداد الديون والاقتراض².
 - الغرض الرئيسي من التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وكذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية ، وتقرر هذه القائمة عما يلي:
- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة
 - لصفاتها الاستثمارية
 - لصفاتها التمويلية
 - صافي الزيادة والنقصان في النقدية خلال الفترة³.

2. أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تتبع أهمية قائمة التدفق النقدي من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية، لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أكثر ملائمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة بما تحويه من معلومات، ويمكن اشتقاقه منها من

1 - فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص25.

2 - سامح محمد، القوائم المالية وتقييم المشروعات، مرجع سابق، ص11.

3 - محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص54.

مؤشرات كمية أداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار وكذلك في استكشاف خططها المستقبلية في التوسع¹.

وتساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية². وهكذا، فإن قائمة التدفقات النقدية تقدم الأجوبة عن الأسئلة المهمة التالية:

- من أين أتت النقدية خلال الفترة؟
- في أي المجالات استخدمت النقدية خلال الفترة؟
- ما هو التغير الطارئ في رصيد النقدية خلال الفترة؟³.

3. مكونات قائمة التدفقات النقدية:

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة والأرصدة النقدية وما في حكمها⁴.

1.3. الأنشطة التشغيلية:

يتم تحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي بدراسة بنود الإيراد والمصروفات الظاهرة في قائمة الدخل، وكذلك بنود رأس المال العامل (الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة) الظاهرة في الميزانية العمومية، ومن ثم يتم فرز هذه البنود إلى مصادر للنقد التشغيلي واستخدامات للنقد التشغيلي، ليمثل الفرق بين هذه المصادر وتلك الاستخدامات صافي التدفق النقدي التشغيلي⁵.

1 - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص157.

2 - ريتشارد شرويد وآخرون، مرجع سابق، ص287.

3 - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص345.

4 - محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص55.

5 - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص157.

وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلات من الزبائن والفوائد، كذلك تسديد المصروفات والموردين والعاملين وسداد الفوائد¹.

2.3. الأنشطة الاستثمارية:

وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية وتتضمن التدفقات التالية:

- المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل.
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى².

3.3. الأنشطة التمويلية :

عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها التغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة، وتتضمن التدفقات التالية :

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى.
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة.
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل³.

ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية من تبويب كل منها تبويبا مختلفا، فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبويب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي⁴.

ويعرض الجدول التالي التدفقات الداخلة والخارجة مصنفة على أساس النشاط:

-
- 1 - عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص54.
 - 2 - محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص56.
 - 3 - أحمد نور، المحاسبة المالية والقياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص788.
 - 4 - أمين السيد لطفي، التحليل المالي لأغراض التقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص282.

(الشكل رقم 02): تصنيف التدفقات النقدية على أساس النشاط.

الأنشطة التشغيلية	
التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
- مبيعات السلع والخدمات - الفوائد المستلمة - حصص الأرباح المستلمة - بيع (تظهير) الأوراق التجارية مقابل النقدية - مصادر الإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية (مثل تصفيات قضايا التأمين)	- مشتريات البضاعة - الرواتب والأجور - الفوائد المدفوعة - شراء الأوراق التجارية نقداً (عند تظهيرها) - المصاريف الأخرى - الفقرات الأخرى غير المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية (أي المساهمات والتبرعات)
الأنشطة الاستثمارية	
التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
- بيع الممتلكات - بيع الأوراق المالية الوقتية وطويلة الأجل - تحصيل القروض	- شراء الممتلكات 'المعمل والمعدات - شراء الأوراق المالية الوقتية وطويلة الأجل - تحصيل القروض
الأنشطة التمويلية	
التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
- إصدار أسهم رأس المال - إصدار سندات الاقتراض بالرهن أو كأوراق مالية أو أي أسلوب للاقتراض النقدي طويل الأجل	- شراء سندات الخزينة - دفع الديون (أصل الديون فقط) - دفع حصص الأرباح النقدية

المصدر: محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

4. إعداد قائمة التدفقات النقدية:

قبل الحديث عن طرف الإعداد والخطوات الواجب إتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية، لا بد من الإشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توافرها لإعداد هذه القائمة وهي: ميزانيتين عموميتين مقارنة، قائمة دخل للفترة المالية الحالية ومعلومات إضافية معينة. هذا وتعد قائمة التدفق النقدي بطريقتين: المباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص باتجاه التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه¹.

ويسمح النظام المحاسبي المالي بإتباع أي طريقة، ولكنه يشجع على إتباع الطريقة المباشرة، ونوضح فيما يلي خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

- **الخطوة الأولى:** تحديد التغير في النقدية كفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة وآخرها، وهذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين.
- **الخطوة الثانية:** تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وهذا إجراء معقد يتطلب تحليل حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي كما يتطلب أيضاً مقارنة الميزانيتين وكذلك يتطلب بيانات عن عمليات منتقاة. وفي هذه الخطوة يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو غير المباشرة².

- الطريقة المباشرة:

بموجب هذه الطريقة تجري أولاً تنزيل المشتريات النقدية والمصاريف التشغيلية النقدية من المبيعات النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل كخطوة أولى، بعدها يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق النقدي خلال العام، ثم يضاف رصيد النقدية أول العام للوصول إلى رصيد النقدية في نهاية العام³، ويتم الإفصاح إما من خلال:

__ السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة

__ عن طريق تعديل المبيعات، تكلفة المبيعات وكذلك باقي بنود حسابات النتائج كما يلي:

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 198.
2 - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص 348.
3 - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 147.

ـ التغييرات خلال الفترة في المخزون والمدينين الزبائن والدائنين من العمليات التشغيلية .

ـ البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الاهتلاك، المؤونات وخسائر القيمة.

ـ البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية¹.

(الجدول رقم 07): جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من إلى

السنة المالية (ن-1)	السنة المالية (ن)	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية: - التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيات مادية أو غير

1 - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص289.

			مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثير وتغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ ب+ ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح

			أموال الخزينة عند الإقفال
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير أموال الخزينة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

- الطريقة غير المباشرة:

تبدأ الطريقة غير المباشرة لاحتساب التدفقات النقدية مع صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق وتقوم بشكل غير مباشر بتعديله بضوء الفقرات غير النقدية التي أثرت على تحديده، وهو ما يعني أن الطريقة غير المباشرة تعدل صافي الدخل بدلا من تعديل الفقرات الظاهرة في قائمة الدخل بشكل انفرادي، وتتضمن عملية التعديل:

_ التغيرات في الأصول المتداولة (غير النقدية) وكذلك الخصوم المتداولة.

_ الفقرات المضمنة بموجب صافي الدخل والتي لا تؤثر على النقدية .

إن الأمثلة على المصاريف التشغيلية التي لا تؤثر على النقد هي مصاريف الاهتلاك، لأنها لا تستلزم عمليات دفع نقدي، ولذلك لا ينبغي استبعاده عند قياس النقدية، وبما أن صافي الدخل هو نقطة البدء في قياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، بموجب الطريقة غير المباشرة فإن مصاريف الاهتلاك ينبغي أن يعاد إضافتها إلى صافي الدخل¹.

1 - منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص، ص148، 149.

(الجدول رقم 08): جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من إلى

السنة المالية (ن-1)	السنة المالية (ن)	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الإهلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية للضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن شراء تنبيلات تحصيلات عن مبيعات تنبيلات تأثير متغيرات محيط الإدماج (التجميع)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعملية الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)

			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح
			أموال الخزينة عند الإقفال
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير أموال الخزينة

المصدر: محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

• الخطوة الثالثة:

تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة أي بإجمالي قيمتها ودون إجراء مقاصة بينهما¹.

• الخطوة الرابعة:

يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية) وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها. حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة².

1 - أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص 295.

2 - محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص 59.

المطلب الرابع: قائمة تغيرات رأس المال (الأموال الخاصة).

1. مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره¹.
قائمة تغيرات الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب إدراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة بـ:

- النتيجة الصافية لفترة.
- كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة.
- تأثير تغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة .
- النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة.
- العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة.
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة².

2. أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تتبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها بحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولاً إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة³.

3. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

- لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي:
- النتيجة الصافية للسنة المالية.
 - تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.

1 - فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص23.

2 - عيد الكريم شناي، مرجع سابق، ص55، ص56.

3 - فايز الزهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص23.

- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

4. إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين هما:

1.4. تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

- رأسمال المؤسسة
- علاوة الإصدار
- فارق التقييم
- فارق إعادة التقييم
- الاحتياطات والنتيجة

2.4. تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة

فيما يلي:

1.2.4. التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة:

تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الاهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية. ووفقا للنظام المحاسبي المالي فإن تغيرات الطرق المحاسبية تخص تغييرات المبادئ والأسس والاتفاقيات، والقواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم قوائمها المالية. ولا يعتمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية.

ويتم تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة تغيرات الأموال

الخاصة بأثر التغيرات في السياسات المحاسبية¹.

2.2.4. مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات:

الخطوة الثانية لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات التي أشار إليها النظام المحاسبي المالي والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمود الخاص بإعادة التقييم)، ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج.

1 - محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص 60، 61.

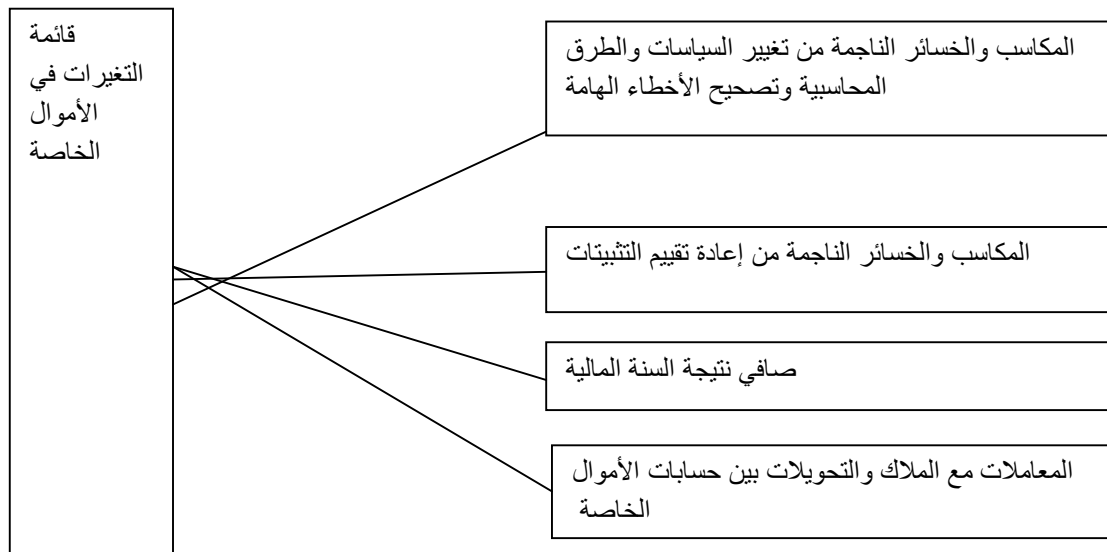
3.2.4. النتيجة الصافية:

الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج. وتكون موجبة إذا كان صافي ربح وسالبة إذا كانت خسارة.

4.2.4. المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة: وتشمل ما يلي:

- زيادة رأس المال: (من خلال إصدار أسهم جديدة) وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال وقد تكون الزيادة بعلاوة إصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود (علاوة إصدار).
 - الحصص المدفوعة: وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج .
 - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج¹.
- ويعرض الشكل التوضيحي التالي المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة.

(الشكل رقم 03): المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة:



¹ - طارق عبد العالي جماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص251.

(الجدول رقم 09): جدول تغيرات الأموال الخاصة

ملاحظة	رأسمال المؤسسة	علاقة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
					الرصيد في 31 ديسمبر N-2
					- تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات - حساب النتيجة - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية
					الرصيد في 31 ديسمبر N-1
					- تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات - حساب النتيجة - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية
					الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثالث : التحليل المالي للقوائم المالية.

أضحى التحليل المالي للقوائم المالية منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، حيث برزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات من القرن الماضي، وشهدت تلك الفترة انهيار كثير من المؤسسات، مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات، التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

المطلب الأول : ماهية القوائم المالية.

1. مفهوم التحليل المالي للقوائم المالية:

تعددت تعريفات التحليل المالي للقوائم المالية من بينها:

- يعرف التحليل المالي للقوائم المالية على أنه "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبية تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية".
- كما يمكن تعريف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي"¹.
- كما يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه "عملية بحث واستسقاء وتفسير واستنتاج تبنى على تجميع وتصنيف البيانات والأرقام التي تعكسها الحسابات والقوائم المالية في الوحدة الاقتصادية، ثم مقارنتها بقياسها بقصد اكتشاف العلاقات التي تربط فيما بينها، بحيث يمكننا دراسة الأوضاع المالية للوحدة الاقتصادية"².
- كما يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار ارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، ص، ص71، 72.

2 - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص، ص20، 21.

وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة¹.

ويتضح من خلال التعاريف السابقة بأن التحليل المالي للقوائم المالية هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التوبيب الملائم، واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والنسب والمتوسطات والاتجاهات والمعايير بقصد التعرف على القيمة المالية للمؤسسة بتاريخ معين بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل.

2. التطور التاريخي للقوائم المالية:

حتى بداية القرن العشرين كانت القوائم المالية مجرد دليل أو برهان على عمل ماسك الحسابات وإن كانت تحتوي على معلومات هامة يمكن استخدامها في تقييم أداء المشروع، ولكن حدث أن أوصت جمعية رجال البنوك في ولاية نيويورك في فيفري عام 1895 بأهمية الطلب من المقترضين بضرورة تقديم القوائم المالية الخاصة بمشروعاتهم كجزء أساسي من البيانات المدعمة لطلب القرض، وكانت التوصية الموجهة إلى أعضاء هذه الجمعية تنص على: "أن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم، وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة".

ومنذ ذلك الوقت ازداد استخدام القوائم المالية كمستندات أساسية في دراسة وتقييم طلبات القروض وخاصة من قبل البنوك الكبيرة، ففي عام 1900 أوصت جمعية رجال المصارف في ولاية نيويورك باستخدام صورة نمطية موحدة لطلبات الاقتراض والتي تحتوي على بيانات الميزانية².

وفي عام 1900 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات³، وفي سنة 1908 سمحت البنوك بالاقتراض على أساس نسبة السيولة (أصول متداولة، خصوم متداولة)¹.

1 - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، مرجع سابق، ص12.

2 - محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986، ص، ص648، 649.

3 - عدنان تاية النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص17.

ثم ساير التحليل المالي الوظيفة المالية بشكل عام بوصفه الأساس في تطوير هذه الوظيفة، كما أنه ساير التطورات التي حصلت في الوظيفة المالية والمحاسبة على حد سواء، بحيث أصبح بعد الحرب العالمية الثانية القاعدة الأساسية التي انطلقت منها وظيفة الإدارة المالية ووظيفة المحاسبة، إلى أن أصبح جزءا لا يتجزأ من الإدارة المالية، وموضوعا مستقلا بذاته².

3. أهداف التحليل المالي للقوائم المالية:

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في المؤسسة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة النقص المتوقع في السيولة³.

ويمكن حصر أهداف التحليل المالي للقوائم المالية فيما يلي:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وزيادة القيمة المالية والمستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة.
- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة.
- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة.
- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء، إلا أنها تتفاوت في الأهمية في الأنظمة الاقتصادية، كالتخطيط المركزي يركز بدرجة أكبر على الوفرة الخارجية من منافع وتكاليف على الاقتصاد القومي عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسيعها أو المشاريع الجديدة⁴.
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

1 - سامي محمد الوفاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص114.
2 - عبد الستار الصباح، مسعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات معينة، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص47.
3 - مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص239.
4 - خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم جدوى المشاريع، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص29.

- هذا ويمكن إجمال الغايات المتعددة للتحليل المالي أعلاه بأنها تهدف إلى التعرف على السياسة المناسبة للمؤسسة، وليست السياسة المثلى لها، بسبب خروج غاية السياسة المثلى عن إمكانيات التحليل المالي، حيث أنها تتطلب جهداً أكبر وأعمق من التحليل المالي العادي¹.

4. خطوات التحليل المالي:

إن أي عملية التحليل المالي يجب أن تخضع لمجموعة من الخطوات المنظمة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية وبالكفاءة العالية، غير أن هذه الخطوات تختلف حسب نوع التحليل المطلوب والهدف منه.

وخطوات التحليل المالي تتمثل في:

- 1- التأكد من وجود إجراءات التكاليف وفحواها وسلامتها.
- 2- التعرف على الهدف من التحليل.
- 3- تحديد نطاق العمل.
- 4- تحديد المدخلات لعملية التحليل.
- 5- التأكد من تطبيق المبادئ العلمية والفروض المنطقية في كافة مراحل العمل المحاسبي.
- 6- إعادة تبويب القوائم المالية.
- 7- اختيار الأساليب والأدوات الملائمة والمناسبة والمتسقة.
- 8- إعداد خطة العمل والبرامج.
- 9- تنفيذ الخطة والبرامج، ثم الرقابة على التنفيذ.
- 10- الاستنتاجات وكتابة التقرير².

5. مقومات التحليل المالي ومحدداته:

1.5. المحددات:

هناك بعض المحددات يجب أن يراعيها القائم بالتحليل والتي منها ما يلي:

الحرص على تفسير وإيضاح كل من التغير المطلق ونسبة هذا التغير لقيم عناصر القوائم المالية موضع المقارنة والتحليل، فمثلاً إذا كانت قيمة العنصر في سنة الأساس منخفضة فإن نسبة تغير هذا

1 - مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق، ص، ص239، 240.

2 - حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010، ص29.

العنصر في سنة الأساس منخفضة فإن نسبة تغير هذا العنصر عادة ما تكون كبيرة وملفتة للنظر على الرغم من أن القيمة المطلقة للتغير عكس ذلك.

تعذر حساب نسبة التغير إذا ما كانت قيمة العنصر في سنة الأساس صفر حيث أن التغير في هذه الحالة لا يكون غير محدد (لا نهائي).

إذا كان التحليل الأفقي يبين الاتجاهات الهامة لعناصر القوائم المالية فإن التحليل يكون أفضل إذا ما تم على مدى عدة فترات مالية تتراوح ما بين خمس وعشرة سنوات، ففي الحالة تكون المقارنات طويلة الأجل لعناصر القوائم المالية أكثر فائدة وفعالية في دراسة اتجاه هذه العناصر من تلك المقارنة قصيرة الأجل التي تتم فيما بين فترتين أو ثلاث فترات محاسبية¹.

2.5. المقومات:

تتمثل مقومات التحليل المالي فيما يلي:

إن للتحليل المالي مدخلات ومخرجات أساسية تحدد بناء على عوامل متعددة أهمها قدرات المحلل المالي.

إن أهم أهداف التحليل المالي هو المساعدة الفعالة في ترشيد القرارات المتعلقة بالمستقبل.

إن التحليل المالي هو عملية لاحقة لعملية القياس والتوصيل، وبالتالي فإن فعالية التحليل المالي تتوقف إلى حد كبير على فعالية وسلامة الخطوتين السابقتين.

إن مصادر المعلومات للتحليل المالي ينبغي أن لا تكون القوائم المالية المنشورة فقط وإنما لا بد من الاستفادة القصوى من معلومات أخرى محاسبية وغير محاسبية، منشورة وغير منشورة من داخل المؤسسة وخارجها.

إن أدوات التحليل المالي ودرجة تعقيدها تختلف من حالة إلى أخرى وبالتالي لا بد من استخدام الأداة المناسبة للهدف الأساسي والأهداف الفرعية².

1 - محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، القاهرة، 2009، ص، ص348، 349.

2 - حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مرجع سابق، ص27.

المطلب الثاني: استعمالات واستخدامات التحليل المالي للقوائم المالية.

1. الاستخدامات:

هناك جهات عديدة تستفيد من التحليل المالي، من بينها:

1.1. الإدارة:

يساعد التحليل المالي المدير في تحديد مواطن القوة والضعف وتصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساسي، وهو تعظيم قيمة المنشأة، وقد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، كما قد تجد أنه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن أو زيادة مستوى الخزين¹.

2.1. المستثمرون في الشركة:

➤ المساهمون:

أكثر ما يهم المساهم هو العائد (الربح) على المال المستثمر ودرجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض له استثماراته، كذلك فهو دائماً لا يدخر جهداً في البحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأشهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب².

➤ حاملو السندات:

وهؤلاء يكونون مهتمين بالعسر المالي للشركة، وأن هناك أمان كافٍ من أجل سداد ديونهم. تلعب المعلومات المالية دوراً هاماً في هذه العملية حيث أن العديد من اتفاقيات الدين تضمن الحق لحاملي السندات في التدخل في حالة أنهم شعروا أو وجدوا أن هناك خطر على أموالهم، ويمكن استخدام المعلومات المالية والمحاسبية لمساعدتهم في هذه العملية، مثل نسبة الديون إلى الملكية.

➤ البنوك والمؤسسات المالية:

ويهتم هؤلاء بالدرجة الأولى بالحصول على دفعات القروض، وبالفوائد على هذه القروض ضمن الوقت المحدد لها، وإذا ما شعر البنك بأن المعلومات المالية والمحاسبية تدل على أداء غير جيد للشركة فإنه سيتدخل لحماية مستثمريه³.

1 - أسعد حميد العلني، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص 77.

2 - حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القواعد المالية والتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، 2008، ص 42.

3 - فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 54.

3.1. المتعاملون مع الشركة:

➤ العملاء:

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

➤ الموردون:

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، ويهمه مثلاً التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسين، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية¹.

➤ الموظفون ونقاباتهم:

وهؤلاء يكونون مهتمين بالأمن الوظيفي والأجور والتفاوض على الأجور، وبالتالي لابد لهم من الاعتماد على المعلومات المالية والمحاسبية للشركة².

➤ الدولة:

تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار، وفي تحصيل الضرائب ورقابة المنشآت التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي³.

➤ المنافسون:

وهؤلاء لهم أسباب قوية لمراجعة أداء الشركات الأخرى المنافسة، فالأداء المالي للمنافسين يستخدم غالباً لوضع معايير أداة فرعية للشركات، كذلك في معرفة مستوى البحث والتطوير والإعلام والأسعار والتنويع الجغرافي والصناعي لعمليات المنافسين ومستوى الاستثمار الرأسمالي، وأداء المنافسين في المستوى المالي، كل ذلك مهم جداً ويؤثر على القرارات الإستراتيجية للشركات الأخرى المنافسة⁴.

1 - محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص، ص79، 80.

2 - فايز سليم الحداد، الإدارة المالية، مرجع سابق، ص55.

3 - أسعد حميد العلني، الإدارة المالية، مرجع سابق، ص77.

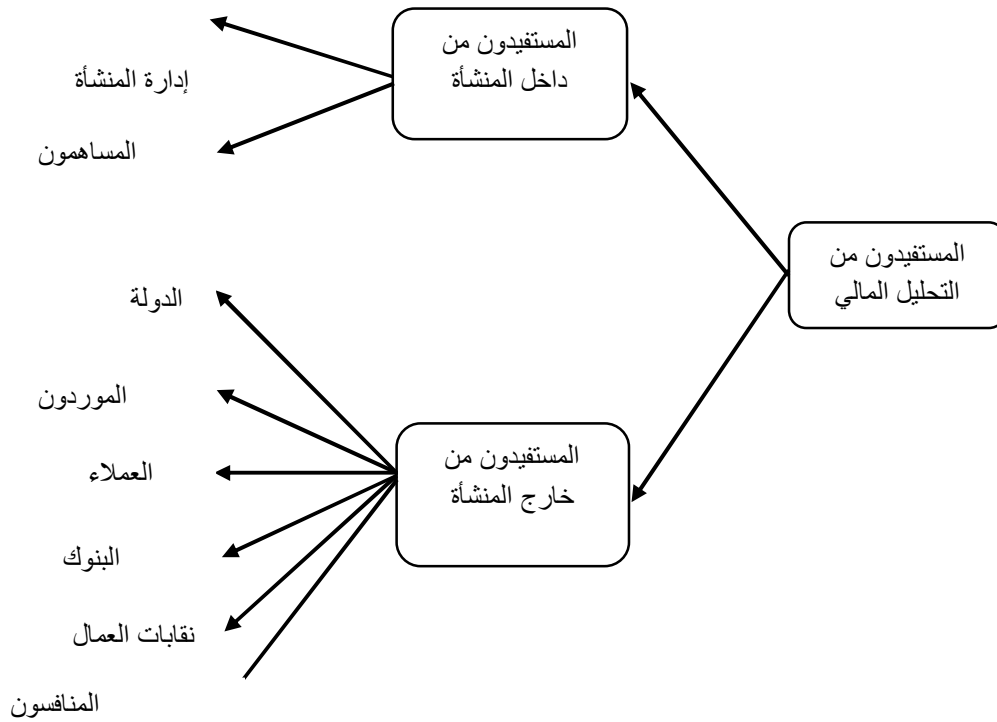
4 - فايز سليم الحداد، الإدارة المالية، مرجع سابق، ص55، 56.

➤ سماسرة الأوراق المالية:

ويهدف هؤلاء السماسرة من التحليل المالي إلى التعرف على ما يلي:

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المنشأة، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصيحة بشأنها للعملاء.

(الشكل رقم 04): المستفيدون من التحليل المالي¹



1 - عدنان تاية النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007-2008، ص108.

2. الاستعمالات:

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:

➤ التخطيط المالي:

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع التقديرات المستقبلية.

➤ تحليل تقييم الأداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها لإدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال، وفي مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

➤ التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب¹.

➤ التحليل الاستثماري:

يستعمل التحليل المالي في تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض، وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها، والذي يعود بالفائدة على الأفراد والشركات.

➤ تحليل الاندماج والشراء:

قد ترغب شركة في شراء شركة أخرى أو انضمام شركة أو أكثر معا لتكوين شركة جديدة، وهنا لابد من تقييم كل شركة وتقدير الأداء المستقبلي لها².

1 - جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، 2013-2012، ص11.

2 - عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2006، صص157، 158.

المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي للقوائم المالية.

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالبا ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن إيجازها فيما يلي.

1.النسب المالية:

1.1.تعريف النسب المالية:

تعرف النسبة عموما بأنها علاقة بين عنصر وآخر، وهي إما أن تصور في شكل نسبة $\frac{1}{2}$ أو كسر عشري 0.5 أو نسبة مئوية 50%، فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر وآخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه¹.

أما في التحليل المالي فتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين².

إلا أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للمحلل المالي أو المستفيد منها، إذ لا بد من اعتماد معايير مرجعية، على أساسها يتم تقييم نتائج النسب المالية للمؤسسة، وتعد المعايير المطلقة والتاريخية ومعييار متوسط الصناعة والمعييار المستهدف بمثابة المؤشرات المرجعية التي يستند إليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال النسب المالية³.

2.1.أنواع النسب المالية:

بشكل عام غالبا ما يتم تقسيم وتبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة وذلك على أسس مختلفة، فهناك من يقسم النسب بناء على الغرض أو الهدف من التحليل إلى ستة أنواع رئيسية هي:

- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل القصير (نسب السيولة).
- نسب قياس الربحية.
- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل الطويل (نسب اليسر المالي).

1 - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص124.

2 - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص31.

3 - عدنان تاية النعيمي، أرشد التميمي، مرجع سابق، ص83.

- مجموعة نسب هيكل التمويل.
- مجموعة نسب استخدامات الأموال.
- نسب قياس الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى هناك من يثوب النسب المحاسبية على أساس المصدر أو القائمة المالية التي تستخرج منها هذه النسب مثل:

- مجموعة نسب تتعلق بالميزانية
- مجموعة نسب تتعلق بحسابات النتائج
- مجموعة نسب مشتركة تتعلق بالميزانية وحسابات النتائج
- مجموعة نسب تتعلق بقائمة التدفقات النقدية¹.

3.1. أهمية النسب المالية:

تكاد لا تخلو أي مؤسسة إلا وتستخدم النسب المالية في تحليل قوائمها المالية وذلك نتيجة لأهمية النسب المالية، حيث تنبع أهمية النسب المالية من كونها قادرة على إعطاء مقارنة مفيدة بين متغيرين حيث تقوم بتفسير هذه العلاقة بين بندين بأسلوب يعمل على توفير معلومات مفهومة وسهلة الاستخدام، وسنلخص أهمية النسب المالية في النقاط التالية:

- تقديم مدلولات ذات مغزى ومفيدة
- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.
- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة
- تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارتها
- التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها².

2. المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات:

يمكن تقسيم هذا الأسلوب من التحليل إلى:

1 - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص، ص127، 128.

2-Http://www.aazs.net/t2558-topic.

1.2. التحليل العمودي:

ويطلق عليه التحليل الرأسمالي أيضاً، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة، ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية¹.

ويقوم التحليل الرأسمالي على دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال لظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها².

وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين هما: مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية وغير جارية³.

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة، أو إلى مجموع الأصول⁴.

2.2. التحليل الأفقي - التحليل التاريخي:

وهو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيةتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) أو بنود فقرات قائمة الدخل. وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فترة زيادة أو نقصاناً⁵. يوضح هذا التحليل مدى النمو الحاصل في فقرات الميزانية وكشف الدخل ولفترات زمنية، فتكون لسنوات سابقة أو لسنة الأساس أي

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص93.

2 - منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص39.

3 - عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص162.

4 - منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص39.

5 - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بال فشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الرواق، الأردن، ص64.

بمعنى أن هذا التحليل يحدد نسب النمو و/أو الانخفاض في المركز المالي للشركة وإيراداتها. ويطلق عليه في بعض الأحيان بالتحليل المتحرك، لأنه يركز على معرفة اتجاه تطور فقرات القوائم المالية¹.

$$\text{نسبة النمو/أو الاحتياطي} = \frac{\text{قيمة الفقرة للسنة الحالية} - \text{قيمة الفقرة للسنة السابقة}}{\text{قيمة الفقرة لسنة الأساس}}$$

يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية موضع التحليل وملاحظة الزيادة أو النقص مع مرور الزمن، ولهذا يتصف بالديناميكية لأنه يبين التغيرات التي تمت بمرور الزمن بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة².

3.2. التحليل المقارن:

يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية (الصناعية) الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط، وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات والمتواجدة في نفس القطاع، وتحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات وتقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك.

1 - عدنان تاية النعيمي وأرشد فؤاد النعيمي، مرجع سابق، ص49.

2 - ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، هيئة الأوراق المالية والسلع، دبي، سبتمبر 2006، ص20.

4.2. التحليل المعياري:

يعد التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن، حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها¹.

1 - محمد سامي لزعر، مرجع سابق، ص، ص87، 88.

المطلب الرابع: تحليل القوائم المالية بواسطة النسب.

النسب المالية هي عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة والمنشورة في القوائم المالية والمحاسبية وأهمها:

1. نسبة السيولة:

وهي التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)، عما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية (أصول متداولة)¹.

$$1.1. \text{نسبة التداول} = 100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$2.1. \text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{بضاعة آخر المدة} + \text{مصاريف مدفوعة مقدما}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$3.1. \text{نسبة صافي رأس المال العامل} = (\text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{مجموع الخصوم المتداولة}) \times 100$$

$$4.1. \text{نسبة إجمالي رأس المال العامل} = \text{مجموع الأصول المتداولة} \times 100$$

$$5.1. \text{معدل دوران المدينون} = 100 \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رصيد المدينين}} =$$

1 - سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، مرجع سابق، ص 219.

$$6.1. \text{ متوسط فترة التحصيل} = 100 \times \frac{360}{\text{معدل رصيد المدينين}}$$

$$7.1. \text{ متوسط دوران المخزون} = 100 \times \frac{\text{تكاليف البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$8.1. \text{ نسبة الديون} = 100 \times \frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

$$9.1. \text{ معدل ائتمان الفوائد} = 100 \times \frac{\text{صافي الدخل قبل الضرائب+الفوائد}}{\text{الفوائد}}^1$$

2. نسبة الربحية:

هي عبارة عن علاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن².

$$1.2. \text{ معدل العائد على الأموال المستثمرة} = 100 \times \frac{\text{صافي الدخل بعد الضرائب}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

$$2.2. \text{ هامش الربح} = 100 \times \frac{\text{صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{المبيعات}}$$

$$3.2. \text{ معدل العائد على حقوق الملكية} = 100 \times \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$4.2. \text{ مضاعف الربح المالي} = 100 \times \frac{\text{متوسط جملة الأصول}}{\text{متوسط جملة حقوق المساهمين}}$$

$$5.2. \text{ نسبة العائد على الأصول (دو بونت)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الأصول}} \times 100 \times \frac{\text{متوسط الأصول}}{\text{متوسط الملكية}}^3$$

1 - نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص147.

2 - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص41.

3 - - نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، صص53-55.

3. النسب الهيكلية:

وهي النسب المالية التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين (أو فقرتين) أو أكثر من بنود القوائم المالية في لحظة زمنية معينة وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية¹.

$$100 \times \frac{\text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{الأصول المتداولة} + \text{الأصول الثابتة}} = \text{1.3. نسبة التحويل الخارجي للأصول}$$

$$100 \times \frac{\text{رأس المال} + \text{الاحتياطي} + \text{الأرباح المحتجزة}}{\text{الأصول المتداولة} + \text{الأصول الثابتة}} = \text{2.3. نسبة التحويل الداخلي للأصول}$$

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{3.3. نسبة الديون الكاملة}$$

$$100 \times \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{الديون طويلة الأجل}} = \text{4.3. نسبة تغطية الديون طويلة الأجل}$$

$$100 \times \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي)}} = \text{5.3. نسبة المديونية قصيرة الأجل}$$

$$100 \times \frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي)}} = \text{6.3. نسبة المديونية طويلة الأجل}$$

1 - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مرجع سابق، ص71.

$$7.3. \text{نسبة تمويل الأصول المتداولة} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}} \times 100^2$$

4 . نسبة النشاط:

تقيس نسبة النشاط كفاءة وفعالية إدارة المنشأة في إدارة الموجودات ومدى استغلالها لمواردها وتعرف نسب النشاط أيضا بنسب التدوير لأنها تبين السرعة التي يتم بها تحويل أو تدوير الموجودات إلى مبيعات، حيث يمكن من خلال هذه النسبة معالجة القصور الناجم عن استخدام نسب السيولة المتمثلة باعتماد الحسابات المتداولة كأساس للقياس.

$$1.4. \text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط مجموع الأصول}} \times 100$$

$$2.4. \text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}} \times 100$$

$$3.4. \text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}} \times 100$$

$$4.4. \text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}} \times 100$$

$$5.4 \text{ معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة (المشتريات)}}{\text{متوسط الذمم المدنية}} \times 100$$

$$6.4 \text{ فترة النقدية} = \text{فترة الاحتفاظ بالمخزون} + \text{فترة تحصيل الذمم المدنية} - \text{فترة دفع الذمم الدائنة}^1$$

5. نسب السوق:

هي مجموعة من النسب المالية توضح علاقة سعر السهم مع الأرباح والتدفقات النقدية والقيمة الدفترية للسهم، وكذلك تعطي صورة للمستثمرين عن وضع الشركة السابق والمتوقع، وتعتبر النسب الخاصة بالسوق (الأسهم) من أهم النسب لأن المستثمرين والمقرضين وبنوك الاستثمار والمحللين والأوراق المالية يستخدمون هذه النسب لتحقيق أهدافهم وغاياتهم.

$$1.5 \text{ نسبة الربح لكل سهم عادي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{عدد الأسهم العادية}} \times 100$$

$$2.5 \text{ القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{سعر السهم العادي في السوق}}{\text{القيمة الدفترية للسهم العادي}} \times 100$$

$$3.5 \text{ سعر السهم إلى ربح السهم} = \frac{\text{سعر السهم العادي في السوق}}{\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة}} \times 100$$

$$4.5 \text{ القيمة الدفترية للسهم العادي} = \frac{\text{جملة حقوق الأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم العادية}} \times 100^1$$

1 - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 59-65.

خلاصة:

خصص هذا الفصل للتعرف عن القوائم المالية التي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، والتي تعتبر من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، وبالتدقيق فيما ستحققه من نتائج، حيث تمثلت هذه القوائم في الميزانية - جدول حسابات النتائج - جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وحتى تكون المعلومات المحتواة في هذه القوائم ذات خصائص نوعية، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد، بحيث يجب أن تكون منفعة المعلومات أكبر من تكلفة إعدادها، كما تم توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدميها.

كما تم التطرق أيضا في هذا الفصل إلى تحليل القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي، هذا الأخير الذي يلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرار، حيث أنه يعتبر منبعاً للمعلومات، بحيث كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرار ابتداء من النسب التي تعطي لنا معلومات حول السيولة والنشاط والربحية وغيرها.

الفصل الثاني:

تقديم الأداة المالي

تمهيد:

في محيط يتسم بالانفتاح والتطلع نحو العالم الخارجي، وأمام التحديات والمخاطر المالية المحدقة بالجانب المالي التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي، تسعى المؤسسة دوماً إلى إيجاد السبيل الأمثل لتخطي هذه الصعاب والحفاظ على أدائها وكفاءتها المالية لأن التجارب السابقة أثبتت أن البقاء للأقوى.

يعرف الأداء المالي على أنه قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة، ويمكن قياس الأداء المالي للمؤسسة بعدة مؤشرات داخلية بمعنى ذات تأثير على المركز التوازني للمؤسسة، و خارجية ذات تأثير على القيمة السوقية لأوراق المؤسسة في السوق المالي، وبالتالي قيمة المؤسسة ومعدل نموها، لذا يتعين على المسير المالي معرفة كفاءة أصول المؤسسة وأدائها، كما وجب على المؤسسة في ظل هذا المناخ المعقد أن تقوم بدراسات ديناميكية ومعقدة على أدائها المالي من خلال المعطيات الاقتصادية وبالأخص الميزانية الاقتصادية ثم المحاسبة، والهدف من خلاله معرفة سلوك المتغيرات وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة، وبالتالي أثره على قيمة المؤسسة.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- مفاهيم عامة حول تقييم الأداء.

- الأداء المالي.

- دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء.

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص، ومن أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي، لهذا نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية عملية تقييم الأداء.

المطلب الأول: ماهية الأداء.

1. مفهوم الأداء:

يمكن تعريف مصطلح الأداء بأنه القيام بالشيء أو تأدية عمل محدد أو إنجاز مهمة أو نشاط معين، بمعنى أن الأداء هو قيام الشخص بسلوك ما وذلك بتحقيق هدف محدد، فقد يكون إشباع حاجة معينة أو حل مشكلة ما أو التخطيط لمشروع ما.....، وفي إطار المؤسسة أو التنظيم يمكن تعريف الأداء بأنه المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل سلع وخدمات. وبصفة عامة فإن أداء الفرد عبارة عن محصلة تفاعل القدرة مع الرغبة مع البيئة.

$$\text{الأداء} = \text{القدرة} \times \text{الرغبة} \times \text{البيئة}^1$$

يعد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع منشآت الأعمال، وبشكل عام ينظر إلى الأداء على أنه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين².

أما من منظور مدرسة النظم فإن الأداء يشير إلى القدرة على التكيف مع البيئة والاستقرار وتحقيق روح المعنوية العالية للعاملين وحسن استغلال الموارد المتاحة³.

ومن خلال هذه التعاريف تظهر لنا بعض خصائص الأداء وهي أن الأداء:

-
- 1 - مدحت أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012، ص 67
 - 2 - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 89.
 - 3 - علي محمد عبد الوهاب، العنصر الإنساني في إدارة الإنتاج، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1984، ص 290.

- 1) ذو مفهوم واسع يختلف مدلوله باختلاف الذين يستخدمونه.
- 2) مفهوم ديناميكي تتطور مكوناته عبر الزمن.
- 3) مفهوم شمولي يشتمل ثلاث أبعاد هي:
 - * أداء الأفراد في إطار الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمؤسسة.
 - * أداء المؤسسة في إطار بيئتها الداخلية والخارجية.
 - * يتحدد بمجموعة عوامل منها ما يكمل بعضها البعض، ومنها ما يكون متناقض¹.

2. لمحة تاريخية لمفهوم الأداء:

لقد تم تناول موضوع الأداء منذ القدم، حيث نجد أن آدم سميث اهتم به ورأى أن تحقيق الفعالية فيه مرتبط بمدى تقسيم الوظائف، لكن الإفراط في هذا التقسيم حول العامل إلى مجرد آلة مما انعكس سلباً على الأداء أما ماكس فيبر (M.weber) فقد إلبه من خلال المعيارية والنمطية.

إلا أن فريدريك تايلور رأى أن تخصص وتقسيم العمل وحدة غير كاف ترفع الأداء، بل لابد من مراقبة أداء العامل أثناء قيامه بالعمل لتحسين الأداء ورفع الإنتاجية من خلال دراسة الوقت والحركة وكنتيجة للمناداة بتحسين ظروف العمل والأجور وظهور أفكار مدرسة العلاقات الإنسانية، ركز إلتون مايو على العوامل الاجتماعية و الإنسانية وظروف العمل المادية لتحسين الأداء، ورفع الإنتاجية كإيجاد التنظيمات غير الرسمية، في حين يرى هنري فابول أن الأداء الفعال لنا يكون إلا بتوفير إدارة رشيدة تقوم على أسس علمية تساعد المؤسسة على التحكم في تسيير مواردها خاصة البشرية منها، ومع ظهور المفاهيم الجديدة مثل توسيع العمل وإثراء العمل تغيرت النظرية إلى من أداء سيتم مكافأته إلى الأداء هو المكافأة، وأصبح العاملون قادرين على النظر إلى الرضا والإشباع لحاجاتهم ليس فقط من خلال العمل وإنما من خلال الأداء العالي فيه².

3. أنواع الأداء:

هناك عدة أنواع للأداء تم تصنيفها حسب المعايير التالية:

-
- 1 - صباح شاوي، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010، ص، ص205، 206.
 - 2 - شاه عيد الكريم الخناق، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، من المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية المنعقد بجامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص35.

1.3. حسب معيار الشمولية:

وينقسم إلى:

1.1.3. أداء كلي:

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون إنفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها. فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة. ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن تقدم منتجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه، وتوفير المواد العلمية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

2.1.3. أداء جزئي:

على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة. فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لأهداف الأنظمة الأخرى. وبتحقيق مجموع أداء الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمنظمة¹.

2.3. حسب معيار الأجل:

وينقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى طويل، متوسط، وقصير الأجل وهذا النوع من التصنيف يعتبر صعب التطبيق ولا يمكن الاعتماد عليه بصفة دقيقة وذلك لصعوبة الفصل بين الآجال وتحديد موعدها مسبقا إلا بصفة تقريبية.

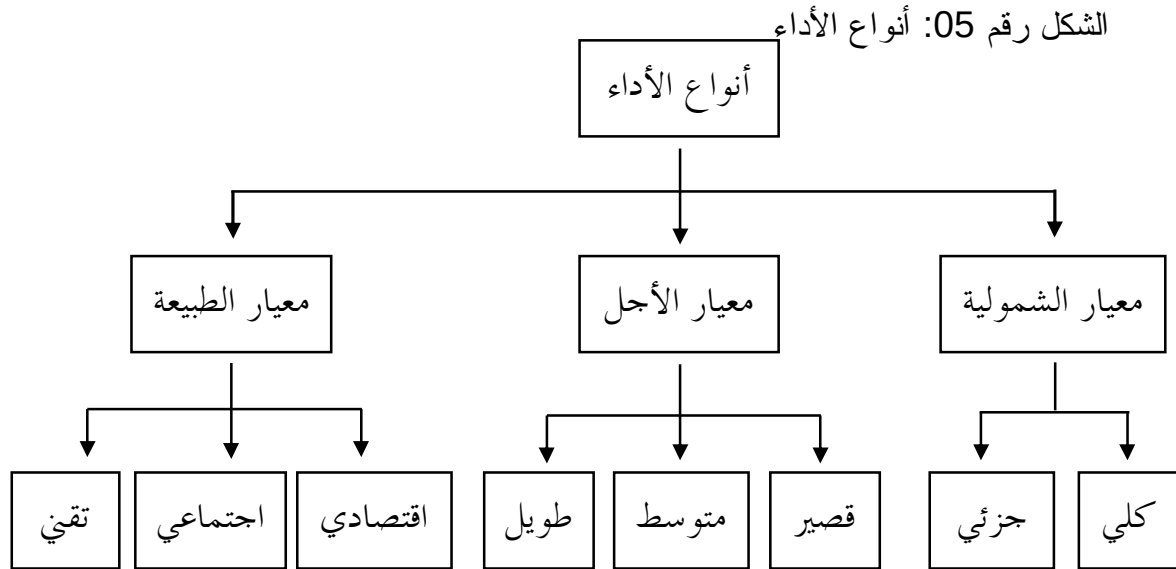
3.3. حسب معيار الطبيعة:

أما حسب هذا المعيار فيقسم الأهداف إلى اقتصادية، اجتماعية، تقنية..... الخ وبالتالي فإنه يمكن من باب مقابلة المنطقية تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، اجتماعي تقني..... وفي إشارة إلى هذا التصنيف يقول أحد الباحثين: "لا يمكن للمنظمة أن تحسن صورتها بالاعتماد على الأداء

1 - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص05.

الاقتصادي أو التكنولوجي فحسب، بل إن الأداء الاجتماعي له وزنه الثقيل على صورة المنظمة في محيطها¹.

والمخطط التالي يوضح أنواع الأداء باختصار:



المصدر: من إعداد الطالبات

4. محددات الأداء:

إن الأداء الوظيفي هو الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات، وإدراك الدور والمهام، ويعني هذا الأداء في موقف معين يمكن أن ينظر إليه على أنه نتاج للعلاقة المتداخلة بين كل من:

• الجهد:

الجهد إلى الناتج من حصول الفرد لأداء مهمته عن درجة حماس الفرد لأداء عمله وبقدر ما يزيد العامل من جهده بقدر يعبر ويعكس دافعيته لأداء العمل.

1 - عبد المليك هودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، الصادرة في نوفمبر، 2001، ص89.

• القدرات:

فهي الخصائص الشخصية المستخدمة لأداء الوظيفة ولا تنفذ أو تتقلب هذه القدرات عبر فترة زمنية قصيرة.

• إدراك الدور (المهام):

إلى الاتجاه الذي يعتقد الفرد أنه من الضروري توجيه جهوده في العمل من خلاله، و تقوم الأنشطة والسلوك الذي يعتقد الفرد بأهميتها في أداء مهامه بتعريف إدراك الدور، و لتحقيق مستوى مرضي من الأداء لا يضمن وجود حد أدنى من الإتقان في كل محددات الأداء¹.

5. المفاهيم المرتبطة بالأداء:

إن مفهوم الأداء غالبا ما يختلط مع بعض المفاهيم التي تعتبر قريبة منه، ولعل من أهمها ارتباطا به الفعالية والكفاءة.

أولا: الفعالية:

تتباين مفاهيم الفعالية ليس فقط بتباين وجهات نظر و آراء الكتاب والباحثين المختصين في الأدب الإداري، أو بتعدد مداخل قياس الفعالية، وإنما يأتي التباين أيضا نتيجة لتعدد الجهات التي تهتم بهذا المفهوم، مثل: المستهلكين، المجهزين، الحكومة، المنافسين وغيرهم، حيث تملك كل جهة معايير مختلفة للحكم على الفعالية. فهناك من يركز على الأهداف كمؤشر لقياس الفعالية بناء على الموارد المتاحة على مستوى البيئة الخارجية.

فنجذ أن محمد علي جعلوك يرى بأنها تعبر عن: "بلوغ الأهداف وسد الاحتياجات عن طريق تحقيق أقصى إنتاج ممكن من خلال استخدام الموارد المتاحة أحسن استخدام². ويعتبرها الدكتور سعد صادق البحيري: "محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمنظمة بما يحتويه من أنشطة فنية و إدارية و ما يؤثر فيه من متغيرات داخلية و خارجية³.

1 - مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص31.

2 - محمد علي جعلوك، موسوعة العلوم الإدارية، دليل رجال المال والأعمال، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1999، ص101.

3 - سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص201.

ومن الناحية الكمية تعرف على أنها: "النسبة بين المخرجات الفعلية والمخرجات المتوقعة أي النسبة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة مسبقاً، وهذا ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية: ¹

$$\text{الفعالية} = \frac{\text{المخرجات الفعلية}}{\text{المخرجات المتوقعة}} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{الأهداف المسطرة}}$$

وانطلاقاً من هذا نجد أن الفعالية يمكن تناولها وفهمها من خلال عدة أبعاد، فقد تشير إلى قدرة المؤسسة على البقاء و التكليف مع التغيرات البيئية بالإضافة إلى تحقيق النمو المردودية، كما قد تعرف بمدى تحقيقها للأهداف التي قامت من أجلها المؤسسة، وبالتالي فهي تتعلق بالأهداف طويلة الأجل (الإستراتيجية)، متوسطة الأجل (التكتيكية) وقصيرة الأجل (العملية) ².

ثانياً: الكفاءة:

تعرف الكفاءة على إنها استعداد وطاقة المؤسسة في الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة لها ويمكن التعبير عنها بالإنتاجية، وكذلك ترتبط بتقييم تحكم المؤسسة في العمليات من ناحية تقنية اقتصادية ³.

ويرى الدكتور جميل جريسان بأنها "علاقة الكلفة بالنتائج أو بالفائدة" ⁴. أما فاطمة الزهراء بوكريمة فتري بأنها "عملية عقلية تسمح للإنسان بتنظيم وترتيب حركاته قصد تحقيق هدف ما" ⁵.

كما تعني الحصول على أكبر كمية من المخرجات (النتائج) نضير استخدام أقل كمية أو أقل تكلفة (الموارد والوسائل) ⁶.

بمعنى آخر فهي تعبر عن: "العلاقة بين حجم الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وحجم الإنتاج الذي يمكن أن تحققه هذه العملية"، وهذا ما تعبر عنه العلاقة التالية: ¹

1 - إسماعيل إبراهيم الفزاز، وآخرون، أساليب حديثة أخرى في إدارة الجودة الشاملة، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص182.

2 - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص341.

3 - صباح شاوي، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص211.

4 - جميل جريسان، موازنة الأداء، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1955، ص96.

5 - فاطمة الزهراء بوكريمة أغلال، التصورات المختلفة لمفهوم الكفاءة، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، مديرية النشر لجامعة قلمة 08 ماي 1945، 2007، ص98.

6 - جمال بدور، الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، بحوث وأوراق عمل الدورات التي عقدتها المنظمة في موضوع قياس الأداء الحكومي، خلال الأعوام 2005-2006-2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص305.

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{النتائج المتحققة}}{\text{الموارد المستخدمة}} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

ثالثاً: العلاقة بين الفعالية والكفاءة والأداء:

هناك ارتباط وثيق بين الكفاءة والفعالية، فهناك من يرى بأن الفعالية تعبر عن مقدرة المؤسسة في جعل إجمالي التكاليف عند الحد الأدنى².

لكن هذا لا يعني أنهما مترادفان، فالمؤسسات يمكن أن تكون فعالة وفي نفس الوقت غير كفاءة إلى حد كبير، كما يمكن أن تتمتع بقدر كبير من الكفاءة في حين تكون غير فعالة، وقد فرق بيتر دراكر بينهما فاعتبر أن الفعالية تعني "عمل الأشياء الصحيحة" أما الكفاءة فهي "عمل الأشياء بشكل جيد"³.

من جهة أخرى يمكن اعتبار الفعالية أوسع من الكفاءة لأنه من غير المعقول أن نتصور مؤسسة تحقق أهداف طويلة و متوسطة المدى و تحافظ على البقاء إذ كانت تقوم بتبذير مواردها (دون كفاءة) وبناء على ذلك "إذا نظرنا إلى الفعالية على أنها درجة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، فإن الكفاءة تعتبر أحد العناصر الهامة في تحقيق هذه الفعالية"⁴.

ويمكن توضيح الفرق بين الكفاءة والفعالية فيما يلي:

الشكل رقم 06: مقارنة بين الفعالية والكفاءة:

تهتم	تعالج	تحلل	معايير القياس
الكفاءة	بالوسيلة	الموارد	كيفية الوصول المنحلات مثل: العمل، المعلومات، المواد المعدات.... إلخ
الفعالية	بالهدف	النتائج	نقطة الوصول المخرجات مثل: الأرباح، العائد، رقم الأعمال.... إلخ

المصدر: نورالدين شنوفي، تفعيل نظام تقييم أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص170.

1 - صباح شلاوي، مرجع سابق، ص212.

2 - مرجع نفسه، ص211.

3 - أحمد ماهر، الإدارة المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، صص 22، 23.

4 - صباح شلاوي، مرجع سابق، ص212.

بما أنه لا يمكن بلوغ الأهداف المسطرة إلا بالاهتمام بالوسائل المستعملة لتحقيقها، كما أن دراسة نقطة الوصول (تحقيق الأهداف) يتطلب بالضرورة تحليل طريق الوصول إليها (كيفية استخدام الموارد)، وبما أن المدخلات مكون هام في المخرجات، ولذلك فالجدول يبين أن الكفاءة لا تعادل الفعالية ولكنها أحد عناصرها، كما يبين الكفاءة ليس شرطاً كافياً للفعالية ولكنها متطلب ضروري لها. أما العلاقة بين الكفاءة والفعالية فيمكن توضيحها فيما يلي:

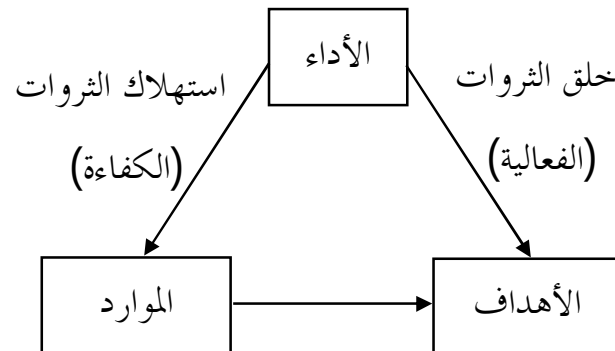
الشكل رقم 07: العلاقة بين الفعالية والكفاءة:

فعالية كفاءة	فعالية منخفضة		فعالية عالية
	غير كفء	الوضع السالب	وضع غير ممكن
	- لا تتحقق الأهداف بالمستوى المطلوب - سوء استخدام الموارد	- تحقيق الأهداف - هدر واستخدام العديد من الموارد المكلفة	
كفاء	وضع الفشل: - لا تتحقق الأهداف - الاستغلال الأنسب والأمثل للموارد	الوضع النموذجي: - تتحقق الأهداف المرغوبة - استخدام الموارد أحسن استخدام	

المصدر: أحمد ماهر، الإدارة، المبادئ والمهارات، مرجع سابق، ص23.

ويتضح من خلال هذه المصفوفة أن المؤسسة الناجحة هي التي تقوم بتوجيه استخدام الموارد في الاتجاه الصحيح الذي يضمن تحقيق الأهداف المنشودة للمؤسسة والمجتمع، وعليه فإن الأداء في أي مؤسسة يرتبط بكل من الفعالية والكفاءة، فلا يمكن تحقيق الأداء المرغوب فيه دون وجود كفاءة (استخدام للموارد دون تبذير وبأدنى تكلفة ممكنة) و فعالية تمكن من بلوغ الأهداف، ومنه يمكن القول أن كلا من الكفاءة والفعالية يشكلان قطبي معادلة الأداء كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 08 : بعدي الأداء



المصدر من إعداد الطالبات.

إذن: يمكن التعبير عن لأداء بالمعادلة التالية:

$$\text{الأداء} = \text{الكفاءة} + \text{الفعالية}^1.$$

1 - صباح شلاوي، مرجع سبق ذكره، ص213.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء وأهدافه.

1. مفهوم تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء جزء لا يتجزأ من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية.

يعني تقييم الأداء التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من تنفيذ الأهداف المخططة. كما يقصد بعملية تقييم الأداء قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المعد مسبقاً، أملاً في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف¹.

ويعرف تقييم الأداء على أنه "قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على أسباب النتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل²."

كما يعرف على أنه: "هو مجموعة الإجراءات التي تساعد في تجميع، مراجعة ومشاركة وإعطاء واستخدام المعلومات المتجمعة من و حول العاملين بهدف تحسين أدائهم في العمل³."

مما سبق يمكن القول أن عملية تقييم الأداء هي شكل من أشكال الرقابة، يركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات، بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية⁴.

2. أهداف تقييم الأداء:

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المدير المالي داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاص أو البنك الذي يجري دراسات مسبقة قبل إقراض زبونه المال، حتى يتمكن من سداد الديون، فكل طرف له أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً في:

- الوقوف على مستوى انجاز وحدة اقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في أخطائها الإنتاجية.
- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية، وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها.

1 - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 89، 90.

2 - مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، ص 31.

3 - مدحت محمد أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، مرجع سابق، ص 125.

4 - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 90.

- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر، بتكاليف أقل ونوعية جيدة.
- تصحيح الموازنات التخطيطية، ووضع مؤشراتنا في المسار الصحيح، بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة.
- حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقدير غير الواقعية¹.

1 - مدحت محمد أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، مرجع سابق، ص32.

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء ومقوماته.

1. خطوات تقييم الأداء:

توجد عدة خطوات لعملية تقييم الأداء ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1. رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الأفراد الذين يتأثرون بها:

يجب ان تبلغ السياسة جميع من يعينهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والطريقة بالنسبة لتولي وفهم طريقة التقييم والغرض الذي تستخدم من اجله.

2.1. اختيار الطرق التي تتبع في التقييم:

يتوقف اختيار الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعداد تقرير التقييم، والأفراد الذين توضع التقارير على أدائهم.

ومن الطرق المتبعة: ترتيب التقديرات الموضوعة على مختلف الصفات بطريقة عكسية، تقييم الجميع الكل على حدى.

3.1. تدريب المقومين:

المقومون هم الأشخاص الذين يقومون بعملية التقييم، وحتى يكون هناك نجاح في استخدام التقارير لابد ان يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعداد تلك التقارير وطريقة استخدامها ومزاياها وعيوبها.

4.1. تحليل السياسة وتحليل النتائج:

لابد ان يحدد الوقت الذي يتم فيه وضع التقييم، حيث تنتهي العملية بالنسبة لأي مجموعة من الأفراد في ظروف محددة¹.

2. مقومات عملية تقييم الأداء:

حتى يتمكن المسير من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية تقييم الأداء لابد ان تتوفر في هذه العملية مجموعة من المقومات نلخصها في النقاط التالية:

1 - كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ص 137-139.

- الشمول بما يغطي كافة جوانب أداء المؤسسة، ويعطي في نفس الوقت انطبعا ورؤية واضحة عن موقف المؤسسة محل التقييم من كافة جوانب الأداء.
- الارتباط بنشاط المؤسسة محل التقييم وأهدافها، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين في هذه المؤسسة على المؤشرات والأهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجها.
- أن يعكس النواحي الكيفية في الأداء بجانب النواحي الكمية، كما يجب ان يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة في المؤسسة.
- أن يتمكن من الوصول إلى نتائج إيجابية وتحسين الأداء، ورفع الكفاءة بتوضيح المسارات السليمة الأداء فيما بعد، وان لا تقتصر على الكشف عن أوجه الخلل أو الانحرافات فقط.
- التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى مع مراعاة السهولة والسلطة وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية.
- من المفضل اختيار معيار أو مؤشر رئيسي واحد أو عدد محدود جدا منها يقام على أساس أداء الإدارة، يكون قادرا على استيعاب كفاءة أداء المؤسسة من كافة جوانبها بما يمكن من قياس كفاءتها الكلية.
- الاستمرار في تطبيق النظام المفتوح في تقييم الأداء، بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية، بل يجب ان يقسم هذا النظام بالدورية والانتظام في فترات قصيرة لمواجهة الانحرافات قبل استفحال آثارها في الجهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة.
- توافر نظام واضح ومستقر في الحوافز المادية، مع ضرورة مراعاة الارتباط بين الحوافز والمعيار او المؤشر الأساسي للتقييم بما يمكن من تشجيع العاملين على زيادة الإنتاجية والاستخدام الكفء للموارد المتاحة¹.

1 - صلاح الدين حسن السبيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، 1998، ص244.

المطلب الرابع: وظائف عملية تقييم الأداء ومعاييرها.

1. وظائف عملية تقييم الأداء:

تكمن وظائف عملية تقييم الأداء فيما يلي:

- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للوحدة الإنتاجية (المؤسسة) الكمية والقيمية، وذلك للتعرف على مدى تحقق الوحدة للأهداف المحددة لها مسبقاً، وللفترة المحددة استناداً إلى البيانات والإحصائيات التي توفرها الجهات المختصة في سير النشاط الإنتاجي في تلك الوحدات، علماً بأن بعض المنشآت قد تلجأ إلى خفض أهدافها التي تخطط لتحقيقها من أجل جعل ما هو منفذ أقرب إلى ما هو مخطط تلاقياً للمساءلة والحساب الناجم عن أبعاد المنفذ عن المخطط في حالة حصول العكس وعليه لا بد من تحقيق عنصر الدقة في تحديد الأهداف المخطط لها.
- الرقابة على كفاءة الأداء الإنتاجي للتأكد من قيام الوحدة الإنتاجية بممارسة نشاطها، وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاءة، وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها، والعمل على إزالتها مستقبلاً وهنا يجب التأكد من أن الوحدة (المنظمة) قد استخدمت كافة مدخلاتها المتاحة بأعلى كفاءة ممكنة.
- تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسؤولة عن حصول الانحرافات التي تحدث نتيجة التنفيذ.
- البحث والتحري عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البدائل المتاحة بأقل التكاليف¹.

2. معايير عملية تقييم الأداء:

يقسم المعنيون بتقييم الأداء المعايير المستخدمة لعملية التقييم إلى ثلاثة مجاميع رئيسية هي:

- المعايير المتعلقة باقتصاد الوحدة.
- المعايير المتعلقة بالكفاءة.
- المعايير المتعلقة بالفعالية.

1.2. المعايير المتعلقة بتقييم اقتصاديات الوحدة:

وتستخدم هذه المعايير في التعرف على اقتصاديات الوحدة أي قدرتها على الإقلال من تكاليف مدخلات الإنتاج مع المحافظة على المستوى المطلوب من الإنتاج سواء في الكمية المقررة أو النوعية المستهدفة، أي أن هذه المعايير تنصب على الكشف عما إذا استطاعت الوحدة تحقيق إنتاجها بأحسن نوعية وبأقل تكاليف، ولا تقتصر جهود الوحدة على تخفيض التكاليف في مجال معين بل تشمل كل

1 - عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم مشروعات الجدوى الاقتصادية والفنية، تقييم جدوى الأداء، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص، ص 192، 193.

مراكز التكاليف التي تعمل فيها كتخفيض تكاليف المستلزمات السلعية وتخفيض نفقات الأفراد العاملين، أو تخفيض تكاليف الاندثارات وبعبارة موجزة تنصب وظيفة المعايير الاقتصادية على بيان ما حققته الوحدة في مجال الاقتصاد في تكاليف الإنتاج ومقدار التوفير الذي أنجزته مع المحافظة على النوعية.

2.2. المعايير المتعلقة بتقييم كفاءة الوحدة:

وتنصب وظيفة هذه المعايير على قياس مدى نجاح الوحدة في أحكام العلاقة بين الموارد(المدخلات) المستخدمة والمخرجات بطريقة كفأة تهدف إلى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات، وقد تتجه الوحدة في مجال الارتقاء بكفاءتها الإنتاجية إلى السعي إلى تحقيق خططها الإنتاجية في إنتاج سلع وخدمات بالنوعية والوقت المقررين وبأقل مقدار من المدخلات، وقد يتحقق ذلك أيضا عن طريقة زيادة الإنتاج مع الاحتفاظ بنفس المستوى من الإنتاج، وهذا يتطلب من الوحدة تعبئة طاقاتها من أجل بلوغ الأهداف المسطرة في خططها الإنتاجية وذلك بتحقيق أعلى إنتاج ممكن بنوعية جيدة وبالتوقيت المطلوب واستخدام كافة الأساليب التي من شأنها أن تؤدي إلى تشخيص الانحرافات بمختلف أنواعها بهدف الوقوف على أسبابها ومن ثم السعي إلى معالجتها، إضافة إلى اعتماد سياسة سعرية تساعد على تقدير قيم المدخلات والمخرجات بحيث يكون بالإمكان في ضوءها توجيه الموارد نحو الوجهة الرشيدة والمطلوبة.

باختصار فإن المعايير التي تعني بتقويم الكفاءة الإنتاجية تهدف إلى بيان مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أفضل مخرجات ممكنة، ولهذا تأخذ هذه المعايير نسبة (المخرجات/المدخلات) أو نسبة (المصروفات/ المخرجات) أي ما يدعى (تكلفة الوحدة).

3.2. المعايير المتعلقة بالفعالية:

وتختص هذه المعايير في الكشف عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وذلك عن طريق العلاقة بين المخطط والفعلي من الأهداف، وفيما إذا نجحت الوحدة في تعبئة مواردها بالكفاءة المطلوبة في تحقيق الأهداف التي وضعتها في خططها الإنتاجية، وتلجأ الوحدة الاقتصادية عادة إلى اعتماد عدة أساليب في سبيل التحقق من بلوغ أهدافها بفعالية، وذلك عن طريق تأشير مدى تحقق خطة الإنتاج والمبيعات والتكاليف وصافي الأرباح والقيمة المضافة وغيرها من العناصر الأساسية

لنشاط الوحدة ومقارنة ذلك بما تحقق في السنة السابقة وملاحظة التطورات الإيجابية التي حصلت، أو التراجعات التي حدثت.

وخلاصة القول أن المعايير التي تقاس بها الفعالية تعني بيان مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها، ويلاحظ من استعراض التبويب أعلاه والذي حظي بإجماع المعنيين بكفاءة الأداء بان هناك بعض التداخل بين مجموعة وأخرى، فتحقيق توفير في الاستخدامات وفق ما يقتضيه الأداء الاقتصادي للوحدة بتشابه مع كفاءة الوحدة الإنتاجية في تحقيق أفضل إنتاج بأقل تكاليف، كما ان بعض ذلك يقع ضمن فعالية الوحدة في تحقيق أهدافها، وفي ضوء ما تقدم يمكن ان توظف بعض معايير قياس اقتصادية الوحدة في قياس كفاءتها الإنتاجية أو تحقيق أهدافها والعكس صحيح¹.

1 - مجيد الكرخي، تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، ص، ص 97-100.

المبحث الثاني: الأداء المالي.

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته.

1. مفهوم الأداء المالي:

هناك من الخبراء الماليين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه: "وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة"

كما عرفه الحسيني والدوري على انه: "تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس الكفاءة السياسة التمويلية"¹.

أو هو: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل، وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة"².

كما يعرف الأداء المالي على انه: "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة، ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقه، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فان تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح"³.

1 - علاء نعيم عبد القادر، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مقال منشور بمجلة الباحث، العدد الرابع، ص41.

2 - دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، مؤتمر عالمي دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر في 08-09 مارس 2005، ص304.

3 - جلييلة بن خروف، مرجع سابق، ص76.

مما سبق نخلص إلى ان الأداء المالي هو تلك الأداة التي تعبر عن أداء الشركات من خلال مؤشرات مالية، كما يمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة.

2. أهمية الأداء المالي:

- تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في انه يهدف إلى تقويم الشركات من عدة زوايا، أو بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

- وتكمن أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثمارها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة¹.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في الجوانب التالية:

- المتابعة والمعرفة بنشاط المنشأة وطبيعته.
- المتابعة والمعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية².

1 - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص، ص 46، 47.

2 - علاء نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، عامر الخطيب، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية، ناشرون وموزعون، ص 252.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية التقييم المالي للمؤسسة، حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها، ومحاولة اقتراح الحلول المناسبة¹.
ومن بين العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

1. الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الراسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات، وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات، والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

2. المناخ التنظيمي:

هو وضع التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء المعلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3. التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم

1 - عباسي عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، "دراسة حالة ليندز غاز 2009 - 2011"، رسالة ماستر، جامعة "قاصدي مرياح"، ورقة، ص62.

بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وعلى الشركات تحديد نوع من التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، وذلك بسبب ان التكنولوجيا من ابرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف المواءمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة التسويقية.

4. الحجم:

يقصد بالحجم تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات، أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات، حيث أنه بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا، ومنه يصبح أداؤها اقل فعالية، ومن الناحية الإيجابية انه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وان سعر المعلومة للوحدة الواحدة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت ان العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية¹.

1 - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، مرجع سابق، ص، ص 48-51.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي.

1. مفهوم تقييم الأداء المالي:

إن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة، وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً¹. تعتبر عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة عملية بالغة الأهمية، وذلك بما تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك للأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على الكفاءة.
- حيث إن الفعالية هي تحقيق أهداف المؤسسة وفقاً للموارد المتاحة، أما الكفاءة فهي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة.
- وتهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعية، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية، وهي تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها².

2. مراحل تقييم الأداء المالي:

إذا كانت عملية تقييم الأداء تؤدي في الأخير إلى الكشف عن أسباب الانحرافات إن وجدت ومحاولة تدعيم نقاط القوة في الحالة المعاكسة، فإنه لكي يكون من الممكن إصدار هذا الحكم أو ذاك لا بد أن نجمع كل المعطيات اللازمة، ثم نقوم بتحليلها، وعليه فعملية تقييم الأداء المالي تتم عبر المراحل التالية:

- (1) الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- (2) احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل النسبة الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختبار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

1 - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008، ص38.

2 - جلييلة بن خروف، مرجع سابق، ص77.

(3) دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج تتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع، أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

(4) وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها¹.

3. العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظيفتها مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد².

1.3. العوامل الداخلية:

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل نجد:

- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام.
- درجة المركزية وحجم المؤسسة.
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة.
- مدى توفر موارد مالية وبشرية للمؤسسة.
- عدم وجود نظام معلوماتي داخل المؤسسة يفيد متخذي القرارات بشكل جيد.

2.3. العوامل الخارجية:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، محاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها، وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

1 - محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص، 51، 52.

2 - عبد الجليل ولد الشيخ، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية، دراسة حالة الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير ONIMAX، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص84.

المطلب الرابع: معايير وأسس تقييم الأداء المالي.

هناك عدة معايير وأسس يجب مراعاتها عند عملية تقييم الأداء المالي.

1. معايير الأداء المالي:

هناك أربعة معايير أساسية للأداء المالي يمكن توضيحها كالآتي:

1.1. المعايير التاريخية:

وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي من حساب النسب المالية من الكشوف المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، كذلك يمكن ان يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

2.1. المعايير القطاعية (الصناعية):

يستفيد المحلل المالي بدرجة اكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء ومتابعته دوريا، خاصة وان المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به بالرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية ...

3.1. المعايير المطلقة:

تعني وجود خاصية متأصلية تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة.

4.1. المعايير المستهدفة:

وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة، تحققها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فان مقارنة النسب المتحققة بالفعل تلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعنية، وبالتالي اتخاذ الإجراءات¹.

2. أسس تقييم الأداء المالي:

إن الأسس التي يجب ان تعتمد عليها عملية تقييم الأداء ممكن إنجازها فيما يلي:

1.2. وجود نظام إعلامي:

يسمح بتدفق المعلومات التي تمكن من القيام بعملية التقييم كما يجب، فعلى أساس المعلومات المتحصل عليها تتوقف عملية التحليل، ومن ثم اتخاذ القرارات الصحيحة.

1 - علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، مرجع سابق، ص، ص 256، 257.

2.2. تحديد الأهداف بدقة:

ان فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعتمد على التحديد الدقيق للأهداف، فهذه الأخيرة هي التي تحدد معايير الأداء المراد تحقيقها وعلى أساسها تقوم بعملية المقارنة التي تساعد على الحكم الصحيح على الأعمال المنجزة.

3.2. وجود خطط تفصيلية عن أداء الأعمال:

فالتخطيط هو احد أساليب تحقيق الأهداف، ولكي يكون أكثر كفاءة يجب ان تجزا الخطة العامة إلى خطط تفصيلية توضح عمل كل قسم من أقسام الإدارة المالية.

4.2. تعيين مؤشرات قياس الأداء المالي:

إذ لا بد من تحديد الأدوات التي نقي بالغرض أكثر من غيرها، فمن غير المعقول استخدام كل الطرق، وانه بدون وجود مؤشر يصعب القيام بعملية القياس، بمثابة وسائل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

5.2. وجود أنظمة مساعدة للرقابة مثل التدقيق المالي والمحاسبي:

وهذا يعطي طابعا لصحة وواقعية المعلومات المستعملة للقيام بالتقييم فينعكس ذلك على النتائج وبالتالي تتخذ القرارات على أساس علمي ومتمين.

- بالإضافة إلى أسس أخرى مثل ظروف المؤسسة الداخلية والخارجية، حتى نتمكن من الوصول إلى الأهداف المستوحاة من القيام بعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة¹.

1 - عبد الحق بوعتروس، معايير تقويم الأداء في المؤسسات الصناعية العامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 1992، ص52.

المبحث الثالث: دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي.

حتى تتمكن المؤسسة من إنتاج معلومات مالية (قوائم مالية) تقدم في شكل تقارير مالية متعددة (تقرير الدخل، تقرير المركز، ...) تتميز بالمصداقية، الصحة، والتعبير الدقيق عن الوضعية المالية للمؤسسة سعياً للتخطيط، اتخاذ القرارات، والرقابة الرشيدة، يجب ان تقوم المؤسسة بدراسة تحليل مستوى التقارير المالية بجدية لحاجاتها لمعلومات مؤهلة بما يضمن لها تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل التكاليف، والعمل على تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، لذا تبرز القوائم المالية في المؤسسة كأداة من أدوات التسيير المالية الحديثة، والتي أثبتت نجاعتها وفعاليتها في العديد من المؤسسات.

المطلب الأول: التخطيط المالي.

1. مفهوم التخطيط المالي:

- التخطيط المالي هو مجموعة من الخطط اللازمة للحصول على الأموال والاستخدام لها، ولهذا فان التخطيط المالي يشير إلى تحديد المتطلبات المالية، الاستخدامات (الاستثمارات)، النمو، الأداء خلال فترة محددة من الزمن.

- التخطيط المالي عنصر أساسي لنجاح المنشأة فهو دليلها المالي في المستقبل فمن خلال التخطيط المالي تحدد الشركة إمكانية الحصول على الأموال وكيفية الاستخدام لهذه الأموال، ولهذا فان التخطيط المالي يتضمن تنسيق النشاطات المالية من اجل تعظيم ثروة المنشأة¹.

- من خلال التعاريف السابقة فان عملية التخطيط المالي تتضمن القيام بما يلي²:

- تحليل اثر الخيارات المالية والاستثمارية المتاحة للمنشأة
- توقع النتائج المستقبلية للقرارات الحالية تجنباً للمفاجآت ولتفهم الروابط بين الحاضر والمستقبل.
- التقرير بشأن اختيار تحد البدائل المتاحة.
- قياس النتائج في ضوء الخطة الموضوعة.

1 - محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص107.

2 - محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، صص 147، 148.

2. أنواع التخطيط المالي:

1.2. من حيث الشمولية:

هناك نوعان من التخطيط المالي:

1.1.2. تخطيط مالي شامل:

وهو تخطيط على المستوى القومي الذي يعرفه احد كتاب الاقتصاد بأنه: "تنبؤ فعال وعادل هدفه تنظيم العمل في المجال المالي في الاقتصاد القومي في فترة زمنية مقبلة، لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة بواسطة الوسائل المالية المتاحة."

ويتضمن هذا التخطيط خطة مالية على مستوى الدولة تتألف من الموازنة العامة للدولة التي تعتبر خطة مالية للقطاع العام، تحوي تقديرات العمليات الجارية الرأسمالية بالنسبة لجميع وحدات هذا القطاع، كما يتضمن التخطيط على مستوى الدولة موازنة القطع الأجنبي المتضمنة تقديرا لمصادر القطع الأجنبي، وكيفية توزيع هذه الأعمال حسب الأولوية لسد قيمة المستوردات والقروض، كما تتضمن الخطة المالية للدولة موازنة الائتمان "الإصدار النقدي" التي تظهر الزيادة المطلوبة في كمية الإصدار النقدي وحجم أنواع الائتمان المطلوبة وذلك بحسب الاحتياجات التمويلية المقدرة.

2.1.2. تخطيط مالي جزئي:

وهو تخطيط على مستوى المنشأة والمتضمن الأنشطة التالية:

- تحديد الاحتياجات المالية السنوية المقبلة اللازمة لتنفيذ العمليات الجارية والاستثمارية.
- التنبؤ بالتدفقات المالية الداخلة والخارجة للفترة المقبلة.
- تحديد مصادر الحصول على الأموال مع تحديد الوقت اللازم للحصول عليها.
- تنظيم الأموال وتوزيعها في القنوات التي تحقق الاستخدام الأمثل لها.

2.2. من حيث الفترة الزمنية التي يغطيها التخطيط:

هناك نوعان:

1.2.2. تخطيط مالي طويل الأجل:

يعد التخطيط المالي طويل الأجل من أهم الأسس التي يعتمد عليها نجاح المنشأة ونموها في الأجل الطويل فالخطط المالية طويلة الأجل تساهم في وضع سياسات مالية للمنشأة، وعلى ضوء تلك السياسات يتم إعداد الخطط قصيرة الأجل لذلك يمكن النظر إلى الخطط والميزانيات والقوائم التي تعدها المنشأة في الأجل القصير على أنها إرشادات علمية لتحقيق الأهداف المالية طويلة الأجل وتتراوح الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة المالية طويلة الأجل بين (2-10) أعوام.

وتلعب طبيعة نشاط الشركة دوراً هاماً في تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة المالية وينصب في العادة التخطيط طويل الأجل على النواحي التالية:

- كيفية تنفيذ الخطط الاستثمارية.
- البرامج والأبحاث المتعلقة بالمنتجات الجديدة.
- المصادر الرئيسية للحصول على الأموال.
- كيفية سداد القروض المختلفة.
- إمكانية الاندماج مع الشركات الأخرى.

2.2.2. تخطيط مالي قصير الأجل:

يعتمد على إعداد مجموعة من القوائم المالية تشتمل على النتائج المالية المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة لا تتجاوز السنة، وتشتمل هذه القوائم على قائمة الميزانية النقدية التقديرية، وقائمة الميزانية العمومية التقديرية.

3.2. من حيث استعمال الخطة:

1.3.2. خطة وحيدة الاستعمال:

وهذا النوع يتصف بالاستعمال المؤقت حيث لا تستعمل إلا لمعالجة مشكلة طارئة.

2.3.2. خطة متكررة الاستعمال:

وهذا النوع يتصف بالاستعمال الدائم للخطة، وتمتاز بتسهيل تنفيذ العمل بالإضافة إلى توفير النفقات¹.

3. مراحل التخطيط المالي:

للتخطيط المالي خمسة مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية:

تشمل هذه المرحلة على تحديد الهدف المالي الرئيسي، والذي يدور في إطار التوظيف الأمثل لرأس المال من أجل زيادة كفاءة عوامل الإنتاج، والمواد المتاحة في المؤسسة، وليتم تجزئة هذا الهدف إلى أهداف متوسطة الأمد وقصيرة الأمد ويمكن وضع الأهداف الفرعية الأخرى، لكن من الضروري أن تكون هذه الأخيرة منسجمة مع الهدف الرئيسي.

المرحلة الثانية: تكوين السياسات المالية:

1 - سومر أوقاني، التخطيط المالي، ماجستير إدارة الأعمال، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة دمشق، 2009، ص، ص5، 6.

تعتبر السياسات المالية بمثابة المرشد ودليل العاملين في مجال الإدارة المالية عند اتخاذ قراراتهم ويراعى عند وضع هذه السياسات ان تحقق مصالح المؤسسة، وإلا تكون متعارضة مع السياسات الأخرى الموضوعة في أقسام المؤسسة المختلفة. ومن أمثلة هذه السياسات:

- سياسة الاقتراض.
- سياسة التحصيل.
- سياسة التمويل الذاتي.
- سياسة الاستهلاك.
- سياسة الرقابة على استخدام الأموال.

ومن الضروري أن تتسجم السياسات العاملة للمؤسسة مع الأهداف الموضوعة، لأن السياسات المالية توضع من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف، وليس من أجل تأخير أو عرقلة الوصول لهذه الأهداف.

المرحلة الثالثة: إعداد الموازنات التخطيطية (التقديرية):

تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية خاصة في وضع الخطط المادية استناداً إلى خطط مالية جزئية تتكامل لتشكل الخطة المالية الشاملة، والموازنة التخطيطية ما هي إلا ترجمة مالية لخطط التشغيل الأخرى، أو أهداف المؤسسة خلال فترة معينة، وتعتبر الأرقام الواردة في الموازن بمثابة مؤشرات تخطيطية ورقابية، لذلك يجب مراعاة الدقة والصحة أثناء إعداد هذه الموازن لان الخطأ أثناء إعداد هذه الموازن قد يعرض المؤسسة إلى مشاكل كبيرة.

المرحلة الرابعة: التنفيذ الفعلي للخطة.

المرحلة الخامسة: متابعة وتقييم الخطة.

يتم هنا مقارنة النتائج التي حققتها المنشأة مع الأهداف المرسومة في الخطة المالية¹.

4. دور التخطيط المالي في القوائم المالية:

يكمن دور التخطيط المالي في القوائم المالية من خلال ما يتيح من فرص للتعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية والاستعداد لها بشكل مسبق، فبالإضافة إلى تحديد كمية الأموال اللازمة يقوم التخطيط المالي بتحديد توقيت الحاجة إلى هذه الأموال ومصدر تغذيتها وطرق تسديدها، كما ان التخطيط المالي يساعد إدارة المنشأة في تقييم درجة المخاطرة التي تتحملها المنشأة، وكذلك التعرف على الوسائل التي يمكن استخدامها لتخفيض هذه المخاطرة وتجنب اللجوء المفاجئ لمصادر الأموال

1 - أحمد السيد كردي، مبادئ الإدارة المالية في منظمات الأعمال العصرية، دار النشر والتوزيع، 2010، ص، ص 84، 85.

من أجل الحصول على التمويل اللازم وما يترتب على ذلك من تكلفة مرتفعة تؤدي إلى إضعاف المركز المالي للمنشأة، كما يساعد المدير المالي في تجنب شركته خطر الوقوع في العسر المالي والاستعداد لدفع الالتزامات عند موعد استحقاقها، فلا يكون المدير مضطرا للتصرف بشكل عشوائي أو تحت ضغط الحاجة مما يربكه ويوقعه في مخاطر العسر المالي، بالإضافة إلى تقييم السياسات المقترحة المقدمة والتنسيق بين قرارات التمويل والاستثمار، وتقييم معايير قياس الأداء.

المطلب الثاني: اتخاذ القرار.

1. تعريف عملية اتخاذ القرار:

هناك العديد من التعاريف نورد أهمها فيما يلي:

"عملية غير محدودة من الإجراءات التي تقودنا إلى اختيار معين، إذ يجب تحليل كل المعطيات التي تلعب دورا في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار"¹.

"إن عملية اتخاذ القرارات هي الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة أكبر من السوق، تخفيض التكاليف، وتوفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات، ويتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة"².

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عملية اتخاذ القرار هي:

"مجمل الإجراءات والخطوات والأسس المتبعة بطريقة علمية دقيقة التي تضمن تدفق المعلومات وتحليلها لتشكيل البدائل الممكنة من أجل تحقيق هدف معين يحقق بكفاءة وفعالية"³.

ومن واقع هذا المفهوم يمكن إدراك إن عملية اتخاذ القرارات تتطوي على عدد من العناصر هي:

- الاختيار: اختيار البديل المناسب التي تأتي بعد عملية تقييم دقيقة ومعمقة لكل البدائل المطروحة.
- توفير البدائل: حتى يتم اتخاذ القرار لا بد من توفر أكثر من بديل، والذي يمثل حلا للمشكلة.
- الأهداف والدوافع: القرار المتخذ هو سلوك ناتج عن دافع معين لإشباع حاجة ما.
- الوقت: الوقت اللازم لاتخاذ القرار المناسب.
- الموارد المادية والبشرية المتوفرة للمؤسسة.
- البيئة الداخلية (مناخ العمل).
- البيئة الخارجية: بما تحتويه من متغيرات سياسية، اقتصادية واجتماعية"⁴.

2. مراحل عملية اتخاذ القرار:

يمكن تلخيص مراحل اتخاذ القرارات على النحو التالي⁵:

- تحديد المشكلة
- تحليل المشكلة

1 - حنان خميس، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2011، ص32.

2 - بشير العلاق، الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، صص 160، 161.

3 - حسين مريم وشفيق حدادة، أساسيات الإدارة، دار الحامد، الأردن، 1998، ص148.

4 - جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات، مرجع سابق، صص 37، 38.

5 - جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال مدخل وظيفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص112.

- تحديد البدائل
- تقييم كل بديل
- اختيار أفضل بديل
- تنفيذ القرار ومتابعته
- تقييم النتائج.

1.2. تحديد المشكلة:

عملية إدراك المؤسسة بوجود مشكلة ما، تقصد بالمشكلة موقف غامض في حاجة إلى تفسير انحراف الأداء الفعلي على الأداء المخطط أو المستهدف¹.

2.2. تحليل المشكلة:

بعد تحديد المشكلة ومعرفة طبيعتها، لا بد من تجميع البيانات والمعلومات لتصنيفها وتحليلها وعليه يجب على متخذ القرارات ان ينتقي المعلومات والحقائق ذات العلاقة بالمشكلة ويتأكد من صحة المعلومات، حتى يستطيع تحديد درجة المخاطرة التي يتضمنها القرار المتخذ.

3.2. تحديد البدائل (تنمية الحلول البديلة):

يقصد بالبدائل التصرفات أو الحلول التي تساعد على تخفيف الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يكون، تقوم هذه المرحلة على التحديد الدقيق للمشكلة وتحليلها لكي يفصح عن الأسباب التي أدت إليها وهذه الأخيرة ترشد إلى البدائل الممكنة المعالجة لتلك الأسباب.

4.2. تقييم كل بديل:

بعد تحديد الحلول البديلة الممكنة للمشكلة، يتم تقييم كل نتائج كل بديل بتحديد ما يتمتع به كل بديل من مزايا ويتصف به من عيوب، ومدى مساهمته في حل المشكلة.

5.2. اختيار أفضل بديل:

بعد اتضاح الصورة العامة لكل حل بديل تأتي مرحلة اختيار البديل المناسب على ضوء المعلومات المتوفرة، وهي عملية الترجيح أو الاختيار من جهة، ودرجة المعرفة والخبرة السابقة لاتخاذ القرار من جهة أخرى، ولاختيار أفضل بديل هناك عدة معايير تساعد في ذلك أهمها:

- درجة المخاطرة المتوقعة من اختيار بديل.
- مدى إمكانية الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج بأقل جهد وتكلفة ممكنة.
- مدى قدرة البديل المختار على ضمان تحقيق السرعة المطلوبة (الحل العاجل).
- اختيار البديل الذي يتفق مع وجود الإمكانيات والموارد اللازمة.
- اختيار البديل الذي تتسجم معه أهداف المؤسسة¹.

1 - عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص132.

6.2. تنفيذ القرار ومتابعته:

بعد مرحلة اختيار أفضل بديل مناسب لحل المشكلة يجب وضع البديل قيد التنفيذ أي تحويله إلى عمل فعال من خلال تحضير إستراتيجية وبرنامج للتنفيذ من قبل أفراد المؤسسة.

7.2. النتائج:

ان الخطوة الأخيرة هي تقييم نتائج تنفيذ القرار الذي تم اختياره، فالأخطاء الجسيمة التي يقع فيها الكثير من المديرين هو تنفيذ احد البدائل وافترض ان المشكلة قد تم تصحيحها لكن في هذه المرحلة يتم استخدام ثلاث خطوات في عملية التقييم وهي:

الخطوة الأولى:

تحديد النتائج المطلوب تحقيقها من القرار مع وضع تقرير زمني للفترة التي يستغرقها.

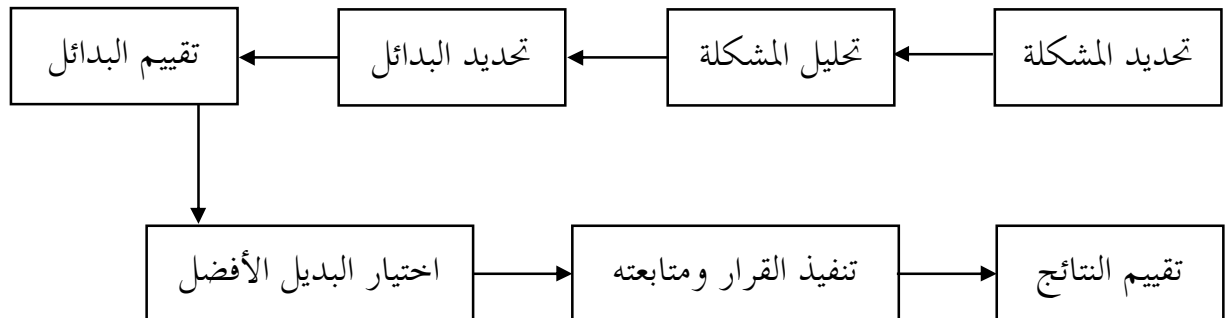
الخطوة الثانية:

تنفيذ القرار الذي تم اتخاذه.

الخطوة الثالثة:

تقييم نتائج القرار أولا بأول على ضوء النتائج المحددة سابقا.
والشكل التالي يحدد مراحل اتخاذ القرار.

الشكل رقم 09: مراحل اتخاذ القرار.



المصدر: من إعداد الطالبات

3. العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار مما يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف المنشود، ويمكن إبراز هذه العوامل فيما يلي:

1.3. العوامل البيئية الخارجية:

1.1.3. العوامل الاقتصادية:

المتعلقة بالركود والرخاء الاقتصادي، والمساعدات المالية التي تمنحها الدولة للقطاع الخاص.

2.1.3. العوامل السياسية:

المتعلقة بالأحوال السياسية السائدة في الدولة وعلاقتها بالدول المجاورة.

3.1.3. العوامل الثقافية:

المتعلقة باللغة، الدين، والحضارة.

4.1.3. العوامل التكنولوجية:

التي تتناول التقدم التكنولوجي في الدولة.

2.3. العوامل البيئية الداخلية:

وهي التي تؤثر على القرار بشكل مباشر كحجم المنظمة، الموارد المالية والبشرية المتاحة والقوانين واللوائح في المنظمة.

3.3. الخصائص الشخصية لمتخذ القرار:

وتتمثل فيما يلي:

- قدرة الفرد على التحكم في خصائص السلوكية عند اتخاذ القرار.
- درجة تأثير نظام القيم لمتخذ القرار على طريقة إدراكه المعلومات.
- تأثير قيم وقواعد السلوك الخاصة بالأفراد الآخرين على طريقة إدراك متخذ القرار للمواقف والمعلومات المتعلقة بها.
- أهداف متخذ القرار ومدى إدراكه لأهداف التنظيم غالبا ما تؤثر في نوعية القرار المتخذ وأسلوب اتخاذه.

4.3. أهمية القرار:

تتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:

- عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.
- تأثير القرار من حيث التكلفة والعائد.
- الوقت اللازم لاتخاذ.

5.3. تأثير عنصر الزمن:

لا بد من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لتحقيق أفضل النتائج¹.

4. دور اتخاذ القرار في القوائم المالية:

إن اتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير والتي يمكن من خلالها انجاز كل أنشطة المنظمة وتحديد مستقبلها ولا يمكن أداء أي وظيفة بالمنظمة، أو أداء أي وظيفة إدارية كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ما لم يصدر بصدها قرار يحدد من يقوم بها ومتى وأين، ومع من وبأي تكلفة وغير ذلك. فالعمل في المنظمات ما هو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات، كما أن القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة حيث ترتبط بالمدى الطويل في المستقبل، والتي يكون لها تأثير كبير على نجاح المنظمة أو فشلها، إضافة إلى أن اتخاذ القرار هو جوهر وظيفة التخطيط بل أساس كل الوظائف الإدارية الأخرى لأن كل هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف، فإن وظيفة الإنتاج تنطوي على مجموعة من القرارات الخاصة بتحديد ماذا تنتج؟ وما هي الخطة الإنتاجية؟ وكذلك فإن شروط التسويق به عدد من القرارات الخاصة بتخطيط السوق والتسويق والتسعير، وبالنسبة لوظيفة التمويل فإن هناك قرارات مثل تحديد حجم رأس المال ومصادر الحصول عليها من داخل المنظمة أو خارجها، والواقع أن اتخاذ القرارات يعتبر أساس جميع وظائف الإدارة وكذلك وظائف المنظمة.

1 - حنان خميس، مرجع سابق، ص 37.

المطلب الثالث: الرقابة المالية.

1. مفهوم الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية على أنها: "هي العملية التي تستطيع الإدارة بواسطتها اكتشاف انحرافات الخطط الموضوعة تمهيدا لتحديد المسؤولية واتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيحها، وتجنب الأخطاء مستقبلا"¹.

كما تعرف أيضا: "هي عبارة عن مقارنة الأداء الفعلي للخطط المالية مع المتوقع، وذلك لكي يتم معرفة الانحرافات وتقصي أسباب حدوثها، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة هذه الانحرافات"².
من خلال استقراءنا التعاريف السابقة يمكن استخلاص جملة مشتركة من الخصائص التالية³:

- الرقابة المالية هي عملية دائمة ومستمرة.
- تساعد على اكتشاف الانحرافات، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيحها.
- الرقابة المالية يتم بمقتضاها مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المتوقع للخطط.
- ومن أهم مراحل الرقابة المالية ما يلي:
- وضع المعايير الرقابية.
- الإشراف على الأعمال وفقا لهذه المعايير.
- تصحيح الانحرافات حال حدوثها.
- مقارنة الجهود المتحققة بالمعايير المحددة.

2. أساليب الرقابة المالية:

تتمثل أساليب نظام الرقابة بالأدوات والطرق والوسائل الفنية التي يمكن استخدامها للقيام بالوظيفة الرقابية.

ومن أمثلتها الميزانيات التقديرية والقوائم المالية، نقطة التعادل، الرسومات البيانية، ... وللاكثر تحديد نوعية أساليب الرقابة من الممكن ان تقسم هذه الأساليب إلى مجموعتين هما:

- الميزانيات التقديرية.
- الأساليب التقليدية.

1.2. الميزانيات التقديرية كأداة للرقابة:

تعتبر الميزانية التقديرية من الأدوات التي تستخدم على نطاق واسع لغرض الرقابة الإدارية. وتعني الميزانية التقديرية تكوين الخطط الخاصة بفترة زمنية مقبلة مع التعبير عنها بالأرقام.

1 - حسين محمد سمحان وآخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص195.

2 - أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص29.

3 - بشير العلاق، مبادئ الإدارة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص130.

والميزانيات التقديرية عبارة عن قوائم للنتائج المتوقعة معبرا عنها بقيم مالية مثل ميزانيات الإيرادات والنفقات أو معبرا عنها بكميات مثل الميزانيات التقديرية لساعات العمل المباشر أو المواد أو الوحدات المباعة أو المنتجة.

2.2. الأساليب التقليدية:

من أهم الوسائل والأدوات المستخدمة في هذه الأساليب الرقابية التقليدية ما يلي¹:

- البيانات الإحصائية

- التقارير والتحليل الخاصة

- تحليل نقاط التعادل

- المراجعة الداخلية

- الملاحظة الشخصية.

3. وسائل الرقابة المالية:

للرقابة المالية وسائل عديدة تعتمد عليها وأهمها:

1.3. القوانين والتعليمات واللوائح:

وهي من أولى الأدوات وأهمها، فلا تقوم الرقابة إلا بوجود نصوص صارمة تضبط قواعدها وكيفياتها وشروطها.

2.3. المراجعة والتفتيش:

وهذا كإجراء تطبيقي لما أتت به النصوص والتنظيمات وهذا بمراقبة الحسابات بأسلوب مدقق وهذا ما يقوم به جهاز أو فرد موكل له أمر الرقابة الخارجية.

3.3. الحوافز والإجراءات:

وهذا حتى نجازي المحسن عن إحسانه والمسيء عن إساءته فلا بد من مكافأة المراقب بأحسن الأدوات وتغان في القيام بخدماته وفي نفس الوقت يجب تسليط أقصى العقوبات على من تهاون أو أهمل القيام بعمله وهذا كله لتحسيس القائم بالرقابة بوجود رقابة عليه يؤدي به إلى الشعور بالمسؤولية ولأداء عمله على أتم وجه¹.

4. دور الرقابة المالية في القوائم المالية:

تلعب الرقابة المالية دورا هاما في تحقيق أهداف الإدارة وذلك بما تقدمه من معلومات وخدمات فهي أحد أركان الإدارة المالية التي تقوم على عملية متابعة تنفيذ الخطط، وقياس وتحليل وتقييم الوقائع والنتائج الفعلية بالمقارنة على الخطط وما تتضمنه من أهداف وسياسات وإجراءات وغيرها حيث تتعدى عملية الرقابة مجرد الكشف عن الانحرافات والمشكلات العملية لتشمل جوانب تتعلق

1 - بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، 2010، ص 22، 23.

بتقييم الآثار والنتائج، وتطوير الأداء الفردي والتنظيمي بشكل يكفل حسن سير الأعمال بكفاءة وفعالية والمحافظة على الأموال وكفاءة استعمالها وحماية هذه الأموال من سوء الاستعمال، ... كما تعتبر الرقابة المالية من أهل المرتكزات التي تنطلق منها الموازنات العامة، إضافة إلى أن الرقابة المالية هي ضمان أمان للإدارة العليا، حيث تكفل وتضمن استمرارية العمل بصورة جيدة حسب الخطة المرسومة.

خلاصة:

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن مفهوم الأداء يختلف باختلاف وجهة نظر كل طرف فالعملاء ينظرون إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم وبأسعار معقولة، وينظر الموظفون إليه من جهة قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل في جو ملائم، في حين تنتظر الدولة إليه في قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية جيدة لرفع حصيلة الضرائب والمساهمة في زيادة الدخل القومي، أما فئة المسيرين فتتظر إلى الأداء من وجهتين وهما: الكفاءة (تحقيق النتائج بأدنى التكاليف)، والفاعلية (قدرة المؤسسة على بلوغ الأهداف المسطرة).

ويصنف الأداء إلى عدة أنواع ذلك وفق عدة معايير، كما نجد أن أهم نوع في أي مؤسسة اقتصادية هو الأداء المالي باعتباره أداة تعبر عن أداء المؤسسات من خلال مؤشرات مالية، كما يمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة، هذا الأخير بدوره يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والإدارية، والفنية التي تحكمه.

وللقوائم المالية أهمية ودور كبير في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وهذا لا يتحقق إن لم يحسن المسيرون اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء بدقة، والتي تؤثر على كل من عمليات التخطيط المالي، اتخاذ القرار و الرقابة المالية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة مطاحن

بني هارون - فرجيوة -

تمهيد:

سنقوم في هذا الفصل بإسقاط دراستنا النظرية التي قمنا بها على مؤسسة مطاحن بني هارون -فرجيوة- من خلال تقديمنا للمؤسسة، وقيامنا بالتحليل المالي للميزانية ولجدول حسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة وذلك وفقا للنقاط التالية:

- نظرة شاملة حول مكان التربص.
- التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون.

المبحث الأول: نظرة شاملة حول مكان التربص.

المطلب الأول: لمحة حول المؤسسة وتحديد موقعها الجغرافي.

1. تحديد الموقع الجغرافي لمؤسسة التربص:

يقع مركب الرياض فرجيوة في المنطقة الصناعية أي موقع النشاط التجاري، وهي تقع غرب مدينة فرجيوة، يحدها غربا حضيرة البلدية، وشرقا محطة الحافلات ومدخل لمدينة فرجيوة، شمالا الديوان الوطني للحبوب والبقول الجافة، وجنوبا طريق سريع وهو الطريق الوطني رقم 79 الرابط بين ولاية ميله وولاية سطيف، كما يتربع على مساحة اجمالية تقدر ب 107642 م، وتشمل المساحة المشغولة 1458 م.

2. نبذة تاريخية عن المؤسسة:

وحدة الرياض هي وحدة إنتاجية وتجارية للسميد والفريضة، أنشئت بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 74/385 بتاريخ 1976/11/27 م بعد إعادة تنظيم مؤسسة سمباك التي بدأت العمل في 1986/01/01، وهي تابعة لمجمع الرياض قسنطينة.

يضم المجمع احدى عشر (11) فرعا، وهي عبارة عن نقاط إنتاج وبيع موزعة عبر ثماني (8) ولايات في الشرق الجزائري نذكر منها:

- | | |
|------------------------------|----------------------------------|
| مطاحن الحروش (سكيدة) | - Moulins D'el Harrouch (Skikda) |
| مطاحن سيبوس (عنابة) | - Moulins de Sybouse (Annaba) |
| مطاحن سيدي غريس (ام البواقي) | - Moulins de Sidi Ghis (O.E.B) |

- Moulins de Mermora (Guelma) مطاحن مرمورة (قالمة)
- Leuvre de l'est Bouchegouf (Guelma) خمائر الشرق بوتسفوف (قالمة)
- Moulins de Sidi rached (Constantine) مطاحن سيدي راشد (قسنطينة)
- Les Grands Moulins d'el Aouinet (Tebessa) المطاحن الكبرى لعوينات (تبسة)
- Moulins de Littoral (Skikda) مطاحن ليطورال (سكيكدة)
- Moulins des Aures (Batna) مطاحن الأوراس (باتنة)
- Laboratoire Central (Constantine) المخبر المركزي (قسنطينة)
- Moulins de Beni Haroun مطاحن بني هارون (ميلة)

وقد قسمت هذه الأخيرة الى وحدتين هما:

- وحدة القرارم.

- وحدة فرجيوة.

أنشئ مركب فرجيوة بالتعاون مع شركة أوكريم (ocrim) الإيطالية، وتضم حوالي 183 عاملا يتم العمل خلال 24 ساعة متتالية أي عمل دائم، حيث يعتبر مركب فرجيوة من أكبر المركبات بعد ضم المطحنة الكبيرة الى المطحنة الجديدة. كما ضمت ك من وحدة الإنتاج ووحدة التسويق سنة 2001 م، عين على راسها مدير عام واحد بعد ان كانتا منفصلتين، وهذا الضم جاء لعدة اهداف منها:

- التقليل من التكلفة.

- تقريب الإنتاج من التسويق مع الاخذ بعين الاعتبار المنافسة في السوق.

المطلب الثاني: طبيعة نشاط المؤسسة وبنيتها التنظيمية.

1. طبيعة النشاط الذي تقوم به المؤسسة:

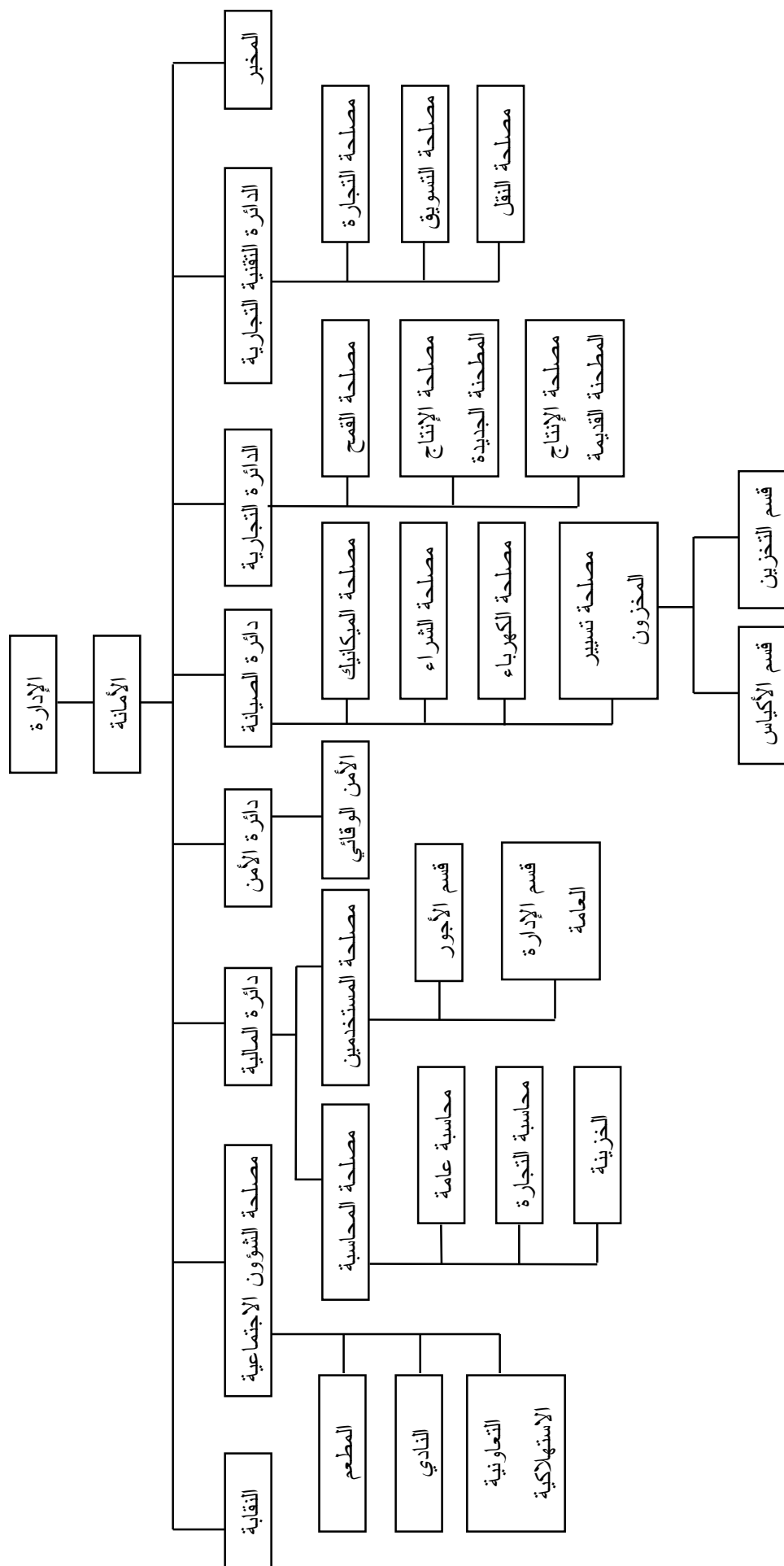
هي وحدة إنتاجية وتجارية يبلغ رأسمالها 60 مليار دج، تعمل على إنتاج وتسويق السميد بنوعيه وكذا مادة الفرينة ومستخرجات الطحن كالنخالة، فبالنسبة للنوع الأول من مادة السميد (الممتاز) يأخذ حصة الأسد من الإنتاج حوالي 80% من المواد.

مركب فرجيوة يورد القمح من الديوان الوطني للحبوب، سواء كانت محلية أو مستوردة، ويقوم بطحن هذه المادة وتحويلها إلى منتجات: إما تامة الصنع، نصف مصنعة أو منتجات متبقية ومواد مسترجعة مثل: السميد، الفرينة، سميد مخصص لصناعة العجائن، النخالة.

ومن أهم مراكز التسويق والتوزيع التي يتعامل معها المركب نجد: وحدة توزيع زغاية، وحدة توزيع شلغوم العيد، وحدة توزيع فرجيوة، والفروع التي يتعامل معها هي: سكيكدة، عنابة، قالمة، أم البواقي، أما بالنسبة للزبائن فالمركب يتعامل مع: أشخاص طبيعيين، مؤسسات عمومية وخاصة.

2. الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

مؤسسة الطحن فرجيوة كغيرها من المؤسسات الوطنية تتبع في تسيير وتنظيم أعمالها هيكل عام حتى يتسنى لها مراقبة ومتابعة النشاطات التي تمارسها في حدود اختصاصها، وكذا حتى يتسنى لها خلق الإطار الذي تنتقل فيه المعلومات بسهولة عبر المصالح والأقسام.



الشكل رقم: 10

الهيكل التنظيمي لمؤسسة -سمباك - الوحدة الإنتاجية فرجوة

* البنية التنظيمية للمؤسسة:

1. الإدارة:

تحتوي على مكتب المدير والذي يقوم فيه بتسيير المؤسسة، واتخاذ كافة القرارات والسهر على مكتب الأمانة والتي هي وسيلة ربط بين المدير والعمال من جهة والمؤسسة بالعالم الخارجي من جهة أخرى.

2. الدائرة الإنتاجية:

الدور المتوسط بهذه المصلحة يتمثل في عملية الحصول على المنتج وهو الهدف الرئيسي للوحدة بصفة عامة، والمتمثل في أنواع السميد المختلفة، حيث يبدأ عمله من شراء المادة الأولية والمتمثلة في القمح بنوعيه (الصلب واللين)، محليا كان أو أجنبيا، ثم عملية التحليل، التخزين، وصولا إلى التحويل إلى منتج تام، نصف مصنع، وفضلات ومهملات. كما تحتوي هذه الدائرة على ثلاثة مصالح وهي:

- مصلحة القمح: تنقسم إلى قسم فحص المواد الأولية وقسم استقبال المواد الأولية (المخزن).
- مصلحة الإنتاج المطحنة القديمة: تقوم بصنع الفرينة.
- مصلحة الإنتاج المطحنة الجديدة: تقوم بتصنيع القمح إلى مواد تامة (سميد) ومهملات (نخالة).

3. الدائرة التقنية التجارية:

تعتبر أنعش المصالح وأهمها على الإطلاق في المؤسسة إذ تتكفل بأهم النشاطات والمتمثلة في بيع وتسويق المنتجات عبر نقاط البيع التابعة لها المتواجدة في كل من: فرجيو، زغاية وميلة، وذلك بعد تزويدها بالمنتج من طرف الدائرة الإنتاجية، والمتمثل في مادة السميد، الفرينة والنخالة، وتنقسم بدورها إلى:

أ قسم التجارة:

يقوم باستلام المنتجات من الدائرة الإنتاجية بناء على طلبات الزبائن.

ب. قسم التسويق:

يقوم بمتابعة مختلف عمليات البيع التي تتم عبر نقاط البيع الخارجية.

ج. مصلحة النقل:

تسهر هذه المصلحة على تمويل الوحدة الإنتاجية بالمادة الأولية كما تقوم بتوزيع المنتجات على الزبائن وذلك من طرف المبرمج الذي يسطر وينظم عملية التوزيع والتموين.

4. دائرة المالية والمحاسبة:

تمثل العصب الحيوي للمؤسسة لما لها من دور هام، حيث تقوم بالسهر على إبقاء الوضع المالي في أحسن الحالات، ومراقبة التدفقات المالية من وإلى الوحدة، وكذا الوضعية الاجتماعية للمستخدمين من أجور وتأمينات، وتنقسم بدورها إلى:

أ. مصلحة المستخدمين:

تقوم بتسيير وإعداد كشوفات الأجل ومراقبة العمال (الحضور والغياب)، وتنقسم إلى:

قسم الإدارة العامة وقسم الأجور، وتحتصر مهمتها في:

- تسيير ومعالجة الأجور (على مستوى قسم الأجور).
- العمل على جلب العمال عند الحاجة.
- مراقبة حضور العمال.

ب. مصلحة المحاسبة:

تقوم هذه الأخيرة بالمعالجة المحاسبية لجميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء كانت من المصالح أو كانت بين المؤسسة والعالم الخارجي، وتنقسم إلى:

- قسم المحاسبة العامة: تتم فيه جميع التسجيلات المحاسبية لكل العمليات الخاصة بالوحدة.

- قسم التجارة: إعادة مراقبة المبيعات وتسجيلها محاسبيا.

- قسم الخزينة (الصندوق): تتمثل مهامه في:

- استلام شيكات الزبائن وإيداعها في البنك لصالح المؤسسة.

- متابعة تسديدات الزبائن.

5. دائرة الصيانة:

تحتوي على أربع مصالح:

- أ - مصلحة الميكانيك: تقوم بمراقبة وصيانة الآلات والأجهزة.
- ب - مصلحة الكهرباء: تقوم بمراقبة الكهرباء وصيانتها.
- ت - مصلحة الشراء: تقوم بشراء مختلف قطع الغيار والآلات.
- ث - مصلحة تسيير المخزون: تنقسم إلى:

1. قسم التخزين:

يقوم بتسيير المخزون وتسجيل عملية دخول وخروج المخزون، وكذا عملية الجرد الدائم للمخزن. كما يضم مخزن لقطع الغيار الخاص بالآلات والمعدات وكذا معدات النقل والشحن والتفريغ.

2. قسم الأكياس:

يقوم بتخزين الأكياس الفارغة بعد شرائها.

6. مصلحة الشؤون الاجتماعية:

تنقسم إلى:

- المطعم.
- النادي.
- التعاونية الاستهلاكية.

7. المخبر:

يقوم بتحليل المادة الأولية أي القمح بنوعيه.

8. النقابة:

هو تنظيم عمالي يتكون من مجموعة من الأفراد منتخبين من طرف عمال الوحدة لتمثيلهم في مختلف الاجتماعات: كاجتماع مجلس الإدارة والجمعية العامة ويتكون من: قسم الفرع النقابي، وقسم مجلس المشاركة.

9. دائرة الأمن:

يتمثل في قسم الأمن الوقائي وتتمثل مهامه في:

- مراقبة الوحدة وتحقيق أمنها.
- الإشعار والتدخل في حوادث العمل.
- حماية ممتلكات المؤسسة.

المبحث الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن "بني هارون".

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل القوائم المالية لمؤسسة "مطاحن بني هارون" وذلك وفقا للطرق التي تناولناها في الفصل الأول.

المطلب الأول: التحليل المالي لميزانية المؤسسة:

1. إعادة عرض ميزانية المؤسسة طبقا لأغراض التحليل المالي:

(الملحق رقم 01): الميزانية المالية للمؤسسة.

2013/12/31	2012/12/31	الأصول
		الأصول غير الجارية:
		فارق الشراء
37848.86	53510.48	التثبيات غير المادية:
525852503.59	555985227.05	التثبيات المادية:
		أراضي
		مباني
		تثبيات مادية أخرى
		تثبيات ممنوح امتيازها
		تثبيات جاري إنجازها
		التثبيات المالية:
		السندات الموضوعة موضع المعادلة -
		المؤسسات المشاركة
		المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة
		الملحقة
		سندات أخرى مثبتة
15908.50	15908.50	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
15886882.50	11639385.12	ضرائب مؤجلة على الأصل
541793143.45	567694011.15	مجموع الأصول غير الجارية

145858708.52	238063408.72	الأصول الجارية المخزونات الجاري إنجازها الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب الأصول الجارية الأخرى الموجودات وما شابهها: توظيفات وأصول مالية جارية الخزينة
575414.01 7486000.00	34855023.40 6866000.00	
77462941.30	30556843.99	
231383063.83	310341276.11	مجموع الأصول الجارية
773176207.28	878035287.26	المجموع العام للأصول

2013/12/31	2012/12/31	الخصوم
		الأموال الخاصة: رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطات فارق إعادة التقييم فارق المعادلة النتيجة الصافية
170167746.51	146107652.37	
261833448.32	242269675.27	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد
196290111.20	328675886.36	وحدات مشتركة
628291306.03	717053214.00	مجموع الأموال الخاصة
		الخصوم غير الجارية: القروض والديون المالية الضرائب المؤجلة والمرصودة لها الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
50568131.53	55673448.23	
79953106.20	84094119.65	
130521237.73	139767567.88	مجموع الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية: الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم
2098367.52	13282932.35	
4669749.29	398720.17	
7595546.71	7532852.86	
14363663.52	21214505.38	مجموع الخصوم الجارية
773176207.28	878035287.26	المجموع العام للخصوم

المصدر: ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون-فرجيوة-

2. مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية:

- رأس المال العامل الصافي:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

(الجدول رقم 10): حساب رأس المال العادل الصافي للمؤسسة.

البيان	2012	2013
الأصول الجارية	310341276.11	231383063.83
الخصوم الجارية	21214505.38	14363663.52
رأس المال العامل الصافي	289126770.73	217019400.30

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

التعليق:

من خلال الجداول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال السنتين، حيث بلغ في سنة 2012 (289126770.73) وانخفض في سنة 2013 ليصل إلى (217018400.31). وهو ما يعني أن المؤسسة تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، مما يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى.

3. النسب المالية لميزانية المؤسسة: (مطاحن بني هارون).

3-1 - نسب السيولة:

-نسبة التداول:

نسبة التداول = الأصول الجارية / الخصوم الجارية.

(الجدول رقم 11): حساب نسبة التداول للمؤسسة.

البيان	2012	2013
الأصول الجارية	310341276.11	231383063.83
الخصوم الجارية	21214505.38	1436663.52
نسبة التداول	%14.63	%17.37

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

التعليق:

نجد من خلال الجدول أن نسبة التداول 14.63 لسنة 2012 ثم ارتفعت إلى 17.37 في سنة 2013، وبما أن هذه النسبة في السنتين محل الدراسة أكبر من المقياس المناسب للتداول والذي يساوي (1:1)، فهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على أن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية أي مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها.

-نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية - المخزون) / الخصوم الجارية.

(الجدول رقم 12): حساب نسبة السيولة السريعة للمؤسسة.

البيان	2012	
الأصول الجارية - المخزون	- 310341276.11 238063000	- 231383.63.83 149648000
الخصوم الجارية	2124505.38	14363663.52
نسبة السيولة السريعة	%3.41	%5.69

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

التعليق:

يتبين من خلال الجدول أن في مقابل كل دينار من الخصوم الجارية هناك 3.41 دينار من الأصول سريعة التحول إلى نقدية سنة 2012 مقابل 5.69 سنة 2013، وبما أن النسبة أكبر من

المقياس المناسب للسيولة السريعة (1:1) فإنه مؤشر جيد للمؤسسة، وهذا يعني أن الأصول سريعة التحول كافية لمواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية ودون اللجوء إلى المخزون.

3-2 - النسب الهيكلية:

-نسبة التمويل الخارجي للأصول:

نسبة التمويل الخارجي للأصول = (الخصوم الجارية - الخصوم غير الجارية) / إجمالي الأصول.

(الجدول رقم 13): حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول.

البيان	2012	2013
الخصوم الجارية+ الخصوم غير الجارية	16098073.26	144884900.89
إجمالي الأصول	878035287.26	773176207.28
نسبة التمويل الخارجي للأصول	0.183	0.187

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

التعليق:

تبين هذه النسبة أن المؤسسة تعتمد أكثر على الملاك من اعتمادها على الغير في تدبير الأموال ففي سنة 2012 تقدر نسبة الإقراض ب 0.183 ، وفي سنة 2013 بلغت 0.187 ، مما يوضح أن المؤسسة تتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الداخلي لتغطية احتياجاتها المالية.

-نسبة المديونية الكاملة:

نسبة المديونية الكاملة = الخصوم الجارية+ الخصوم غير الجارية/ الأموال الخاصة.

(الجدول رقم 14): حساب نسبة المديونية الكاملة للمؤسسة.

البيان	2012	2013
الخصوم الجارية+ الخصوم غير الجارية	16098073.26	144884900.89
الأموال الخاصة	717053214.00	628291306.03
نسبة المديونية الكاملة	0.224	0.230

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

التعليق:

يرى معظم المحللين أن الحد الأقصى لهذه النسبة هو (1:1) أي 100%، وأن المعدل الذي يستوجب الدراسة هو 90% إلى 100%، وبناء على هذا يمكن القول أن المؤسسة في وضع متوازن بين الاعتماد على أموال الغير والأموال الخاصة، حيث بلغت نسبة المديونية الكاملة 22.4% في سنة 2012، ثم ارتفعت بنسبة ضئيلة جدا في سنة 2013 حيث سجلت 23%.

-نسبة المديونية قصيرة الأجل:

نسبة المديونية قصيرة الأجل = الخصوم الجارية / الأموال الخاصة.

(الجدول رقم 15): حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل للمؤسسة.

البيان	2012	2013
الخصوم الجارية	21214505.38	14363663.52
الأموال الخاصة	717053214.00	628291306.03
نسبة المديونية قصيرة الأجل	0.029	0.022

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

التعليق:

من خلال التحليل والمقارنة يبدو أن المؤسسة لا تتجه نحو الاعتماد على الخصوم الجارية، حيث بلغت نسبة المديونية قصيرة الأجل 2.9% في سنة 2012، ثم انخفضت قليلا لتصل إلى 2.2% في سنة 2013.

3-3- نسب النشاط:

-معدل دوران إجمالي الأصول:

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول.

(الجدول رقم 16): حساب معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة.

البيان	2012	2013
رقم الأعمال	19507220.00	19990000.00
إجمالي الأصول	878035287.26	773176207.28
معدل دوران إجمالي الأصول	2.221	2.585

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

التعليق:

يتبين من الجدول أن كل دينار مستمر في أصول المؤسسة قد دار 2.221 مرة تقريبا خلال سنة 2012، أو بعبارة أسير كل دينار مستمر في الأصول حقق رقم أعمال رقمه 2.221 دينار. ومن الواضح أن المعدل المذكور يزيد عن مثيله في سنة 2013 الذي يقدر ب 2.585، وهو ما يعني أن كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة في تحسن.

-معدل دوران الأصول غير الجارية:

معدل دوران الأصول غير الجارية= رقم الأعمال/ الأصول غير الجارية.

(الجدول رقم 17): حساب معدل دوران الأصول غير الجارية للمؤسسة.

البيان	2012	2013
رقم الأعمال	1950722000	1999000000
الأصول غير الجارية	567694011.15	541793143.45
معدل دوران الأصول غير الجارية	3.436	3.689

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

التعليق:

يتبين من الجدول أن الأصول غير الجارية كانت سببا في ارتفاع معدل دوران الأصول، فكل دينار مستمر في تلك الأصول قد أسهم في تحقيق رقم أعمال قدره 3.689 دج في مقابل 3.436 دج في السنة السابقة.

-معدل دوران الأصول الجارية:

معدل دوران الأصول الجارية= رقم الأعمال/ الأصول الجارية.

(الجدول رقم 18): حساب معدل دوران الأصول الجارية للمؤسسة.

البيان	2012	2013
رقم الأعمال	1950722000	1999000000
الأصول الجارية	310341276.11	231383063.83
معدل دوران الأصول الجارية	6.285	8.639

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

التعليق:

من خلال الجدول السابق يتبين بأن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يدور 8.639 ليحقق رقم أعمال قيمته 8.639 دج، وهو معدل يبدو أعلى من مثيله في السنة السابقة، حيث بلغ في سنة 2013 عدد 6.285 مرة مما يعني بأن تلك الأصول لم تكن سببا في انخفاض معدل دوران إجمالي الأصول.

4. مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لميزانية "مطاحن بني هارون"

4-1 - التحليل الأفقي للميزانية:

قمنا بداية باعتماد الميزانية لسنة 2012 كسنة أساس وهذا ما يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في الميزانية لسنة 2013. ولهذا الغرض نقوم بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي:

(الجدول رقم 19): التحليل الأفقي لميزانية المؤسسة.

البيان	ميزانية 2012	ميزانية 2013	التغير المطلق	التغير النسبي %
الأصول غير الجارية	53510.48	37848.86	(1566162)	%(29.268)
التثبيتات غير المادية	555985227.05	525852503.59	(30132723.5)	%(5.419)
التثبيتات المادية				
مباني أراضي				
تثبيتات مادية أخرى				
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات جاري إنجازها				
التثبيتات المالية	11655293.62	15902791	4247497.38	%36.442
السندات الموضوعة موضع المعادلة				
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة				
الملحقة				
سندات أخرى مثبتة				
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	15908.50	15908.50		
ضرائب مؤجلة على الأصل	11639385.12	15886882.50	4247497.38	%36.49
مجموع الأصول غير الجارية	567694011.15	541793143.45	(25900867.7)	(4.562)
الأصول الجارية	238063408.72	145858708.52	(92204700.2)	%38.73
المخزونات الجارية إنجازها				
الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة				
الزبائن	34855023.40	575414.01	(34279609.39)	(98.349)
المدينون الآخرون	6866000.00	7486000.00	620000	(9.030)
الضرائب				
الأصول الجارية الأخرى				
الموجودات وما شابهها				
توظيفات وأصول مالية جارية				
الخزينة	30556843.99	77462941.30	46906097.31	(153.504)
مجموع الأصول الجارية	310341276.11	231383063.83	(78958212.3)	(25.442)
المجموع العام للأصول	878035287	773176207.28	(104859080)	%(11.942)
الأموال الخاصة				
رأس المال الصادر				
رأس المال غير المطلوب				
العلاوات والاحتياطات				
فارق إعادة التقييم				
فارق المعادلة	146107652.37	170167746.51	24060094.2	%16.467
النتيجة الصافية	242269675.27	261833448.32	19563773.1	%8.075
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى				
وحدات مشتركة	328675886.36	196290111.20	(132385775.1)	%(40.278)

مجموع الأموال الخاصة	717053214.00	628291306.03	(88761908)	(%12.378)
الخصوم غير الجارية				
القروض والديون المالية				
الضرائب المؤجلة والمرصود لها	55673448.23	50568131.53	(5105316.7)	(%9.170)
الديون الأخرى غير الجارية				
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	84094119.65	79953106.20	(4141013.45)	(%4.924)
مجموع الخصوم غير الجارية	139767567.88	130521237.73	(9246330.1)	(%6.615)
الخصوم الجارية				
الموردون والحسابات الملحقه				
الضرائب	13282932.35	2098367.52	(11184564.83)	(%15.98)
الديون الأخرى	398520.17	4669749.29	4271229.12	%1171.77
خزينة الخصوم	7532852.86	7595546.71	62693.85	%0.83
مجموع الخصوم الجارية	21214505.38	14363663.52	(6850841.86)	(32.29)
المجموع العام للخصوم	878035287.26	773176207.28	(104859080)	(11.94)

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

التعليق:

• الأصول:

1. التثبيات غير المادية:

سجلت انخفاضا بمقدار (15661.62) أي بنسبة (%29.268)

2. التثبيات المادية:

أظهر الجدول انخفاضا في قيمة التثبيات المالية بمقدار (30132723.5) أي بمعدل (%5.419)

3. التثبيات المالية:

سجلت زيادة بمقدار (4247497.38) أي بمعدل (%36.442) على الرغم من ثبات القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية، وارتفاع الضرائب المؤجلة على الأصل بمعدل (%36.49).

4. الديون الدائنة - الاستخدامات المماثلة:

- الزبائن: انخفضت بقيمة (34279609.39) أي بمعدل (%98.349). ومع ارتفاع رقم الأعمال بنسبة (%53.531) فإنه يعتبر مؤشرا إيجابيا في قدرة المؤسسة على تحصيل الديون من أصحابها، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على سيولة المؤسسة.

- المدينون الآخرون: سجلت ارتفاعا بقيمة (620000) أي بمعدل (%9.030)

إن نلاحظ انخفاضاً في قيمة الديون الدائنة بقيمة (33659609.39) بمعدل (80.677%).

5. الموجودات وما يماثلها:

سجلت ارتفاعاً نتيجة ارتفاع قيمة الخزينة بمعدل (153.504%). ويمكن تفسير ذلك بزيادة تحصيل الديون.

• الخصوم:

1- الأموال الخاصة: سجلت انخفاضاً بمقدار (88761908) أي بمعدل (12.378%) على الرغم من ارتفاع النتيجة الصافية بمعدل (16.467%).

2- الخصوم غير الجارية: أظهر الجدول انخفاضاً في الخصوم غير الجارية بمعدل (6.615%) وهذا راجع إلى انخفاض المؤونات بمعدل (4.924%) وانخفاض في الضرائب المؤجلة بنسبة (9.170%).

3- الخصوم الجارية: سجلت الخصوم الجارية انخفاضاً بقيمة (6850841.86) أي بنسبة (32.29%). ويعود ذلك إلى انخفاض بين الموردين والحسابات الملحق بمعدل (15.98%).

4-2 - التحليل العمودي للميزانية:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود الميزانية إلى البند الرئيسي في الميزانية ألا وهو مجموع الأصول (مجموع الخصوم)، حيث تعطي الرقم (100%)، وينسب إليه الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية، الأموال الخاصة.... وهو ما يوضحه الجدول التالي:

(الجدول رقم 20): التحليل العمودي لميزانية المؤسسة.

ميزانية 2013		البيان
%	المبالغ	
%4.895	37848.86	الأصول غير الجارية
%68.011	525852503.59	التنبيئات غير المادية
		التنبيئات المادية
		تنبيئات جاري إنجازها
		التنبيئات المالية
%2.057	15908.50	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
2.054	15886882.50	ضرائب مؤجلة على الأصل
%70.073	541793143.45	مجموع الأصول غير الجارية
18.864%	145858708.52	الأصول الجارية
		المخزونات الجارية إنجازها
		الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة
%0.074	575414.01	الزبائن
%5.787	7486000.00	المدينون الآخرون
%10.018	77462941.30	الموجودات وما شابهها
		الخزينة
%9.922	231383063.83	مجموع الأصول الجارية
%100	773176207.28	المجموع العام للأصول
		الأموال الخاصة:
%22.008	170167746.51	النتيجة الصافية
%33.864	261833448.32	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد
%25.387	196290111.20	وحدات مشتركة
%81.261	628291306.03	مجموع الأموال الخاصة
		الخصوم غير الجارية
%6.540	50568131.53	الضرائب المؤجلة والمرصد لها
%10.34	79953106.20	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
%16.881	130521237.73	مجموع الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية
%0.271	2098367.52	الموردون والحسابات الملحقة
%0.603	4669749.29	الضرائب
%0.102	7595546.71	الديون الأخرى
%1.857	14363663.52	مجموع الخصوم الجارية
%100	773176207.28	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

التعليق:

• هيكل الأصول:

يمكن من الجدول السابق توضيح هيكل الأصول في المؤسسة خلال سنة 2013، حيث نجد أن الأصول الجارية تشكل (2.992%) من إجمالي الأصول، في حين تمثل الأصول غير الجارية (70.073%)

وفيما يخص الأصول غير الجارية نلاحظ أن انخفاض التثبيات المالية (2.057%) من إجمالي الأصول مقارنة بالتثبيات المادية التي (68.011%)، أو التثبيات غير المادية التي لا تمثل إلا (4.895%)

أما فيما يخص الأصول الجارية فيظهر الجدول ارتفاعا في الوزن النسبي للزبائن (0.074%) والأصول المتداولة الأكثر سيولة (الخزينة) حيث تشكل (10.018%) من إجمالي الأصول.

• فيما يتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة:

إن القسم الثاني من الجدول والمتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة (الخصوم والأموال الخاصة) فيتضح فيه أن المؤسسة تعتمد على مصادر التمويل الداخلي على حساب مصادر التمويل الخارجي حيث تقدر الأموال الخاصة ب (81.261%) في حين تشكل مصادر التمويل الخارجي طويلة الأجل (16.881%)، أما مصادر التمويل الخارجي قصيرة الأجل (1.857)، وكما نلاحظ ارتفاع بند الموردين والحسابات الملحقه حيث تمثل (0.271%) من إجمالي الخصوم.

المطلب الثاني: التحليل المالي لحسابات النتائج للمؤسسة.

1. إعادة عرض جدول حسابات النتائج طبقاً لأغراض التحليل:

(الملحق رقم 02): جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن بني هارون.

2013	2012	البيان
1998621098.25	1953098947.41	رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة الجاري تصنيعها
5772475.00	3333740.00	الإنتاج المثبت
95412440.00	69292040.00	إعانات الاستغلال
		تنازلات بين الوحدات
2099806013.25	2025724727.41	1- إنتاج السنة المالية
1766864397.45	1728637756.79	المشتريات المستهلكة
9261776.62	12129628.32	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
17761261	1740767385.11	2- استهلاك السنة المالية
323679839.18	284957342.30	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
127273185.59	136809981.84	أعباء المستخدمين
4662323.91	6949687.00	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
191744329.68	141197673.46	4- الفائض الإجمالي للاستغلال
4333621.53	12355216.21	النواتج العملية الأخرى
1229463.84	770839.16	الأعباء العملية الأخرى
44485920.20	43026948.96	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
10495883.24	19038207.60	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
1608584	1287793309.15	5- النتيجة العملية
		النواتج المالية
		الأعباء المالية
		6- النتيجة المالية
160858400.41	128793309.15	7- النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6)
(9309346.10)	(17314343.22)	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
		الضرائب المؤجلة (تغيرات) من النتائج العادية
214635518.02	2057118151.22	مجموع نواتج الأنشطة العادية
1944467771.51	1911010498.85	مجموع أعباء الأنشطة العادية
170167746.51	146107652.37	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		عناصر غير عادية (النواتج المطلوب بيانها)
		عناصر غير عادية (الأعباء المطلوب بيانها)
		9- النتيجة غير العادية
170167746.51	146107652.37	10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: حسابات نتائج مؤسسة مطاحن بني هارون -فرجيوه-

2. نسب الربحية للمؤسسة:

2-1 - نسب ربحية المبيعات:

-نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال:

نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال.

(الجدول رقم 21): حساب نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال للمؤسسة.

البيان	2012	2013
الفائض الإجمالي للاستغلال	141197673.46	191744329.68
رقم الأعمال	1953098947.41	1998621098.25
نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال	0.072	0.095

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على حسابات نتائج المؤسسة.

التعليق:

يقدر معدل الفائض الإجمالي للاستغلال ب 0.072 سنة 2012، هذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدره 0.072 بعد دفع كل من الموردين الخارجيين والعمال والضرائب والرسوم أما بالنسبة لسنة 2013 يقدر معدل الفائض الإجمالي للاستغلال ب 0.095 وهذا مؤشر إيجابي عن أداء المؤسسة.

-نسبة نتيجة الاستغلال:

نسبة نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال.

(الجدول رقم 22): حساب نسبة نتيجة الاستغلال للمؤسسة.

البيان	2012	2013
نتيجة الاستغلال	128793309.15	160858400.41
رقم الأعمال	1953098947.41	1998621098.25
نسبة نتيجة الاستغلال	0.066	0.080

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على حسابات نتائج المؤسسة.

التعليق:

من الجدول أعلاه يتبين أن كل دينار من رقم الأعمال هامش قدره 0.080 من نتيجة الاستغلال لسنة 2013، أي بعد دفع كل من الموردين الخارجيين والعمال والضرائب والرسوم، واستبعاد مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، وبمقارنة هذه النسبة مع السنة السابقة يتضح أن هناك تحسناً في هامش نتيجة الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة تحقق ربحاً من نشاطها الاستغلالي.

2-2- نسب المردودية:

- المردودية المالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

(الجدول رقم 23): حساب المردودية المالية للمؤسسة.

البيان	2012	2013
النتيجة الصافية/رقم الأعمال	0.075	0.085
رقم الأعمال/إجمالي الأصول	2.224	2.584
إجمالي الأصول/الأموال الخاصة	1.225	1.230
المردودية المالية	0.204	0.270

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على حسابات نتائج المؤسسة.

التعليق:

تعبر هذه النسبة عن معدل العائد الذي يحققه الملاك وراء استثمار أموالهم في المؤسسة وبلغت في سنة 2012 (20.4%) ثم ارتفعت في سنة 2013 لتصل إلى (27%)، ويتضح من الجدول السابق أن ارتفاع المعدل عن السنة السابقة مرجعه الارتفاع الطفيف في معدل دوران الأصول (2.221 مرة إلى 2.585 مرة)، إضافة إلى الارتفاع في نسبة المديونية الكاملة (من 22.4% إلى 23%).

3. مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحساب النتائج:

3-1- التحليل الأفقي لحساب النتائج:

قمنا بداية باعتماد حساب النتائج لسنة 2012 كسنة أساس وهذا ما يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في حساب النتائج لسنة 2013 ونقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي:

(الجدول رقم 24): التحليل الأفقي لحساب النتائج للمؤسسة.

البيان	2012	2013	التغير المطلق	التغير النسبي %
رقم الأعمال	1953098947.41	1998621098.25	1045522151	%53.531
الإنتاج المثبت	3333740.00	5772475.00	2438735	%73.153
تتازلات بين الوحدات	6929204.00	95412440.00	26120400	%37.696
إنتاج السنة المالية	2025724727.41	299806013.25	744081286	%3.657
المشتريات المستهلكة	1728637756.79	1766864397.45	1594226640	%92.224
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	12129628.32	9261776.62	(2867851.7)	(%23.643)
استهلاك السنة المالية	1740767385.11	1776126174.07	35358789	%2.031
القيمة المضافة للاستغلال	28495732.30	323679839.18	38722496.8	%13.589
أعباء المستخدمين	136809981.84	127273185.59	(9536796.3)	(%6.971)
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	6949687.00	4662323.91	(2287363.09)	(%32.913)
الفائض الإجمالي للاستغلال	141197673.46	191744329.68	50546656.2	%35.799
النواتج التشغيلية الأخرى	12355216.21	4333621.53	(8021594.68)	(%64.92)
الأعباء التشغيلية الأخرى	770839.16	1229463.84	458624.68	%59.497
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	43026948.96	44485920.20	1458917.24	%3.391
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	19038207.60	10495883.24	(8542324.36)	(%44.869)
النتيجة التشغيلية	128793309.15	160858400.41	32065091.3	%24.897
النتيجة الجارية قبل الضرائب	128793309.15	160858400.41	32065090.9	%24.897
الضرائب الموجب دفعها على النتائج العادية	(17314343.22)	(9309346.10)	(8004997.12)	%46.233
مجموع نواتج الأنشطة العادية	2057118151.22	214635518.02	(1842482633)	(%89.566)
مجموع أعباء الأنشطة العادية	19110107652.37	1944467771.51	33457273	%1.751
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	146107652.37	170167746.51	24060094.2	%16.467
صافي نتيجة السنة المالية	146107652.37	170167746.51	24060094.2	%16.467

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على حسابات نتائج المؤسسة.

التعليق:

1. استهلاك السنة المالية:

عرفت الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى انخفاض بنسبة (23.643%) في حين زادت المشتريات المستهلكة بمعدل (92.224%)، وهو ما يفسر ارتفاع استهلاك السنة المالية بنسبة (2.031%).

2. القيمة المضافة:

نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة (13.589%)، وهذا يفسر أن معدل الارتفاع المسجل في إنتاج السنة الحالية (3.657%) كان أكبر من ذلك المعدل المسجل في استهلاك السنة المالية (2.031%).

3. الفائض الإجمالي للاستغلال:

سجل ارتفاعا بمقدار (50546656.2) أي بمعدل (35.799%) ويزيد هذا المعدل عن ارتفاع القيمة المضافة (13.589%) وهذا راجع لانخفاض الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة بنسبة (32.913%).

4. النتيجة العملياتية:

سجلت النتيجة العملياتية ارتفاعا بمقدار (32065091.3) أي بمعدل زيادة قدرها (24.897%)، وهو مؤشر إيجابي، بالرغم من انخفاض النواتج العملياتية الأخرى بمعدل (64.92%)، والاسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات بمعدل (44.869%) وارتفاع كل من الأعباء العملياتية الأخرى ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة بمعدل (59.497%)، و(3.391%) على الترتيب.

5. النتيجة الصافية للسنة المالية:

عرفت ارتفاعا بمقدار (24060094.2) أي بمعدل ارتفاع (16.467%)، ويعود سببه أساسا إلى ارتفاع النتيجة العملياتية.

3-2- التحليل العمودي لحساب النتائج:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود حسابات النتائج إلى البند الرئيسي ألا وهو رقم الأعمال حيث يعطي الرقم (100%) وينسب إليه استهلاك السنة المالية، الفائض الخام للاستغلال، النتيجة المالية...

وهو ما نوضحه في الجدول التالي:

(الجدول رقم 25): التحليل العمودي لحسابات النتائج للمؤسسة.

النسبة	2013	البيان
100%	1998621098.25	رقم الأعمال
0.289%	5772475.00	الإنتاج المثبت
4.774%	95412440.00	تتازلات بين الوحدات
15%	2099806013.25	إنتاج السنة المالية
88.404%	1766864397.45	المشتريات المستهلكة
0.463%	9261776.62	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
88.868%	1776126174.07	استهلاك السنة المالية
16.195%	323679839.18	القيمة المضافة للاستغلال
6.368%	127273185.59	أعباء المستخدمين
0.233%	4662323.91	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
9.594%	191744329.68	الفائض الإجمالي للاستغلال
0.217%	4333621.53	النواتج العملياتية الأخرى
0.062%	1229463.84	الأعباء العملياتية الأخرى
2.226%	44485920.20	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
0.525%	10495883.24	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
8.048%	160858400.41	النتيجة العملياتية
8.048%	160858400.41	النتيجة الجارية قبل الضرائب
0.466%	(9309346.10)	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
10.739%	214635518.02	مجموع نواتج الأنشطة العادية
97.290%	1944467771.51	مجموع أعباء الأنشطة العادية
8.514%	170167746.51	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
8.514%	170167746.51	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على حسابات نتائج المؤسسة.

التعليق:

يبين الجدول السابق أن المؤسسة حققت نتيجة صافية موجبة وتمثل 8.514% من رقم الأعمال ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يمثل 9.594% من رقم الأعمال وبالتالي يمكن أن نستنتج أن النتيجة المحققة ترجع أساساً إلى النشاط الاستغلالي وليس إلى النشاط المالي.

خلاصة:

من خلال قيامنا بتحليل القوائم المالية لمؤسسة "مطاحن بني هارون" باستخدام أدوات التحليل المالي خلال الفترة 2012-2013 توصلنا إلى أنه من خلال تحليل الميزانية أن رأس المال العامل (FR) ذو قيمة موجبة، كما كانت الخزينة موجبة، حيث تبين اعتماد المؤسسة على أموال الغير خاصة قصيرة الأجل منها، كما تبين ارتفاع في سيولة المؤسسة، إضافة إلى ذلك نلاحظ أهمية التثبيات المالية حيث تمثل هذه الأخيرة حوالي (37%) من إجمالي الأصول، وفيما يخص تحليل حسابات النتائج فإن المؤسسة تحقق نتيجة موجبة من النشاط الاستغلالي، وهو ما جعل النتيجة الصافية موجبة، أي أن المؤسسة لا تعاني من أي عجز.

خاتمة

خاتمة:

يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية، لذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، حيث أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تؤثر بشكل أساسي في الحكم على الأداء المالي للمؤسسة، فتقييم هذا الأداء هو التقنية التي تسمح لها بمتابعة نشاطها، ومساعدتها على العمل والاجتهاد للتقدم والاستمرار، وهذا ينعكس بالضرورة على وضعية المؤسسة وعلى قيمتها، فكلما كان الأداء المالي للمؤسسة جيدا كلما زادت قيمتها.

وفي هذا السياق فقد حاولنا تناول موضوع دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

الاقتصادية من خلال معالجة إشكالية البحث، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية من جهة أخرى. تناولنا في الدراسة النظرية فصلين وجمعنا بين شقي الموضوع، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى القوائم المالية وكيفية إعدادها، وتحليلها بواسطة النسب المالية، في حين خصصنا الفصل الثاني لتقييم الأداء المالي، حيث تناولنا الإطار النظري لتقييم الأداء بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة، كما تطرقنا إلى الدور الذي تلعبه القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

أما في الدراسة الميدانية فقد حاولنا إسقاط أدوات وأساليب التحليل المالي التي تطرقنا إليها في الفصل الأول على القوائم المالية لمؤسسة "مطاحن بني هارون" - فرجوة - .

نتائج الدراسة:

بعد دراستنا لهذا الموضوع نظريا وميدانيا خلصنا إلى عدة نتائج نوجزها فيما يلي:

- القوائم المالية التي تستخدمها المؤسسة الاقتصادية هي: قائمة الميزانية، قائمة حسابات النتائج قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغيرات رأس المال.

- العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية تتمثل في تأثير الهيكل التنظيمي من خلال المساعدة على تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها إضافة إلى المناخ التنظيمي الذي يقوم على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحية

الإدارية والمالية، كما تعد التكنولوجيا ذات تأثير كبير على الأداء المالي للمؤسسة وهذا تبعا لدرجة التكيف معها بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، ومن جهة أخرى فإن حجم المؤسسة يؤثر على أدائها حيث أنه بزيادة الحجم فإن الإدارة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فاعلية والعكس صحيح.

- تستخدم مؤسسة مطاحن بني هارون -فرجيوة- مجموعة من المؤشرات تتمثل في نسبة السيولة حيث أن المؤسسة تملك فائضا خلال فترة الدراسة 2012-2013 وذلك أن نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة أكبر من النسب المعيارية، إضافة إلى تمتعها بوضعية مالية مربحة نوعا ما من خلال رأس المال العامل الموجب الذي حققته خلال فترة الدراسة.

- تقوم المؤسسة بتحليل وضعيتها المالية عن طريق التحليل الأفقي للقوائم المالية من خلال إيجاد التغير بالقيم المطلقة والنسب المئوية لعامين متتاليين أو أكثر، والتحليل العمودي (الرأسي) الذي يقوم بتحليل كل قائمة مالية على إنفراد، ويتم لسنة مالية واحدة ويعتمد على تحويل الأرقام المطلقة لبنود القوائم المالية إلى نسب مئوية.

- كما أن المؤسسة محل الدراسة تملك نقاط ضعف ونقاط قوة، ولكن هذه الأخيرة تغطي على العيوب الموجودة في المؤسسة مما يجعلها تستمر وتتطور في نشاطها بشكل جيد من سنة إلى أخرى.

- المؤسسة محل الدراسة تجيد تسيير أموالها إلى حد مقبول، فهي تتفادى تجميد أموالها في البنك والصندوق وتفضل توظيفها في أصول أخرى.

وعلى ضوء الدراسة السابقة واعتمادنا على النتائج المدرجة سابقا يجب علينا التوجه إلى السادة المسؤولين في مؤسسة مطاحن بني هارون -فرجيوة- بمجموعة من النصائح والتوجيهات على أمل الارتقاء بالأداء المالي للمؤسسة وتطوير هذا الجانب بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة وضمان استمراريتها ونوجز هذه النصائح فيما يلي:

- إعطاء أهمية أكبر للتحليل المالي من حيث وسائله والمختصين في هذا المجال.

- مواصلة السير على نفس المنهج فيما يخص تسيير أموالها واستخدام موجوداتها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

1. أبو زيد محمد المبروك، التحليل المالي لشركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
2. أبو قحف عبد السلام، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
3. أبو نصر مدحت، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012.
4. آل شبيب دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
5. بحيري سعد صادق، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
6. بدوي محمد عباس، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، القاهرة، 2009.
7. بربر كامل، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
8. بريجهام أوجين، إيرهارت ميشال، تعريب سرور على إبراهيم سرور، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العلمي، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009.
9. بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، 2010.
10. بوشنكير الميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010.
11. تايه النعيمي عدنان وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007-2008.
12. تايه النعيمي عدنان، التميمي أرشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
13. توفيق جميل أحمد، إدارة الأعمال مدخل وظيفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
14. جريسان جميل، موازنة الأداء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1955.
15. جعارات خالد جمال وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

16. جمعة السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008.
17. جلوك محمد علي، موسوعة العلوم الإدارية، دليل رجال المال والأعمال، دار راتب الجامعية، بيروت، 1999.
18. حداد فايز سليم، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
19. حلوة حنان رضوان، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
20. حلوة حنان رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
21. حماد طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرية حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
22. الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
23. خنفر مؤيد راضي، فلاح المطارنة غسان، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
24. دادي عدون ناصر، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998.
25. الرماحي نواف محمد عباس، المحاسبة الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
26. الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق، الأردن، 2011.
27. سمحان حسين محمد وآخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
28. السيد سيد عطا الله، التدريب المحاسبي والمالي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
29. السيد لطفي أمين، التحليل المالي لأغراض التقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
30. السيسي صلاح الدين حسن، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، 1998.

31. شرويدر ريتشارد وآخرون، تعريب كاجيجي خالد علي أحمد، قال إبراهيم محمد، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر والتوزيع.
32. الشمري خالد توفيق، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم جدوى المشاريع، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
33. الشنطي أيمن وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
34. الشيخ فهمي مصطفى، التحليل المالي، فلسطين، 2008.
35. الصباح عبد الستار، العامري مسعود، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات معينة، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
36. العامري محمد على إبراهيم، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
37. عبد القادر علاء نعيم، عرمان زياد محمد، الخطيب عامر، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن.
38. عبد الله عقيل جاسم، مدخل في تقييم مشروعات الجدوى الاقتصادية والفنية، تقييم جدوى الأداء، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
39. عبد الوهاب علي محمد، العنصر الإنساني في إدارة الإنتاج، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2009.
40. عرفة سيد سالم، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الرأية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
41. عيش حسن سمير، التحليل الانتمائي ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010.
42. العظمة محمد أحمد، العادلي يوسف عوض، المحاسبة المالية، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986.
43. عقل مفلح محمد، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
44. العلاق بشير، الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
45. العلاق بشير، مبادئ الإدارة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
46. العلي أحمد سعيد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2012.

47. الفزار إسماعيل إبراهيم وآخرون، أساليب حديثة أخرى في إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
48. كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2006.
49. الكرخي مجيد، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
50. كردي أحمد السيد، مبادئ الإدارة المالية في منظمات الأعمال العصرية، دار النشر والتوزيع، 2010.
51. اللحام محمد عزت وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
52. لسلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
53. ماهر أحمد، الإدارة المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، مصر، 2003.
54. محمد منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
55. مريم حسين، حداثة شفيق، أساسيات الإدارة، دار الحامد، الأردن، 1998.
56. مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
57. مطر محمد، المحاسبة المالية، مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
58. مطلق الراوي عبد الخالق، محاسبة النفط والغاز، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
59. نمر داوود نعيم، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.
60. نور أحمد، المحاسبة المالية والقياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
61. الوقاد سامي محمد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.

ثانيا: المذكرات:

1. أوقاني سومر، التخطيط المالي، ماجستير إدارة الأعمال، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.
2. بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس "أحمد بوقرة"، 2008-2009.
3. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.
4. بوعتروس عبد الحق، معايير تقويم الأداء في المؤسسات الصناعية العامة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، 1992.
5. خليل الجرجاوي حليلة، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية والتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماجستير، 2008.
6. خميس حنان، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي (SCF) في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.
7. زهدي الشلتوني فايز، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح على المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مكمل لنيل شهادة الماجستير، غزة، 2005.
8. سامح محمد، القوائم المالية وتقييم المشروعات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة العمال، 2014.
9. شناوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.
10. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة العقيد حاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
11. شنوفي نور الدين، تفعيل نظام تقييم أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2005.

12. الشيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريطانية، دراسة حالة الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير «ONIMAX»، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

13. صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، 2012-2013.

14. عباس عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، دراسة حالة "غازلينز"، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.

15. عشي عادل، الأداء المتميز للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001-2002.

16. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

ثالثا: الدوريات والمقالات:

1. بدور جمال، الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، بحوث وأوراق عمل الدورات التي عقدتها المنظمة في موضوع قياس الأداء الحكومي خلال الأعوام 2005-2006-2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

2. بوكرمة أغلال فاطمة الزهراء، التصورات المختلفة لمفهوم الكفاءة، العدد 1، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مديرية النشر لجامعة قالمة 08 ماي 1945، 2007.

3. الخناق شاه عبد الكريم، مظاهر الأداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، من المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية المنعقد بجامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005.

4. دادن عبد الغاني، كماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، مؤتمر عالمي دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر في 8-9 مارس 2005.

5. عبد القادر علاء نعيم، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، العدد الرابع، مقال منشور بمجلة الباحث.

6. ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية والسلع، دبي، سبتمبر 2006.

7. هودة عبد الملوك، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، العدد الأول، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية الصادرة في نوفمبر 2001.

رابعاً: مواقع الإنترنت:

- 1- <http://www.aazs.net/t255/-topic>.
- 2- <http://www.acc4arab.com/acc/archive/index.php/t.2227.html>.
- 3- www.infotechaccountants.com/phpBB2/index.php

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون.

2013/12/31	2012/12/31	الأصول
		الأصول غير الجارية: فارق الشراء التثبيات غير المادية: التثبيات المادية: أراضي مباني تثبيات مادية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات جاري إنجازها التثبيات المالية: السندات الموضوعة موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة سندات أخرى مثبتة القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية ضرائب مؤجلة على الأصل
		مجموع الأصول غير الجارية
		الأصول الجارية المخزونات الجارية إنجازها الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب الأصول الجارية الأخرى الموجودات وما شابهها: توظيفات وأصول مالية جارية الخزينة
		مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للأصول

		الخصوم
		الأموال الخاصة: رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطات فارق إعادة التقييم فارق المعادلة النتيجة الصافية رؤوس الأموال الخاصة الأخرى-ترحيل من جديد وحدات مشتركة
		مجموع الأموال الخاصة
		الخصوم غير الجارية: القروض والديون المالية الضرائب المؤجلة والمرصودة لها الديون الأخرى غير الجارية المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
		مجموع الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية: الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم
		مجموع الخصوم الجارية
		المجموع العام للخصوم

الملحق رقم 02: جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن بني هارون

البيان		
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة الجاري تصنيعها الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال تتازلات بين الوحدات		
11- إنتاج السنة المالية		
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		
12- استهلاك السنة المالية		
13- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		
14- الفائض الإجمالي للاستغلال		
النواتج العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		
15- النتيجة العملية		
النواتج المالية الأعباء المالية		
16- النتيجة المالية		
17- النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6)		
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) من النتائج العادية مجموع نواتج الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية		
18- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
عناصر غير عادية (الناتج المطلوب بيانها) عناصر غير عادية (الأعباء المطلوب بيانها)		
19- النتيجة غير العادية		
20- صافي نتيجة السنة المالية		